قضايا
المجتمع المدني
تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة

سلسلة تقارير يصدرها: مركز الأردن الجديد للدراسات ، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠١، عمان، الاردن

العرب بعد ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١

كتاب العدد:
زيد حمزة،
هاني الحوراني،
حسين ابو رمان،
جمال الطاهات،
رمزي البطاينة،
باتر محمد علي وردم،
محمد كامل السعيد،
محمد الجريبيع،
ناصر احمد كامل.

في هذا العدد

❑ المقالات:

- مجلس اعلى للثقافة والفنون.. دور الدولة الثقافي نحو المجهول ..... حسين ابو رمان ٥
- العرب بعد ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والتفاعل المدني مع الغرب ..... جمال الطاهات ١٢
- السياسة والبيئة ..... د. رمزي البطاينة ١٤
- الدوحة ومؤتمر منظمة التجارة العالمية ..... محمد كامل السعيد ١٦

❑ دراسة:

- الحق في الصحة ..... د. زيد حمزة ١٨

❑ الملف:

المجتمع المدني في الاردن: دراسات حالة

- جمعية البيئة الاردنية ودورها في التوعية البيئية ..... باتر محمد علي وردم ٢٥
- المرأة والمشاركة السياسية في الاردن ..... محمد الجريبيع ٢٩

❑ فكر:

- الحزب السياسي عند غرامشي (١ – ٢) ..... ناصر احمد كامل ٣٥

❑ تقارير:

- كيف يراقب النشطاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاردن؟! ..... ايمن ياسين ٢٢

❑ الابواب الثابتة:

- وصل الى مكتبة المركز ..... مهدي انيس ٢
- صدى المجتمع المدني في الاردن، عربياً ودولياً ..... صلاح الدين طاهر ٦
- جديد حقوق الانسان ..... ايمن ياسين ٢٤
- جديد الاردن الجديد ..... جمال الخطيب ٣٨
- جديد البيئة ..... أمل الدبابسة ٣٩

رقم التصنيف : ٣٠٧,٧٦
عنوان المصنف : قضايا المجتمع المدني (٧)
الموضوع الرئيسي : ١– المجتمع المدني
رقم الاجازة: ١٧٧ / ١ / ٢٠٠٢
رقم الايداع: ١٤٠ / ١ / ٢٠٠٢
ISBN 9957-15-024-3

قضايا المجتمع المدني:
تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة
العدد السابع، تشرين الثاني / نوفمبر – كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠١ .
يصدرها: مركز الاردن الجديد للدراسات،
هاتف: ٤ / ٥٥٣٣١١٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨،
ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن.
تنضيد واخراج: ايمن الامريكاني

Civil Society Issues:
Deals with civil society, democratic and sustainable development issues.
No. (7). November, December 2001,
Al-Urdun Al-Jadid Research Center,
Tel: 5533112/4 Fax: 5533118,
P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.
e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org
www.ujrc-jordan.org

من مكتبة المركز

اعداد: مهدي انيس

وصل الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:

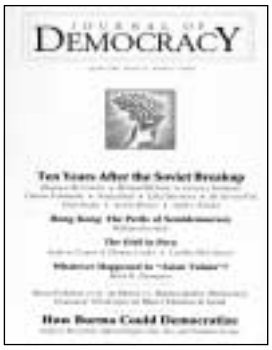

مجلة الديمقراطية

● العدد الرابع، المجلد ١٢ الصادر في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠١، من مجلة الديمقراطية الفصلية التي تصدر بالانجليزية عن الوقفية الوطنية للديمقراطية وجامعة جون هوبكنز في الولايات المتحدة. من بين موضوعات المجلة: مخاطر الديمقراطية في هونكونغ، ملف حول عشر سنوات من الانهيار السوفييتي، التطور الديمقراطي في بورما، فشل الانتخابات المباشرة في اسرائيل.

الضمير

● عدد مزدوج «التاسع والعاشر»، من مجلة الضمير، وهي مجلة فصلية تصدر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا. احتوى هذا العدد الذي صدر في تموز/يوليو ٢٠٠١، على المواضيع التالية: انتفاضة الاقصى.. خصوصية النهج وثبات الهدف، الدعوة لاحياء فكرة مساواة الصهيونية بالعنصرية، اللاجنسية في الوطن العربي، نظرة عن المؤتمر العاشر للمنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا.

التقرير الاسبوعي

● تقرير اسبوعي صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، حول الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة للفترة من ١٢ – ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠١ . استعرض التقرير اعمال القصف للاحياء السكنية والمنشآت المدنية الفلسطينية على ايدي قوات الاحتلال وكذلك اعمال الاعتقالات والاغتيالات ضد المواطنين الفلسطينيين.

نشرة خاصة

● يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في غزة، حول الاغلاق الاسرائيلي الشامل لقطاع غزة. تناول العدد ٣٨ الصادر بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠١، استمرار القيود على المعابر الحدودية، وتدهور الوضع الاقتصادي والقيود على حرية الحركة الخارجية والداخلية، وكذلك القيود على حرية زيارة المعتقلين.

وغطى العدد ٣٧ الصادر بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠١، التطورات الخاصة باعادة اغلاق جميع المعابر الحدودية وتوقف الحركة التجارية وفرض طوق بحري عسكري شامل على الصيادين وفرض القيود على الحركة الداخلية ومنع دخول البترول ومشتقاته والحرمان من الحق في التعليم والعبادة واستمرار منع زيارة اهالي المعتقلين للسجون الاسرائيلية.

المنطار

● نشرة اعلامية تصدر عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان. من الموضوعات التي جاءت في العدد التاسع الذي صدر في حزيران/ يونيو ٢٠٠١ : ضحايا الحواجز الاسرائيلية، ورشة عمل حول حقوق المرأة العاملة. وتناول العدد الثامن الذي صدر في أيار/ مايو ٢٠٠١: استهداف الاطفال العنوان الوقح لسياسات الاحتلال، تقرير صادر عن منظمة حقوق الانسان بعنوان «مركز العاصفة»، ومقابلة مدير المركز راجح الصوراني مع الراديو الفنلندي. اما العدد السابع فقد اشتمل على موضوعات ابرزها تجريف المصانع، تقرير لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة، احتجاز جثامين الشهداء. وجاء في عناوين العدد السادس: منطقة المواصي والمعاناة، طواقم الاسعاف، وخطوط النار، وغاز غير مألوف في خان يونس.

دراسات استراتيجية - ٥٤

● العدد ٥٤ من سلسلة دراسات استراتيجية الصادر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وهو بعنوان «مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني» للكاتب علي احمد فياض، وتحتوي هذه الدراسة على مدخل حق العودة الى الفكر السياسي: التأسيس والمتغيرات والمفارقات، حق العودة في زمن النكبة: الحلم والوهم والشعار، حق العودة والعنف الثوري (١٩٦٧ – ١٩٨٢)، وحق العودة في زمن التسوية (١٩٨٣ – ٢٠٠٠).

دراسات استراتيجية - ٥٥

● العدد ٥٥ من سلسلة دراسات استراتيجية والصادر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يحمل العنوان «امن اسرائيل الجوهر والابعاد» للكاتب مصطفى عبد الواحد الولي، ويشتمل هذا التقرير على الموضوعات التالية: المرتكزات الاستراتيجية للامن الاسرائيلي، تطبيق الاستراتيجية الامنية الاسرائيلية، التطورات الدولية وازمة مرتكزات الامن الاسرائيلي.

تقرير خاص

تقرير حول الانتهاكات الاسرائيلية ضد الطواقم الطبية الفلسطينية صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، لشهر نيسان / ابريل ٢٠٠١ . تناول التقرير الانتهاكات الاسرائيلية بشأن الحق في الحياة والامان الشخصي لافراد الطواقم الطبية، واطلاق النار على الوحدات ووسائط النقل الطبية، والاغلاق والحصار الداخلي.. وتضمن التقرير كشفاً باسماء الشهداء من افراد الخدمات الطبية، وكذلك كشفاً باعضاء الطواقم الطبية الجرحى والمصابين خلال المواجهات.

مجلة اوف برنت

● مجلة اوف برنت Journal offprint ، العدد ٤، المجلد ٧، شتاء ٢٠٠٠، الصادرة في لندن عن A Frank Cass Journal اشتملت على ملف حول «الدمقرطة» شارك فيه اوليفر شلومبرجر ببحث بعنوان «الشرق الاوسط العربي ومشكلة الدمقرطة، ملاحظات نقدية». وطرح فيه الاعتبارات النظرية والسياسية غير الديمقراطية في الاقتصاد السياسي العربي، وناقش قضايا المجتمع المدني في المنطقة.

عدالة

● تقرير نشاطات (١٩٩٧ – ٢٠٠٠) الصادر عن المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل وهو بعنوان عدالة واحتوى التقرير على موضوعات تتعلق بالاراضي والتخطيط والبناء والحقوق السياسية والحقوق الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحقوق النساء والنضال ضد العنصرية والتحريض.

دفاتر عدالة

● المجلد الثاني، نهاية عام ٢٠٠٠ من «دفاتر عدالة» Adalah's Review، وتضمن مجموعة مقالات حول القوانين والسياسات الاسرائيلية ضد المواطنين العرب الفلسطينيين داخل اسرائيل. ومن بين تلك المقالات: اليهود والديمقراطية، الطلبة الفلسطينيون والمجال السياسي وجامعة حيفا، وغيرها. ويسلط هذا التقرير الذي يصدر باللغة الانجليزية الضوء بشكل عام على حقوق الاقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل.

الشراكة المتوسطية

● نشرة «الشراكة الاوروبية – المتوسطية» تصدر عن المفوضية الاوروبية، وقد اشتمل هذا العدد على ملف حول، «عملية برشلونة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠». ركز الملف على الشراكة السياسية والامنية، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في مجالات الشؤون الاجتماعية والثقافية والانسانية. كما اشتملت النشرة على عدد من الملاحق ذات العلاقة.

الفصل العنصري

● الفصل العنصري المؤسسي ضد المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل، هو عنوان التقرير بالانجليزية الذي اعده المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل» والموجه الى المؤتمر العالمي ضد التمييز العنصري المنعقد في ديربان/ جنوب افريقيا، آب/ اغسطس ٢٠٠١ . تضمن التقرير نظرة تاريخية لواقع الفلسطينيين في اسرائيل، غياب المساواة الدستورية، المواطنة والمشاركة السياسية، حقوق الارض والسكن واللغة والثقافة والتعليم والديانة، التمييز العنصري الاقتصادي والاجتماعي، وملخص بقوانين الفصل العنصري الاسرائيلية الرئيسية.

الافتتاحية

مجلس اعلى للثقافة والفنون.. دور الدولة الثقافي نحو المجهول

حسين ابو رمان

نعترف بداية اننا لسنا من انصار الغاء وزارة الثقافة واستبدالها بمجلس اعلى للثقافة والفنون، ولا سيما في هذا العام الذي تكون فيه عمان عاصمة للثقافة العربية، حيث ان من المؤمل تركيز الجهود للنهوض بهذه المهمة الوطنية الكبرى على اكمل وجه.

ومع ذلك فان ما يهمنا هو جوهر الاشياء وليس شكلها، ومن هنا فلا اعتراض مبدئياً لنا على تشكيل مجلس اعلى للثقافة والفنون اذا كان ذلك يشكل خطوة الى الامام في مجال انعاش وتطوير الحياة الثقافية والفنية في المملكة، ولكن للاسف، فان المؤشرات الاولية التي تجمعت حتى الان تذهب كلها في الاتجاه السلبي، مما ينذر بتراجع دور الدولة في المجال الثقافي دون مبررات مقنعة او بدائل مناسبة.

ولعل من ابرز الملاحظات على هذا التوجه هو ان مشروعاً لنظام تسجيل الهيئات الثقافية قد اعد قبل قيام مجلس الثقافة والفنون، واذا كان منطقياً ان يُعدّ قانون ليتم بموجبه تشكيل المجلس الاعلى فانه ليس منطقياً ان يفرض على هذا المجلس تشريعات جديدة لا يكون هو مصدرها. اما ما يتعلق بمضامين مشروع نظام تسجيل الهيئات الثقافية فإنه يبعث حقاً على الدهشة للمناخ المقيد للحق في تشكيل الهيئات الثقافية ولحرية تنظيم عملها ونشاطاتها. وهو ما سنأتي عليه بعد قليل.

اما ما يتصل بالمجلس الاعلى للثقافة والفنون نفسه، فليس هناك في مشروع قانونه ما يبعث على الاطمئنان بان قيام المجلس يمكن ان يشكل خطوة الى الامام، ذلك ان تشكيل المجلس نفسه والمعايير التي تحكم هذا التشكيل هي اهم الضمانات التي تكفل ان يعمل هذا المجلس باتجاه تحرير العمل الثقافي من الروتين والبيروقراطية لتكريس استقلالية العمل الثقافي بدل فرض الوصاية الحكومية عليه. كما انه ليس هناك ما يشير الى دور لمؤسسات المجتمع المدني الثقافية في هذا التشكيل، لا على مستوى العضوية، ولا على مستوى الترشيح لاعضاء في المجلس او التنسيب بترشيحهم.

ان النص على وتيرة اجتماعات المجلس مرة كل ثلاثة اشهر تعني ان النية تتجه لان يكون المجلس ذا دور توجيهي عام وتقليص دوره التنفيذي، وفي هذه الحالة فليس هناك ما يمنع ان يزداد عدده من ١٣ عضواً الى ١٧ عضواً مثلاً، وان ينص القانون على تمثيل هيئات ثقافية بعينها كأن ينص القانون على عضوية رئيس رابطة الكتاب الاردنيين، او ان يحدد شروطاً ما يوفر الالتزام بها للهيئة الثقافية فرصة ان تنسب بترشيح رئيسها او احد اعضاء قيادتها لعضوية المجلس.

كذلك يمكن ملاحظة ان ولاية المجلس لم تحدد بفترة زمنية وهذا غير مناسب فالمجلس الاعلى ليس حكومة حتى يترك امر ولايته مفتوحة، اذ ينبغي تحديدها، ويمكن اعتبار ان فترة ثلاث سنوات فترة مناسبة. وهذا لا يتعارض مع امكانية تغيير جزء من اعضاء المجلس سنوياً اما بحكم وظائفهم او مواقعهم، او بحكم مرور فترة السنوات الثلاث على عضويتهم.

اما بشأن مشروع نظام ترخيص وتسجيل الهيئات والمؤسسات الثقافية، فلم يأت هذا النظام منسجماً مع وظيفته في «ترخيص وتسجيل» الهيئات والمؤسسات الثقافية، حيث لم يلتزم بالحدود التي تنطوي عليها متطلبات الترخيص والتسجيل، لا بل تجاوزها الى وضع اشتراطات اخرى ذات علاقة بمنح الحق في تشكيل الجمعيات والروابط الثقافية او حجبه، في حين ان هذا الحق حق دستوري، ويقتضي العرف التشريعي ان يتم تناوله بقانون وليس بنظام، فالمادة (١٦) الفقرة (٢) من الدستور تنص على ان «للاردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف احكام الدستور»، وتحدد الفقرة الثالثة من هذه المادة وظيفة القانون الخاص بهذا الشأن قائلة: «ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها». وهكذا يتضح كيف ان مشروع النظام المشار اليه يستلب صلاحيات قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦.

ولا بد هنا من لفت الانتباه الى عدد من النقاط في المشروع ومنها ان المشروع يشترط ان لا يقل عدد المتقدمين لتأسيس هيئة او مؤسسة ثقافية عن «٥٠» شخصاً، بينما يكتفي قانون الجمعيات ساري المفعول بـ «٧» اشخاص كحد ادنى. كذلك فقد رفع المشروع سن العضو المؤسس من «٢١» الى «٢٥» سنة قياساً بقانون الجمعيات ساري المفعول.

ويستدعي الانتباه ايضاً ان معظم بنود مشروع نظام الترخيص والتسجيل قد وردت ضمن مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته كانت وزارة التنمية الاجتماعية قد اعدته قبل اكثر من عام، لكنه لم يستكمل الاجراءات الدستورية لاصداره كقانون جديد، وهذا مؤشر اضافي على ان قسماً مهما من المواد التي وردت في نظام الترخيص والتسجيل مثل سن العضو المؤسس، والعدد اللازم لتأسيس هيئة او مؤسسة ثقافية، كان ينبغي ان تكون من اختصاص القانون وليس النظام.

لا خلاف في ان هناك حاجة ماسة الى قانون جديد للجمعيات والهيئات الاجتماعية، ولكن من المفترض ان يواكب هذا التشريع الجديد ما طرأ من تطورعلى واقع العمل الاجتماعي والتطوعي بما في ذلك العمل الثقافي، وهو ما لم نلمسه في مشروع نظام ترخيص وتسجيل الهيئات والمؤسسات الثقافية، فليس مفهوماً مثلاً لماذا تم رفع سن العضو المؤسس الى ٢٥ عاماً بعد ان كان ٢١ عاماً؟ ثم في الوقت الذي تشجع فيه الدولة مشاركة المواطنين في الحياة العامة، الا يشكل الرقم «٥٠» قيداً على حرية تشكيل الجمعيات؟

اننا نعتقد ان هناك ما يستدعي طي صفحة مشروع نظام ترخيص وتسجيل الهيئات والمؤسسات الثقافية او حصر مواده بالجوانب الاجرائية المتعلقة بالترخيص والتسجيل. كذلك ندعو الى عدم استسهال اصدار انظمة للمسائل التي يتعين صدورها في قوانين، لان ذلك يفسد نظام التشريع، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان من الحكمة ربما ان يؤجل مشروع تشكيل المجلس الاعلى للثقافة والفنون للعام القادم حتى لا يؤثر ذلك على الجهود الوطنية الخاصة بعمان عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٢، وعندئذ لكل حادث حديث.

صدى المجتمع المدني

اعداد: صلاح الدين طاهر

الاردن

يوفر هذا القسم من صدى المجتمع المدني رصداً لابرز النشاطات الجماهيرية والعامة لمنظمات المجتمع المدني في الاردن مصنفة حسب فئاته الرئيسية.

وقد غطت عملية الرصد شهري تشرين الاول / اكتوبر، وتشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١، وكانت الحصيلة (١٠٩) نشاطات توزعت على النحو التالي: احزاب وجمعيات سياسية (١٣ نشاطاً)، نقابات وجمعيات مهنية (١٩ نشاطاً)، روابط وهيئات ثقافية (١٥ نشاطاً)، هيئات نسائية او تعنى بشؤون المرأة (٨ نشاطات)، جمعيات الاعمال والنقابات العمالية (١٣ نشاطاً)، جمعيات البيئة (١٠ نشاطات)، مراكز حقوق الانسان (٨ نشاطات)، جمعيات وهيئات اجتماعية (١١ نشاطاً)، النوادي والجمعيات الطلابية (١٢ نشاطاً).

أحزاب وجمعيات سياسية

– نظم حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني في مقره يوم ٢ / ١٠ مهرجاناً خطابياً بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الثاني.

– أقام فرع حزب حشد في الأغوار واللجان الشعبية لدعم الانتفاضة يوم ٢٨ / ٩ حفل عشاء بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة.

– عقدت في الزرقاء يوم ٧ / ١٠ ندوة بحثية تحت عنوان «الانتفاضة دوافع وأسباب» وذلك ضمن فعاليات الملتقى الوطني للأحزاب السياسية.

– عقد حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ٩ / ١٠ مؤتمراً صحفياً دان خلاله العدوان الامريكي على افغانستان ووصفه بالحرب الصليبية.

قادة جبهة العمل الاسلامي في المؤتمر الصحفي (١٠/٩)

– عقد في مقر حزب الوحدة الشعبية يوم ٩ / ١٠ ندوة سياسية بمناسبة الذكرى الأولى للانتفاضة الفلسطينية تحت عنوان «الانتفاضة الفلسطينية بعد مرور عام، معاني – دلالات – آفاق».

– نظمت جبهة العمل الاسلامي فرع البلقاء يوم ١٠ / ١٠ محاضرة للدكتور هاني الخصاونة حول المستجدات العالمية ومصير القضية الفلسطينية.

– نظم حزب جبهة العمل الاسلامي فرع اربد يوم ٢٢ / ١٠ محاضرة القاها المهندس عماد أبو دية نائب المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين بعنوان «العالم الاسلامي واولى حروب القرن».

– أقامت جماعة الاخوان المسلمين يوم ١٩ / ١٠ مهرجاناً خطابياً في مسجد الجامعة الأردنية في ذكرى الاسراء والمعراج.

– اقام حزب الشعب العربي الاشتراكي الأردني يوم ٥ / ١١ مهرجاناً خطابياً في ذكرى وعد بلفور.

– اقامت اللجنة الشعبية الأردنية لدعم الانتفاضة في مخيم اربد يوم ٥ / ١١ في مقر حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني مهرجاناً خطابياً بمناسبة ذكرى وعد بلفور المشؤوم.

– اقامت دائرة اللاجئين في حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» في اربد يوم ٩ / ١١ المؤتمر الفرعي للجان حق العودة تحت شعار «لا بديل عن حق العودة وتقرير المصير».

– أقامت دائرة اللاجئين في حزب الشعب الديمقراطي الأردني حشد في الزرقاء يوم ٩ / ١١ مؤتمراً للجان الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

– نظم حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني يوم ٧ / ١١ ندوة حول القوانين المؤقتة وانعكاساتها على الحريات العامة في الأردن.

نقابات وجمعيات مهنية

– نظمت اللجنة العلمية في الشعبة المدنية بنقابة المهندسين يوم ٢ / ١٠ ورشة عمل حول الأوامر التغييرية في المشاريع الانشائية.

– عقدت نقابة الممرضين يوم ٩ / ١٠ ورشة عمل بعنوان «الآثار النفسية المترتبة على العمل في أقسام العناية المركزية».

– أقامت لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق في محافظة اربد يوم ١٠ / ١٠ مهرجاناً خطابياً تضامنياً مع الانتفاضة الفلسطينية بمناسبة دخول عامها الثاني.

– عقدت لجنة الحريات في نقابة المهندسين يوم ٩ / ١٠ ندوة في مجمع النقابات المهنية بعنوان «الديمقراطية في النقابات المهنية».

– نظمت اللجنة الفرعية لنقابة الأطباء في الرمثا يوم ١٧ / ١٠ محاضرة حول اصابة الاطراف ألقاها د. فائق ادريس رئيس قسم العظام في مستشفى الأميرة بسمة التعليمي.

– نظمت اللجنة العلمية المعمارية في نقابة المهندسين يوم ١٧ / ١٠ محاضرة بعنوان « أثر التغيرات السياسية على التشكيل العمراني لمدينة القدس » القاها المعماري سامر يونس.

– عقدت نقابة المهندسين الزراعيين تحت اشراف مركز التدريب التابع للنقابة يوم ٢٠ / ١٠ دورة تدريبية بعنوان « التسميد بالري ».

– اختتمت يوم ٢٢ / ١٠ في مقر نقابة مقاولي الإنشاءات فعاليات الشهر العلمي للنقابة الذي استمر أربعة أيام.

– نظمت نقابة أطباء الأسنان في الفترة من ٢٣–٢٦ / ١٠ مؤتمراً بعنوان « المؤتمر الثامن عشر لطب الأسنان » وذلك بمناسبة مرور نصف قرن على انشاء النقابة.

– نظمت اللجنة العلمية في نقابة الأطباء يوم ٢٤ / ١٠ ندوة حول آثار المعالجة على مرضى السرطان لتحسين مستوى تأقلم المريض مع واقعه.

– اختتم يوم ٣١ / ١٠ مؤتمر الهندسة المدنية الثالث الذي نظمته شعبة الهندسة المدنية في نقابة المهندسين والذي جاء تحت عنوان « رفع مستوى المهنة لمنتسبي النقابة ».

– نظمت لجنة شؤون المهندسات الزراعيات في مجمع النقابات المهنية يوم ٣ / ١١ معرضاً فنياً يحتوي على رسومات وأشغال يدوية وتنسيق زهور وفخاريات.

– نظمت نقابة المهندسين الزراعيين تحت اشراف مركز التدريب التابع للنقابة يوم ٢٠ / ١٠ دورة تدريبية بعنوان « التسميد بالري ».

– نظمت نقابة الأطباء البيطريين في الفترة من ٦–٨ / ١١ المؤتمر العلمي الرابع تحت شعار « الطب البيطري وتحديات القرن الحادي والعشرين ».

– نظمت لجنة الحريات بنقابة المهندسين يوم ٥ / ١١ ندوة بعنوان « دورة منظمات المجتمع المدني في صنع القرار ».

– أقامت نقابة المهندسين فرع الزرقاء يوم ١١ / ١١ اليوم العلمي السابع بعنوان « البناء في الأردن الواقع والتطورات ».

– نظمت نقابة المهندسين بالتعاون مع وزارة المياه يوم ١١ / ١١ المؤتمر الوطني الثاني للمياه.

– نظم مجلس النقباء واللجنة النقابية للتضامن مع أفغانستان يوم ١٣ / ١١ مهرجاناً لنصرة الشعب الأفغاني لكن حال رجال الأمن دوم استكمال المهرجان.

– نظمت لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق يوم ٢٢ / ١١ في مجمع النقابات المهنية ورشة عمل بعنوان « رفع الحصار عن العراق ضرورة سياسية واقتصادية وانسانية ».

روابط وهيئات ثقافية

– نظم نادي الوطن الثقافي ضمن فعاليات ملتقى الزرقاء الثقافي محاضرة حول حوادث السير والعرف العشائري يوم ١ / ١٠ .

– نظم نادي أسرة القلم في الزرقاء يوم ١ / ١٠ ندوة تحت عنوان « الانتفاضة العربية الفلسطينية على طريق الحرية والاستقلال ».

– نظم نادي أسرة القلم يوم ٢ / ١٠ ندوة تحت عنوان « ضمير الامة في دم التراب واحد » وذلك ضمن فعاليات ملتقى الانتفاضة الذي نظمه النادي في الفترة من ٩ / ٣٠–٢ / ١٠ .

– أقامت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ٧ / ١٠ ندوة حول الاوضاع المعيشية للمبدع ودعت الى مهننة الكتابة.

– بدأت يوم ٦ / ١٠ فعاليات ملتقى اربد الثقافي وملتقى المرأة الثقافي.

– افتتح وزير الثقافة السيد محمود الكايد يوم ١٠ / ١٠ معرض الكتاب الأردني الثاني الذي اقيم بالتعاون مع أمانة عمان واتحاد الناشرين الأردنيين.

– اقام نادي الطفل الثقافي بالتعاون مع مديرية ثقافة الزرقاء يوم ١٠ / ١٦ ورشة عمل حول حق الطفل في مستقبل آمن.

– القى د. باسل البستاني من العراق في المنتدى العربي بعمان يوم ١٦ / ١٠ محاضرة بعنوان « التنمية العربية بين الوحدة والتجزئة ».

– القى د. ربحي عليان رئيس جمعية المكتبات الأردنية يوم ٢٠ / ١٠ محاضرة على هامش معرض الكتاب الأردني الثاني في مبنى امانة عمان حول المراحل التاريخية لتطور حركة التأليف والنشر في الأردن.

المشاركون في الندوة حول القوانين المؤقتة ١١/١٤

– نظم منتدى السلط الثقافي يوم ٣١ / ١٠ حواراً مفتوحاً في غرفة تجارة السلط حول احداث ١١ أيلول ما بعدها.

– نظمت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ٤ / ١١ ندوة حول هموم الكاتب وحقوق الملكية الفكرية.

– أقامت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ٩ / ١١ أمسية ثقافية لـ « القاصة » هدى النعيمي.

– نظم منتدى جبل العتمات الثقافي يوم ١٤ / ١١ ندوة بعنوان « مراقبة سلوك الأحداث ».

– اقام نادي معان الثقافي يوم ٢٠ / ١١ مهرجاناً خطابياً بمناسبة ذكرى ميلاد المغفور له الحسين بن طلال.

– نظم المنتدى العربي يوم ١٤ / ١١ ندوة بعنوان « تجاوز الصلاحيات الدستورية في اصدار القوانين المؤقتة ».

هيئات نسائية أو تعنى بشؤون المرأة

– نظم اتحاد المرأة الأردنية بالتعاون مع مركز الأمل للشفاء يوم ٣ / ١٠ ندوة عن مضار التدخين وكيفية الاقلاع عنه.

– نظم تجمع لجان المرأة الوطني الأردني يوم ١٠ / ١٠ ندوة حول تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ .

– اقام اتحاد المرأة الأردنية فرع الزرقاء يوم ١٢ / ١٠ مهرجاناً بمناسبة يوم الطفل العربي.

– نظم المركز العربي للمصادر والمعلومات بالتعاون مع المعهد الدولي لتضامن النساء في الفترة من ٢٠–٢٢ / ١٠ ورشة عمل حول الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف.

– نظم الاتحاد النسائي الأردني بالتعاون مع الجمعية الأردنية لتنظيم

وحماية الأسرة يوم ٣ / ١١ ندوة بعنوان « تعزيز دور مكانة المرأة في الحياة السياسية » .

– استضاف المعهد الدولي لتضامن النساء في جبل اللويبدة يوم ٩ / ١١ الكاتبة القطرية هدى نعيمي في محاضرة لها بعنوان « صورة الانسان الخليجي في الرواية العربية » .

– نفذ الاتحاد النسائي الأردني العام وبالتعاون مع جمعية تدريب وتأهيل المرأة الأردنية يوم ١٩ / ١١ ندوة في بلدة الحسينية حول تأهيل المرأة .

– نظم المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ٢٦ / ١١ امسية فنية ضمن برنامجه « الأربعاء الثقافي » .

جمعيات وهيئات الاعمال

– عقدت في غرفة تجارة عمان دورة تدريبية شارك فيها ٩٢ تاجراً بعنوان « مهارات البيع والتسويق والترويج في الظرف الاقتصادي الراهن » .

– نظمت جمعية البنوك الأردنية في الفترة من ١–٢١ / ١٠ ورشة عمل قانونية متخصصة لمناقشة القوانين المصرفية وتعديلاتها .

– عقدت في غرفة صناعة عمان يوم ٩ / ١٠ دورة تدريبية متخصصة في مجال التجارة الالكترونية نظمها مركز التجارة الالكتروني التابع للغرفة .

– نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم ١٠ / ١٠ حلقة نقاشية حول العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي للحالة الأردنية .

– نظمت جمعية البنوك الأردنية يوم ١٦ / ١٠ محاضرة القاها القاضي حازم الصمادي حول مشروع قانون التجارة الالكترونية .

– نظمت مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية وجمعية المصدرين يوم ٢٨ / ١٠ ندوة حول اتفاقية التجارة الحرة مع امريكا .

– نظمت غرفة تجارة عمان يوم ٥ / ١١ ندوة حول فرص الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الامريكية .

– عقدت غرفة تجارة السلط بالتعاون مع جمعية ومديريات الصناعة والتجارة في المحافظات يوم ٩ / ١١ ندوة حول الحكومة الالكترونية للتعريف بمبادرة الأردن رؤية « ٢٠٢٠ » .

– اقامت جمعية صاحبات الأعمال والمهن يوم ١١ / ١١ ملتقى تحت عنوان « ربع قرن من البناء .. نحو نجاح أكبر » .

– أقامت غرفتي التجارة والصناعة في اربد بالتعاون مع السفارة الكورية يوم ١٣ / ١١ ملتقى اردني كوري حول « الأوضاع الاقتصادية الأردنية » .

– نظمت غرفة صناعة عمان بالتعاون مع اتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية يوم ٢١ / ١١ برنامجاً موجهاً لقطاع صناعة الأثاث في مجال التديب المهني للمدربين .

– عقدت نقابة عمال الكهرباء في الفترة من ٢٢–٢٤ / ١٠ دورة ثقافية عمالية بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال حول تقنيات المفاوضة الجماعية .

– اقامت النقابة العامة للعاملين بالبناء بالتعاون مع الاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب يوم ٣١ / ١٠ ورشة عمل حول مواضيع تتعلق بالثقافة العمالية .

جمعيات البيئة

– نظمت جمعية البيئة الأردنية يوم ٢ / ١٠ حملة نظافة في اطار الحملة العالمية لتنظيف الكوكب .

– نظمت جمعية البيئة في المفرق بالتعاون مع فرع نقابة المهندسين الزراعيين في المحافظة يوم ١٧ / ١٠ ندوة حول المبيدات الزراعية وأثرها على البيئة .

– نظمت الشبكة الأردنية للصناعات الصديقة التابعة لجمعية اصدقاء البيئة الأردنية بالتعاون مع جمعية الاعمال المستدامة السويسرية يوم ١٧ / ١٠ ورشة عمل في مجال الخرائط البيئية .

اسمنت الفحيث ورعب استخدام الفحم البترولي

– نظمت جمعية البيئة الأردنية فرع مادبا ومؤسسة الأرض والانسان في الفترة من ١٦–١٨ / ١٠ مؤتمراً حول التنمية المستدامة بمشاركة وفود من سوريا ومصر وليبيا .

– أقامت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة بالتعاون مع مؤسسة هانس زايد الألمانية يوم ٢٧ / ١٠ ورشة عمل تدريبية حول تطوير القدرة المؤسسية للجهات العاملة في قطاع البيئة .

– نظمت مؤسسة الأرض والانسان لدعم التنمية بالتعاون مع المؤسسة العامة لحماية البيئة والشبكة العربية للتنمية والبيئة يوم ٦ / ١١ حلقة نقاشية حول التنمية المستدامة وميثاق الأرض .

– نظمت جمعية البيئة الأردنية فرع الفحيص يوم ١١ / ١١ حواراً مفتوحاً لمناقشة التأثيرات السلبية على البيئة والمواطنين جراء استخدام شركة الاسمنت مادة الفحم البترولي .

– نفذت جمعية البيئة الأردنية في السلط بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم ومدرسة لاتين السلط يوم ١٤ / ١١ يوم نظافة شمل عدداً من شوارع المدينة .

– نظمت جمعية البيئة فرع عجلون بالتعاون مع بلدية عجلون ومديرية التربية يوم ١٦ / ١١ حملة نظافة .

– نظمت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة يوم ١٩ / ١١ زيارة للصحفيين الى دكان الطبيعة في جبل عمان للاطلاع على منتجات مشاريع التنمية التي اقامتها الجمعية .

جمعيات ومراكز حقوق الانسان

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان دورتين تدريبيتين في مجال حقوق الانسان الاولى، بالتعاون مع جمعية الرمثا لرعاية الأيتام، والثانية بالتعاون مع جمعيات سيدات السخنة للتنمية الاجتماعية.

– اقامت اللجنة الملكية لحقوق الانسان بالتعاون مع السفارتين السويسرية والكندية في عمان في يومي ١٥ و١٦/ ١٠ ورشة عمل حول حقوق الانسان.

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع كلية اربد للبنات في الفترة من ٢١–٢٣/ ١٠ دورة تدريبية حول دور المنظمات غير الحكومية في خدمة حقوق الانسان.

– اقامت اللجنة الملكية لحقوق الانسان بالتعاون مع السفارتين السويسرية والكندية يوم ٢٨/ ١٠ ورشة تدريبية حول حقوق الانسان.

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع السفارة السويسرية في الفترة من ٢–٢٢/ ١١ دورة تدريب المدربين العاملين في مجال حقوق الانسان.

– نظمت اللجنة الملكية لحقوق الانسان في الفترة من ٤–٥/ ١١ ورشة عمل تدريبية في مجال حقوق الانسان.

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع كلية بنات اربد في الفترة من ١٢–١٤/ ١١ دورة تدريبية لحقوق الانسان.

في افتتاح دورة تدريب العاملين في مجال حقوق الانسان

– اقامت اللجنة الملكية لحقوق الانسان دورة متخصصة في قضايا حقوق الانسان في ضوء الاتفاقات الدولية والقوانين الأردنية لمدة ٧ أيام.

– نظمت جمعية العفاف الخيرية يوم ٥/ ١٠ محاضرة القتها السيدة خولة العناني بعنوان «دور الأم في تفوق الأبناء».

– عقدت جمعية الاياس الأردنية يوم ١٢/ ١٠ مؤتمراً علمياً ناقش الامراض التي يمكن ان تتعرض لها المرأة في سن الاياس.

– نظمت جمعية الشوبك لرعاية وتأهيل المعاقين يوم ٢٣/ ١٠ ورشة عمل لأمهات ذوي الاحتياجات الخاصة.

– نظم مشروع حماية الأسرة بالتعاون مع جامعة آل البيت يوم /١٠ ٢٤ ورشة عمل حول العنف الأسري.

– نظمت لجنة مساندة الشعب الفلسطيني من أبناء الخليل يوم /١١ ١ ندة حول وعد بلفور في جمعية خليل الرحمن الخيرية.

– اقامت الجمعية الأردنية للعناية بالسكري بالتعاون مع جمعية البيئة الأردنية ونادي أطفال السكري يوم ٣١/ ١٠ مسابقة ومعرض رسومات بيئية من ابداعات الأطفال المصابين بالسكري.

– اقامت جمعية سلوان الخيرية بالزرقاء يوم ٣/ ١١ معرضاً شاملاً لمنتجات الجمعية.

– نظم مركز الهداية الخيري يوم ٧/ ١١ محاضرة القاها رئيس جمعية العفاف الخيرية بعنوان «السعادة الزوجية».

– نظمت جمعية الوقاية من حوادث الطرق في معان يوم ٢٢/ ١١ ندوة حول التوعية المرورية.

– نظمت جمعية العفاف الخيرية يوم ٢٤/ ١١ ورشة عمل بعنوان «الكذب والعصيان عند الأطفال».

– اقامت جمعية ابو عبيدة في بلدة المزار الشمالي بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية في عمان ووزارة الصحة يوم ٢٨/ ١١ يوماً طبياً مجانياً.

جمعيات طلابية ونوادي

– نظم طلبة الاتجاه الاسلامي في الجامعة الأردنية يوم ١١/ ١٠ مسيرة نددوا فيها بالهجمات الامريكية على أفغانستان.

– أقام الاتجاه الاسلامي في جامعة اليرموك يوم ١٦/ ١٠ اعتصاماً طلابياً ومسيرة حاشدة تضامناً مع افغانستان وتنديداً بالعدوان الصليبي على الاسلام والمسلمين.

– نظمت جمعية الرواد الشباب بالتعاون مع الشركة الدولية للأعمال في الفترة من ١٥–١٦/ ١٠ دورة تدريبية بعنوان «اكتشاف الفرص بعملية أخذ القرارات».

– أقام نحو ٢٠٠ طالب وطالبة في الجامعة الأردنية يوم ٢٣/ ١٠ مسيرة تحت شعار «نصرة الأقصى» نددوا فيها بالاعتداءات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين.

– نظم الاتجاه الاسلامي في الجامعة الأردنية يوم ٢٩/ ١٠ مسيرة طلابية للتنديد بالعدوان الصهيوني على المدن الفلسطينية والعدوان الامريكي على أفغانستان.

– نظمت اللجنة الثقافية بالنادي الأرثوذكسي يوم ٤/ ١١ ندوة بعنوان «مسلمون ومسيحيون معاً من اجل الدفاع عن القيم الروحية والانسانية والوطنية».

– قامت جمعية الرواد الشباب بالتعاون مع فاست لينك يوم ١١/ ١١ بعقد السلسلة الثالثة من الدورات التي تقيمها تحت عنوان «خلق الروح الريادية والابداع».

– نظم نادي معلمي البلقاء بالتعاون مع مكتب الدستور في السلط يوم ١٦/ ١٠ ندوة حول القضايا التي تهم المعلمين في الميدان والوزارة والمديريات التابعة لها.

– أقام نادي المعلمين في الزرقاء يوم ١٤/ ١١ ندوة عن مناقب الراحل الحسين بن طلال.

– نظم نادي المعلمين في اربد بالتعاون مع مديرية التربية واليونيسيف في الفترة من ١١–١٢/ ١١ ورشة عمل حول تنمية الطفولة المبكرة.

– نظم نادي معلمي البلقاء بالتعاون مع مكتب جريدة الدستور في السلط يوم ٢٥/ ١١ حواراً مفتوحاً لرئيس جامعة البلقاء التطبيقية د. عبد الله عويدي العبادي.

– نظم نادي خريجي الجامعة الهاشمية يوم ٢١/ ١٠ محاضرة بعنوان «الاستراتيجية الأمنية للأردن».

عربياً ودولياً

القدس عبر التاريخ

أقام اتحاد المؤرخين العرب بالتعاون مع جامعة تكريت في أوائل تشرين الأول مؤتمر القدس السنوي الثالث، حيث قدم واحد وستون عالماً ومؤرخاً وباحثاً محاضرات عن القدس عبر التاريخ.

ركزت معظم المحاضرات والابحاث على عروبة القدس وعدم وجود أي حق ديني أو تاريخي لليهود في القدس، كما نفت الابحاث نفياً قاطعاً وجود الهيكل المزعوم وأن ما يطلق عليه اليوم اسم حائط المبكى هو حائط اسلامي وهو حائط البراق الشريف الذي استولى عليه جيش الاحتلال بالقوة.

المسجد الاقصى

وقد مثل المؤتمر تظاهرة اكاديمية سياسية هدفت الى استجلاء الواقع التاريخي والحضاري لمدينة القدس العربية عبر الحقب التي مرت بها.

اتحاد الصحفيين العرب يستنكر تشديد العقوبات على الصحافة والصحفيين

استنكرت الامانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب يوم ١٧ / ١٠ لجوء الحكومة الأردنية الى تعديل قانون العقوبات في غياب البرلمان لتشديد العقوبات على الصحفيين والتضييق على حرية الصحافة والعمل الإعلامي بشكل عام.

وقال صلاح الدين حافظ الامين العام لاتحاد الصحفيين العرب « أن ما جرى في الأردن مؤخراً من تشديد العقوبات على الصحافة والصحفيين يمثل حلقة في سلسلة طويلة من العقوبات السالبة للحرية تعمل بعض الحكومات العربية على احكامها حتى تسلب ما تبقى من هوامش ديمقراطية ضئيلة هنا وهناك.

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يدين الهجوم على أفغانستان

اعلنت الامانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يوم ٢٣ / ١٠ عن ادانتها للهجوم الامريكي البريطاني على أفغانستان كما أكدت ادانتها للأعمال الارهابية أياً كان مصدرها سواء تمثلت بارهاب الافراد او الجماعات أو ارهاب الدولة المنظم باعتبارها اعمالاً تنتهك حق الانسان في الحياة وتقوض حريته واستقراره، كما دعت الامانة الى ضرورة التفريق بين الارهاب ومقاومة المحتل.

دور الشباب في مكافحة التصحر

نظم الاتحاد العربي للشباب والبيئة مؤتمره الثاني حول « دور الشباب في مكافحة التصحر » في الفترة من ١٥-٢٠ / ١٠ وذلك في مقر الجامعة العربية.

وقد شارك في أعمال المؤتمر (١٦) دولة عربية هي: الأردن، مصر، الامارات العربية المتحدة، قطر، لبنان، سوريا، السودان، موريتانيا، تونس، فلسطين، المغرب، الكويت والسعودية، وقد ناقش المشاركون استراتيجية شبابية عربية لمكافحة التصحر.

وقد عقد الاتحاد على هامش المؤتمر اجتماعاً لمجلس الادارة ناقش فيه النشاطات المستقبلية التي ينوي الاتحاد القيام بها، ويذكر ان الاتحاد العربي للشباب والبيئة يقيم العديد من النشاطات سنوياً في عدد من الدول العربية.

آفاق التعاون العربي بين الاقليمية والعالمية

نظم منتدى الفكر العربي بالتعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت يوم ٣ / ١١ ندوة بعنوان «آفاق التعاون العربي بين الاقليمية والعالمية».

افتتح اعمل الندوة سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي حيث أكد على أن الحقبة الراهنة ملأى بالمخاضات المحفوفة بالمخاطر والمزالق، كما أشار سموه الى أن الاسلام يدين قتل الابرياء اينما كانوا ومهما كانت اديانهم أو جنسياتهم. كما تحدث في حفل الافتتاح السيد عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي قال انه بعد احداث ١١ أيلول اصبح للعالم جدول اعمال يتضمن بنداً واحداً هو الارهاب الدولي ومتابعته وارهاصاته وتفاعلاته وممارسته وعلى الجميع الالتزام بهذا البند، ومن جانبه اعلن الشيخ أحمد الفهد الصباح وزير الاعلام الكويتي رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عن أمله لما يجري في فلسطين داعياً الأمتين العربية والاسلامية لدعم القضية الفلسطينية.

وقد ناقشت الجلسة الاولى للندوة واقع النظام العربي الحالي حيث

من ندوة آفاق التعاون العربي، الكويت

بحثت ورقة العمل التي قدمها السيد عبد اللطيف يوسف الحمد رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ثم ناقش ورقة العمل التي اعدها الدكتور جورج قرم وزير المالية السابق في لبنان دعا فيها لايجاد ميثاق شرف عربي، وقدم في الجلسة الثانية السيد عدنان ابو عودة ورقة عمل حول الوحدة العربية والقضية الفلسطينية والقضايا الحدودية.

الحرب الظالمة

أصدر مجلس شورى حزب التجمع اليمني للاصلاح الاسلامي أكبر أحزاب المعارضة اليمنية يوم ١٠ / ١١ بياناً طالب فيه الولايات المتحدة بوقف الحرب الظالمة التي تشنها على أفغانستان.

وقد اعتبر الحزب ان التحالف الذي حشدته الولايات المتحدة لمواجهة الارهاب انما يستهدف مقومات سيادة واستقلال الدول ويفتح الباب واسعاً للتدخل في شؤونها الداخلية وخاصة الدول العربية والاسلامية، كما أثنى المجلس في بيانه على الموقف الرسمي للبلاد المطالب بايقاف الحرب الظالمة التي تشنها أمريكا على الشعب الافغاني المسلم وتطال الاطفال والشيوخ والنساء الأبرياء.

ضد الحرب في افغانستان

انتخاب فيصل رئيساً للحزب الشيوعي السوري

أعاد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي السوري يوم ٢٤ / ١١ انتخاب يوسف فيصل أميناً عاماً للحزب، وكان الحزب قد انشق عن الحزب الشيوعي السوري الذي كان يقوده خالد بكداش عام ٨٦ والذي كان فيصل أميناً عاماً مساعداً له. وبعد الانشقاق تولى فيصل قيادة شقه منذ ذلك الحين حيث انتخب اميناً عاماً في كانون الثاني من عام ٨٧ وحتى الآن، وأما الشق الثاني من الحزب فبقي بكداش اميناً عاماً له حتى وفاته لتتسلم زوجته وصال فرحة بكداش القيادة من بعده، يذكر ان كلا الجناحين يتمتع بعضوية الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا.

الأحزاب الشيوعية تتضامن مع الشعب الفلسطيني

أصدرت الاحزاب الشيوعية التي اجتمعت في دمشق يوم ٢٨ / ١١ بياناً عبرت فيه عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني ودعت الى ضرورة وقف العدوان الاسرائيلي وانهاء الاحتلال، كما طالبت الاحزاب بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية.

شارك في هذه الاجتماعات الاحزاب الشيوعية في روسيا، فيتنام، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، اليونان، ايطاليا، قبرص، المغرب، مصر، لبنان، العراق، الأردن، الشعب الفلسطيني وجبهة التحرير في البحرين.

رفع السرية عن قضية بن بركة

طلب الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الانسان ومنظمة هيومن رايتس ووتش الامريكية يوم ٢٩ / ١٠ من رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان رفع السرية في مجال الدفاع عن قضية اختفاء المعارض المغربي المهدي بن بركة، وقالت المنظمتان انه يجب على السلطات الفرنسية «ان تكشف كل المعلومات التي بحوزتها ليس فحسب للمساهمة في التدابير القضائية الجارية في فرنسا ولكن أيضاً لدعم عملية البحث عن الحقيقة التي يتطلع اليها المجتمع المدني المغربي».

٧٠ حزباً من ٢٥ بلداً تطالب بوقف قصف افغانستان

نظم حزب ائتلاف اليسار اليوناني مؤتمراً دولياً «من أجل مستقبل أوروبا في الواقع الدولي الجديد» يوم ٣ / ١١ ضم ممثلي ٧٠ حزباً ومجموعة يسارية من ٢٥ بلداً.

وأعلن ممثلان عن المجموعات الحاضرة: «من اكروبول اثينا، رمز القيم المسكونية للديمقراطية والثقافة، نوجه رسالة سلام مسكونية للانسانية» وأضافا «لا نرد على الدماء البريئة التي سالت في نيويورك بالدماء البريئة للافغان. اننا نطلب وقف القصف فوراً وتحمل مسؤولية ومشاكل اللاجئين».

الجزائر: شعب مهمّش

أصدر الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الانسان يوم ١٢ / ١١ تقريراً حمل عنوان «الجزائر: شعب مهمش» وذلك بمناسبة تقديم الجزائر تقريرها الدوري أمام الدورة السابعة والعشرين للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة، ودعا الاتحاد الدولي لحقوق الانسان بهذه المناسبة الحكومة الجزائرية الى اتخاذ التزامات واضحة وملموسة لوضع حد بشكل فعلي لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مواجهات مع رصاص الاحتلال

تهميش .. وكوارث طبيعية ايضاً!

محور

العرب بعد ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١

التفاعل الم

هذا المحور

شئنا ام ابينا فان ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ دخل كمنعطف تاريخي ترك آثاره على العالم. فلم يعد بعده ما كان عليه قبله. وينطبق هذا بصورة خاصة على العالم العربي والشرق الاوسط الاسلامي. وهو ما بات يستدعي حواراً مفتوحاً حول ابعاد وخلفيات وتداعيات هذا الحدث.

ان قضايا المجتمع المدني تساهم بقسطها في هذا الحوار من خلال فتح الباب امام مشاركة المثقفين والباحثين الاردنيين والعرب في مناقشة دروس وتداعيات هذا الحدث عربياً واقليمياً ودولياً. وفيما يلي المساهمة الاولى للزميل جمال طاهات.

(قضايا المجتمع المدني)

شاه إيران السابق وقع مع أمريكا اتفاقية غريبة من نوعها، تنص على منع الادارة الأمريكية وكافة وكالاتها من الاتصال مع الإيرانيين إلا من خلال القنوات الرسمية. واحتكر هو بالمقابل مخاطبة الرأي العام الغربي من خلال مجهود علاقات عامة هائل، جعل صوره وصور زوجته لازمة متكررة في أغلب صحف ومجلات العالم. ولكنه طبعاً لم يكن يقرأ كل ما يقال في الداخل. وكما يحصل الآن مع القادة العرب، فانهم يستضيفون الصحفيين، ويحسنون ضيافتهم، ولكن هؤلاء يكتبون قناعاتهم ولا يستطيعون إخفاء كل الحقائق الموضوعية، وفي كل مقابلة تلفزيونية او صحفية توجه الى القادة العرب اسئلة محرجة عن الديمقراطية، وجميعهم يسقطون في هذا السؤال. وبالرغم من أن الشاه ليس نموذجاً يحتذى، وبالرغم من التطور الهائل الذي حصل على وسائل الإتصال والإعلام فان القادة العرب ومؤسساتهم لا زالت تصر على احتكار التواصل مع الغرب، مجتمعات ومؤسسات دولة.

تشير الإحصائيات الى وجود ثمانية ملايين أمريكي من أصول عربية. وفي أمريكا ٢٢ سفارة عربية، إضافة الى ٢٢ بعثة لدى الأمم المتحدة، يضاف الى ذلك استعداد أمريكي استثنائي ليسمع ويفهم ويعيد تقييم موقف بلاده من قضايانا. والأهم من كل ذلك أن أمريكا نظام فريد؛ إدارته تعبر عن حقائق المجتمع وميوله واتجاهاته، فهي لا تصنع هذه الحقائق والميول والاتجاهات.

ان زيارات القادة العرب لأمريكااكثر من ان تعد، مثلها زيارات ممثلي الادارة الامريكية ومبعوثيها الى المنطقة، فهي ايضاً لا يمكن حصرها، ولكن مواقف أمريكا الإستراتيجية لا تتغير بسبب اتصالات القيادات العربية بالبيت الأبيض، إنها تتغير بسبب تغير وضغط الرأي العام الأمريكي على إدراته. الظروف الحالية مثالية لتغيير نمط التفاعل مع أمريكا، وتغيير خطوطه وأدواته.

٦٧٪ من قادة الرأي في أمريكا يعتقدون أن الضغط على إسرائيل وإنشاء دولة فلسطينية سوف يقلل بشكل حاسم من احتمالات الإرهاب ومن تكراره في المستقبل. ٣٥٪ منهم يرون أن السياسة الأمريكية منحازة لإسرائيل، وملايين الأمريكيين الذين لم يكونوا معنيين إطلاقاً بالمنطقة بدأوا يهتمون.

والسؤال هنا، هل سيستمر القادة العرب وحدهم باحتكار التعامل مع أمريكا، ومخاطبة الشعب الأمريكي والتأثير على الرأي العام الأمريكي من خلال مقابلات صحفية لا تقدم رسالة كاملة، أم ان المجتمع العربي قد نضج ليقوم بجزء من هذه المهمة؟، إن مبادرة مؤسسات المجتمع المدني العربية للقيام بهذه المهمة سوف يساعد في تحقيق نتائج حقيقية وحاسمة وبوقت معقول.

ان التصدي لهذه المهمة يتطلب جهداً ووعياً وثقافة، إضافة إلى الإدارة والتنظيم، كما وان وضوح الهدف والقدرة على تغطية حُزَم القضايا المتشابكة في علاقتنا بالغرب يتطلب حشداً واسعاً وهائلاً من المشاركين في التفاعل، فالموضوعات متشابكة، وتحتاج إلى نمط جديد من العمل لتغطيتها بشكل واضح وبرسائل واضحة تعبر عن روحنا كأمة، وهذا لا يمكن تحقيقه من خلال مؤسسات الدولة العربية، وقد كان من الضروري لهذه المؤسسات أن تتعامل مع الآلية الجديدة حتى لا تعمق عزلتها.

وحتى نميز بين الدورين من الضروري التمييز بين مفهوم الحُزمة، ومفهوم العُصبة، إذ أن المطلوب فك الارتباط وتوضيح التمايز

*الاستاذ جمال طاهات باحث ومعلق صحفي وناشط في قضايا الشأن العام.

ـي مـع الغـــــــرب

جمال الطاهات*

والاختلاف بينهما. التعامل مع الحُزمة من القضايا يتطلب جهداً جماعياً لا ينتظم إلا بوحدة الهدف والروح، فهذه تكفي لتوحيد المسير. أما العُصبة فهي بحكم طبيعتها تعمل على تناول قضية واحدة وجزئية واحدة متجاهلة وجود قضايا أخرى متعلقة بها. على اعتبار ان همّ العصبة هو الوصول إلى القضية التي تحل كل القضايا. العُصب تصلح للحكم والقهر ولإلزام الناس بموقف معين، ولكنها لا تصلح لردم الفجوات المدنية بين المجتمعات.

ان المطلوب هو تحرير مؤسسات المجتمع المدني من تابوهات العُصب للاشتباك مع مؤسسات المجتمع المدني الغربية، لتتناول بالمعالجة حُزم هائلة من القضايا العالقة بين مجتمعاتنا والغرب: فلسطين، النفط، السلوك، العنف، التطور، منظومات القيم،.. الخ ولا نستطيع ان نفرض أولوياتنا على الغرب، كما وأن هذه القضايا ليس لها تركيب هرمي، إنها مساحات مفتوحة لا يمكن تغطيتها ولا السيطرة عليها بافتراض تكوين هرمي لها.

ان العالم يزداد كثافة، والوعي الفردي والجماعي يزداد اتساعاً وتنوعاً، والتفاعل البناء بين الشعوب والمجتمعات يتطلب تكاملاً ووعياً مشتركاً لهذا التنوع. وهذه الحقيقة تجعل من المستحيل استمرار تأمين التفاهم والتفاعل بين المجتمعات من خلال العُصب، وتتطلب أدوات مدنية لبناء وإدامة أدوات التواصل لمخاطبة الجميع وبشكل يغطي كل الجوانب التي تهم الإنسان المعاصر.

ان التحول الذي يشهده الغرب وأمريكا بالذات يخلق فرصة ذهبية لمجتمعاتنا للتواصل معها بشكل فعال، ومن الضروري أن لا تترك هذه الفرصة لتعبث بها الأنظمة العربية التي حققت فشلاً بامتياز غير مسبوق وعلى كل الصعد، فهذه الأنظمة العاجزة عن مخاطبة شعوبها بشكل مقنع وأخلاقي لن تكون قادرة على مخاطبة العالم وكسب تأييده. وهذه فرصة تاريخية لشعوبنا يجب أن لا تضيع، والمطلوب حوار عربي موسع للبحث في كيفية قيام مؤسسات المجتمع المدني باستغلال هذه الفرصة، والبحث عن الأدوات الضرورية للقيام بهذه المهمة التاريخية. فهذه المهمة لها هدف واضح وصريح هو: تأسيس فهم مشترك وموضوعي ومتبادل بيننا وبين الغرب.

إن الذي دفعني لطرح موضوع السياسة والبيئة في الأردن، هو أن معظم المعالجات كانت ولا تزال تنصب على الجوانب الفنية، وتتناسى السياق الذي تتطور فيه آلية التخطيط والإدارة البيئية في الأردن. إنني اعتقد بأن من الضروري فهم العلاقة بين السياسة والبيئة، أو بعبارة اخرى، لماذا أصبحت قضايا البيئة في الأردن شأناً عاماً، ولماذا بات تعامل أي مواطن مع هذا الموضوع الأساسي أمراً لا بد منه، وحتى نستطيع، فيما بعد، أن نتطلع إلى رفع مكانة السياسات البيئية في البلد، وتقييمها من حيث فعاليتها أو عدم فعاليتها. فالهدف من هذه المقالة هو: فهم العلاقة بين السياسة والبيئة بشكل عام، وفي الاطار الأردني بشكل خاص، وفهم آليات التغيير، إذ أن فهم هذه العلاقة هو أساسي في عملية تطوير السياسة البيئية في الأردن.

السياسة والبيئة:

يتطلب فهم العلاقة بين السياسة والبيئة عملية استكشاف الآليات التي دفعت بقضايا البيئة لتتصدر سلم الأولويات في الأجندات السياسية، سواء على المستويات الدولية، الإقليمية أو الوطنية.

ولعل اكتشاف خيوط هذه العلاقة وأطرها هو أساسي للدفع بسياسات بيئية ضمن إطار مفهوم التنمية المستدامة. وهذا يدعوني إلى طرح السؤال الآتي: هل من الممكن تطوير إطار نظري لفهم عملية التغيير البيئي في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي الأردن بشكل خاص؟

وكخطوة أولى باتجاه هذا الفهم، اعتمدت على منهجية تبدأ بعملية مراجعة معمقة لعدة حالات تفاعلت فيها قضايا البيئة والتنمية، حيث حسمت سياسياً باتجاه التعامل الإيجابي مع قضايا البيئة. ولغايات معرفة أسباب التغيير أو عدمه، قمت بمراجعة ثلاث حالات تتفاعل فيها قضايا التنمية مع البيئة.

١- حماية خليج سان فرانسيسكو:

وضعت خطة لتطوير الخليج وردم مناطق حساسة بيئياً. لقد أثار هذا الأمر حفيظة حماة البيئة، فشكلوا مجموعة "حماة الخليج" لايقاف عملية الردم للوصول إلى هدفها، وقد اعتمدت هذه المجموعة على الحملات الدعائية، ونجحت في استحداث تشريع أدى إلى إنشاء هيئة حماية وتطوير الخليج. وفور إنشائها، تمكنت هذه الهيئة، من خلال عملية تقييم الأثر البيئي والمراجعة البيئية، من ضبط عملية الردم وحماية المناطق البيئية الحساسة. يمكن تقييم أداء هذه الهيئة بالرجوع إلى ما يلي:.

رخص التطوير في الخليج (تناقص العدد)، عدد الالتماسات إلتي تقدمت بها المجموعات البيئية (٦٦٪)، انتشار عملية المراجعة البيئية (تبنت مجتمعات أخرى عملية مماثلة للمراجعة البيئية)، عدد المشاريع التي رفضت بيئياً بسبب عدم إمكانية وصول الناس للبحر (٥٨ من أصل ١٦٦)، عدد المشاريع التي رفضت بسبب تأثيرها على التنوع الحيوي، (٣٧ من اصل ١٦٦)، عدد المشاريع التي رفضت بسبب تأثيرها السلبي على نوعية المياه، (٢٦ من اصل ١٦٦).

هنا نلاحظ كيف ساهمت حركة سياسة شعبية في حماية نظام بيئي حساس. لقد بدأ إطار الحماية بعدد من الحملات الضاغطة التي ساهمت في استحداث تشريع تبعه إطار مؤسسي تتوفر فيه آليات عدة للعمل، كما لاحظنا كيف حصل التغيير الإيجابي.

٢- المتنزه البحري العظيم - استراليا

أنشئ هذا المتنزه عام ١٩٦٧، وهو أكبر محمية في العالم. وقد مثلت عملية إنشاء المحمية صراعاً بين شركات التعدين وبين حركات البيئة. لقد دفع القلق من عمليات استخراج النفط وتعدينه في المنطقة جماعات البيئة والعلماء إلى جعل موضوع الحماية قضية سياسية، فتشكلت جماعات بيئية عدة في الستينات من القرن الفائت بهدف حماية الشعب المرجانية وإيقاف عمليات استخراج النفط من المنطقة. وقد بدأت الجماعات عملها من خلال الحملات المنظمة التي توجت بإعلان المنطقة محمية بحرية، من خلال استحداث قانون وجهاز مؤسسي يضمن عملية التوازن بين الأنشطة التنموية التي اقتصرت على الصيد والسياحة وأهداف حماية البيئة. ويجدر بالذكر أن الأستراليين تمكنوا من وضع هذا المحمية ضمن سلسلة التراث الحضاري.

> "من الضروري فهم العلاقة بين السياسة والبيئة، ولماذا اصبحت قضايا البيئة في الاردن شأناً عاماً. ان فهم هذه العلاقة اساسي لتطوير السياسات البيئية"

والبيئة

د. رمزي البطاينة*

٣- حماية البحر الأبيض المتوسط

أبدأ دراسة هذه الحالة بالسؤال التالي: لماذا تحتاج دول الاقليم إلى ترتيبات إقليمية في مجال حماية البيئة؟

أستطيع أن أزعم بأن تراكم التأثيرات البيئية الناجمة عن الأنشطة التنموية لدول حوض المتوسط، قد وصلت إلى مرحلة ساهمت في ظهور نظام إقليمي لحماية البيئة هناك. كما تشير الأدبيات إلى ان هذه النماذج البيئية قد لعبت دوراً فاعلاً في التأثير على السياسات الوطنية في حماية البيئة في الدول المعنية. قد لا يفضل البعض هذا الاختزال، لذا أبدأ بإعطاء مزيد من التفاصيل حول الحاجة إلى ترتيبات إقليمية في مجال حماية البيئة.

ان هناك علاقة مباشرة بين الطريقة التي تدير بها، الدولة مواردها وبين التأثيرات البيئية المرتبطة بهذه العملية. فإذا تجاوزت التأثيرات حدود الدولة، تصبح لها تأثيرات بيئية عابرة للحدود. كما يشير هذا بكل بساطة إلى أن حق الدول في التنمية يتحدد بسياستها البيئية التي تضمن عدم حصول أي ضرر بيئي خارج الحدود الوطنية للدولة، وذلك حسب مبدأ(٢١) من إعلان ستوكهولوم لعام ١٩٧٢ .

لقد أدت الأساليب التي تدار بها الموارد في دول المتوسط، إلى نشوء حالة بيئية مقلقة حول مستقبل حياة هذا البحر، إذ ساهمت حوادث التسرب النفطي وطرح الملوثات الصناعية والمجاري في تلويث البحر، ونشبت نزاعات بيئية حادة بين بعض دول الحوض. فعلى سبيل المثال؛ هاجم الصيادون الفرنسيون القنصلية الإيطالية في فرنسا نتيجة طرح أحد المصانع الإيطالية لنفايات صناعية تحتوي على مادة التيتانيوم في المياه الاقليمية لفرنسا.

وفي بداية السبعينيات من القرن الفائت أثارت قضايا التلوث المختلفة حفيظة الدول، فاستعانت بالمجتمع العلمي، حيث قام برنامج (يونب) و(فاو)، بإعداد تقارير علمية عن وضع البيئة في دول حوض المتوسط الامر الذي ساهم في تحفيز السياسيين على الدخول في مفاوضات إقليمية لإنقاذ المنطقة. وقد تمكنت الدول المطلة على المتوسط من الوصول فعلاً إلى اتفاقية إقليمية، وبرنامج عمل استراتيجي لحماية المتوسط.

والآن، وبعد أن بينت لماذا تحتاج الدول إلى ترتيبات إقليمية لحماية البيئية، سأوضح الآليات التي ساهمت في تشكيل هذه الترتيبات، متخذاً من حالة حماية البحر المتوسط مثالاً. يزعم بيتر هاس بأن المجتمع المعرفي هو أداة التغيير في دفع قضية حماية المتوسط إلى طاولة المباحثات الإقليمية، التي توجت باتفاقية برشلونة وببرنامج عمل استراتيجي لعملية الإصلاح البيئي في المنطقة. ويعتقد هاس بأن الشك حول طبيعة مشكلة المتوسط، من حيث المسببات ومدى التأثير، تطلب اللجوء إلى الاستئناس برأي المجتمع المعرفي وأنه لكي يتغلب صاحب القرار على مشكلة الشك فهو يقوم باستشارة الخبراء الذين يملكون ناصية المعرفة، ولديهم القدرة على معالجة مشكلة الشك حول مسببات وأبعاد المشكلة البيئية.

وفي سياق التصدي لمشكلة التلوث المتوسطي، تبنى المجتمع المعرفي آلية اعتمدت على عناصر عدة، أبرزها: وجود المجتمع المعرفي في الهيئات الدولية، حيث قام المجتمع المعرفي، من خلال تواجده في هذه الهيئات، بالتعريف بالمشكلة وتحديد الملوثات ومصادرها واقتراح الحلول لها، ويضاف إلى ذلك قيام المجتمع المعرفي في الهيئات الدولية، بالتحالف مع مجتمعات معرفية "خبراء" في الدول ذات العلاقة، بقصد التأثير على السياسة العامة في المجال البيئي.

إن قبولنا بالدور الذي قام به المجتمع المعرفي، لا يلغي الأدوار الأخرى التي قامت بها مجموعات الضغط الشعبي المتمثلة في الصيادين، عبر الدفع باتجاه جعل قضية التلوث المتوسطي قضية سياسية.

في نهاية هذه العجالة، أعود للبدايات في محاولة لتأطير العلاقة بين السياسة والبيئة. فالحالات الثلاث المادة توضح كيف أن فهم محددات العلاقة بين السياسة والبيئة يبدأ بدراسة وافية ومعمقة للسياق الذي تتفاعل فيه عملية التنمية مع البيئة، وكذلك بدراسة أدوار مجموعة الضغط والمجتمع المعرفي والجهات المانحة. إن مجموع هذه العوامل تشكل الإطار المعرفي الذي يساعدنا في فهم العلاقة بين البيئة والسياسة، قبل أن نتدخل باتجاه تحسين الأداء البيئي.

*د. رمزي بطاينة، خبير في الهندسة والتخطيط البيئي.
قدمت هذه المداخلة في جلسة حوارية نظمها مرصد البيئة الاردني في مركز الاردن الجديد للدراسات بتاريخ ٢٤/٩ .

> ”هناك علاقة مباشرة بين الطريقة التي تدير بها الدولة مواردها والتأثيرات البيئية المرتبطة بهذه العملية“

الدوحة ومؤتمر منظم

ان اختيار مدينة الدوحة لاستضافة مؤتمر منظمة التجارة العالمية الأخير لم يأت من فراغ أو عن طريق الصدفة المحض, ذلك لان منظمي المؤتمرات السابقة المماثلة عانوا الأمرين بسبب قيام العديد من المظاهرات الصاخبة المناهضة للعولمة وأدواتها الممثلة بمنظمة التجارية العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تلك المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية التي افسدت الاجواء المحيطة بهذه المؤتمرات، الأمر الذي حدا بمنظميها الى اختيار أماكن ومدن أكثر أماناً وأقل ديموقراطية، حتى يتمكنوا من اقرار وإصدار ما يروه مناسباً من قوانين وتشريعات تحدد مصير أكثر من ٨٠٪ من سكان العالم .

فأحداث "سياتل" و "براغ" و "جنوا" ظلت ماثلة أمام أعين منظمي هذه المؤتمرات، الأمر الذي جعل من مدينة الدوحة الهادئة مكاناً يشابه الواحة في الصحراء المقفرة البعيدة عن مصادر الازعاج والتأثير الجماهيري.

مع بدء انطلاق الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر، كانت الدول النامية أقل الدول حماساً وأكثرها تشاؤماً حيال الجولة العالمية الجديدة من المحادثات الاقتصادية. فمنذ انعقاد آخر الجولات الاقتصادية الدولية عام ١٩٩٤ في الأوروغواي لم تقم الدول الغنية بتطبيق معظم القرارات المتفق عليها إلا حيثما رأت لها مصلحة فيه، الأمر الذي شكك في مصداقيتها.

والجدير بالذكر، أن الخلافات بين الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية، والتي باتت ظاهرة للعيان عند كل جولة جديدة من المفاوضات لم تعدتقتصر على الخلاف المحتدم بين الدول النامية من جهة، وبين الدول الغنية من جهة أخرى، فالخلافات تعمقت اكثر حتى بين الدول الغنية نفسها. ففي حين كانت اليابان وأوروبا أقل الدول حماساً لتخفيف وإنهاء المعونات الاقتصادية والدعم الذي تقدمه لمزارعيها، الأمر الذي كان ولا يزال يفقد دول العالم النامي ميزتها النسبية في مجال الزراعة، فقد عارضت الولايات المتحدة الجهود المتعلقة بتخفيف الأعباء عن صناعة الملابس والأقمشة التي تطالب بها الدول النامية.

ومع وجود العديد من المعضلات الاقتصادية الشائكة على هذا الصعيد، ظهر ان تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالملكية الفكرية والمسماه بـ(تربس) يواجه بأكبر العقبات من جانب دول العالم الفقيرة منها أو الغنية على حد سواء.

فهذه الاتفاقية التي تم التوصل إليها في جولة الأوروغواي عام ١٩٩٤ بدأت تواجه العديد من المشاكل على صعيد التطبيق العملي، وخاصة فيما يتعلق بحقوق براءات الاختراع في مجال الصناعات الدوائية. فبعد وصول معدلات مرض نقص المناعة المكتسبة(الإيدز) الى اعلى المستويات، خاصة في القارة الأفريقية، بات صعباً وحتى محرجاً للدول النامية (خاصة الأفريقية منها) ان تقوم بتطبيق بنود هذه الاتفاقية حيث تواجه ضغوطاً داخلية متزايدة عليها تطالبها بعدم تطبيق بعض بنود هذه الاتفاقية لما تتضمنه من إجحاف وإضرار بمصالح هذه الدول وشعوبها. ان الفقر والبطالة الذي تعاني منه هذه الدول لا يمكن شعوبها من الحصول على الدواء لارتفاع تكاليفه.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فعلى العكس من ذلك وجدت دول العالم النامي أنه في الوقت الذي تحاول فيه منظمة التجارة العالمية بسط نفوذها وقيامها بمطالبة هذه الدول وممارسة الضغوط عليها من أجل تطبيق بنود هذه الاتفاقية حرفياً، نجد ان الولايات المتحدة قامت باتخاذ عدة تدابير وإجراءات لا تتماشى مع بنود هذه الاتفاقية، خاصة بعد ظهور مرض الجمرة الخبيثة (Anthrax) الأمر الذي يثير تساؤل شعوب العالم النامي عما إذا كانت الإصابات

> ” وإذا كانت الدول الأعضاء قد اتفقت على إطلاق جولة جديدة من المحادثات الاقتصادية إلا أنه سيكون من المثير حقاً انتظار النتائج المترتبة عليها. ففي جولة الأوروغواي عام ١٩٩٤ قطعت الدول الغنية العديد من الوعود التي لم تف، حتى هذه اللحظة، بجزء كبير منها “

* الاستاذ محمد كامل السعيد، محامٍ يحمل درجة الماجستير في القانون من جامعة مانشستر – بريطانيا.

ـة التـــجـــارة الـعـــالـمـيـــة

محمد كامل السعيد*

المعدودة في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المرض على قدر أكثر أهمية من الملايين المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة والملاريا التي تعاني منه بلدان العالم الثالث؟!

كانت هذه القضية الشائكة من الأسباب الرئيسية التي هددت فشل مؤتمر الدوحة. فقد امتد المؤتمر لمدة ٤٨ ساعة أخرى، وتجاوز الموعد المحدد لإنهائه في محاولة لتضييق الهوة بين المتفاوضين بغية الوصول الى حل توفيقي أكثر مرونة يرضي جميع الأطراف.

وعند النظر والتدقيق في البيان الختامي والتوصيات المنبثقة الناتجة عن هذا المؤتمر، يمكن القول بأن دول العالم باتت تدرك مدى حساسية هذا الموضوع، حيث اشار البيان الى ان احترام وتطبيق بنود اتفاقية الملكية الفكرية(تربس) من قبل جميع دول الأعضاء أمر ضروري وهام، وأن زيادة المساهمة في تشجيع الاستثمار في قطاع الأدوية وتطوره يمثل دليلاً على هذا الاهتمام. كما أن البيان يشير أيضا إلى أنه يجب أن لا يكون من شأن تطبيق بنود هذه الاتفاقية، الإجحاف بحقوق الدول النامية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ التدابير المتعلقة بالصحة الوطنية العامة لهذه الدول. وتبعاً لذلك أظهر التصريح العام غير المسبوق مرونة في تطبيق بنود هذه الاتفاقية الأمر الذي يعد تطوراً ملحوظاً في توجه منظمة التجارة العالمية.

كما أشار البيان الختامي الى حق الدول في الحالات الاستثنائية أو الطارئة بالقيام بتطبيق الاستثناءات الواردة في هذه الاتفاقية، وذلك عن طريق إعطاء دول المنظمة الصلاحية التامة بتحديد المعنى المقصود بالحالات الاستثنائية الطارئة، والتي لها صلة بالصحة الوطنية وحالات الضرورة القصوى، تبعاً لأولوياتها وسياساتها الوطنية. كما حث البيان الختامي الدول المتقدمة تكنولوجياً على القيام بزيادة مساعدتها ودعمها التكنولوجي للدول النامية في هذا المجال حتى يتسنى لها معالجة المشكلات الوطنية الخاصة المتعلقة بها.

على أي حال، يمكن أن يقال أن ما تطرق إليه البيان الختامي، يمثل نقلة نوعية في مجال تطبيق وتفسير هذه الاتفاقية. فالمرونة التي أظهرتها الدول الغنية لم تكن مسبوقة. والنص الصريح على حق الدول بتصنيف وتحديد أولوياتها الوطنية في مجال الصحة العامة يشير لتوجه عام أكثر مرونة. كما يدل البيان أيضاً على توجه عام يميل لاسترضاء الدول النامية، ويظهر استعداد الدول الغنية لتقديم تنازلات في هذا المجال حتى تتمكن من حث هذه الدول على التوقيع والمصادقة على المزيد من الاتفاقيات المتعلقة بالمواضيع الشائكة الأخرى، ومن أجل الحصول على دعم هذه الدول في محاربة الظاهرة العالمية الجديدة المتمثلة بالإرهاب.

وإذا كانت الدول الأعضاء قد اتفقت على إطلاق جولة جديدة من المحادثات الاقتصادية إلا أنه سيكون من المثير حقاً انتظار النتائج المترتبة عليها. ففي جولة الأوروغواي عام ١٩٩٤ قطعت الدول الغنية العديد من الوعود التي لم تف، حتى هذه اللحظة، بجزء كبير منها. والتساؤلات التي يمكن أن تثور في هذا السياق عديدة جداً: ويتمثل أولها فيما إذا كانت ستقوم الدول الغنية بتنفيذ ما انبثق عن هذه الجولة الجديدة من التزامات، وما اتفقت عليه في الجولات السابقة من التزامات؟ وهل ستلعب ظاهرة الإرهاب دوراً كبيراً في حصول الدول النامية على المزيد من التنازلات مقابل انضمامها للتحالف الدولي ضد الإرهاب؟ وهل ستكون الدوحة بداية للمزيد من المؤتمرات "غير المرغوب بها في معظم دول العالم" التي ستحتضنها الدول العربية التي تمتاز بوداعة شعوبها وجاهزيتها لاحتضان هذا النوع من المؤتمرات، أم أن جبال تورا بوار ستكون أكثر أماناً واستقراراً وملاءمة لاستضافة هذا النوع من المؤتمرات؟

◆دراســـة◆

الحق في الصحة تؤكده القوانين والمواثيق الدولية

د. زيد حمزة*

تمهيد تاريخي

شهد القرن العشرون تقدماً كبيراً في المجالات الطبية المختلفة، لكن الأهم من ذلك أنه شهد أيضاً تقدماً في مدى حصول المرضى على الرعاية الصحية ولو بدرجات متفاوتة، ويجب الاعتراف بأن بعض الدول الأوروبية قد بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر التأكيد على حق المواطنين في تلقي الخدمات الطبية، حيث صدر أول قانون للصحة العامة في إيطاليا عام ١٨٨٨ في حين بدأت تباشير التأمين الصحي في السويد عبر مشروعات متفرقة وبضغط من نقابات العمال في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وهكذا، توالت منذ بدايات القرن العشرين مكتسبات الناس في حق الحصول على الرعاية الصحية وكان أبرزها وأشملها ما تحقق في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧ وتبعته الدول الاشتراكية في أوروبا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، وأخيراً في الصين عام ١٩٤٩ .. الخ. أما بريطانيا فقد كانت الرائدة بين الدول الرأسمالية في تطبيق التأمين الصحي الشامل على مواطنيها عام ١٩٤٨ وذلك تحقيقاً للوعد الذي قطعه حزب العمال أثناء المعركة الانتخابية التي أتت به إلى الحكم.

د. زيد حمزة

وقد حاول الرئيس جون كيندي في الولايات المتحدة عام ١٩٦٣ تنفيذ مشروعه الإنساني الجسور الذي سماه «المجتمع العظيم» والذي اشتمل لأول مرة على تأمين الرعاية الصحية لمواطني أمريكا المحتاجين لها، لكن الموت عاجله قبل أن يحقق هذا الحلم، فتابع المحاولة من بعده الرئيس ليندون جونسون رغم المقاومة الشديدة من اليمين الأمريكي المتنفذ ونجح في تأسيس الـ Medicare والـ Medicaid .. الخ.

كما قامت دول أوروبية وآسيوية عديدة في تطبيق أنماط مختلفة من الأنظمة الصحية التي تمنح مواطنيها الحق في الصحة بدرجات متباينة ويعود ذلك لحالة المنافسة مع بعض الدول الاشتراكية وما تحقق فيها من إنجاز على هذا الصعيد، وثانياً، نتيجة الضغط المتنامي للنقابات العمالية والأحزاب الاشتراكية على الحكومات وأصحاب العمل.

التشريعات الصحية العالمية

أما النقلة التشريعية والتوجيهية الهامة في هذا المجال، فقد بدأت عند تأسيس منظمة الصحة العالمية عام ١٩٤٨ والتي سعت جاهدة لخدمة جميع الشعوب ومساعدتها في تنظيم شؤونها الصحية ومشاريعها المختلفة للقضاء على الأوبئة والأمراض المتوطنة والتحصين ضد أمراض الطفولة .. الخ. وذلك تنفيذاً للمادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في نفس العام (١٩٤٨) والتي تنص على أن: لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية .. الخ.

وقد تعزز حق الرعاية الصحية للشعوب وأخذ طابعاً أكثر دقة ووضوحاً بصدور العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ حيث نصت المادة ١٢ منه على:

١– تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في المجتمع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

٢– تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في العهد الحالي للوصول إلى تحقيق كلي لهذا الحق ما هو ضروري من أجل:

أ. العمل على خفض نسبة الوفيات في

*د. زيد حمزة، وزير صحة سابق، وهو شخصية سياسية و نقابية معروفة. والدراسة المنشورة هنا قدمت في ورشة خاصة عقدها برنامج حقوق الانسان في مركز الاردن الجديد بتاريخ ٤/٩/٢٠٠١ .

المواليد وفي وفيات الأطفال من أجل التنمية الصحية للطفل.

ب. تحسين شتى الجوانب البيئية والصناعية.

ج. الوقاية من الأمراض المعدية والمتفشية والمهنية ومعالجتها وحصرها.

د. خلق ظروف من شأنها أن تؤمن الخدمات الطبية والعناية الطبية في حالة المرض.

إلا أن لحظة الانعطاف التاريخي كانت قد جاءت في عام ١٩٧٨ من خلال إعلان «الما آتا» الذي أصدرته جمعية الصحة العالمية (لمنظمة الصحة العالمية) في مؤتمرها الذي انعقد في تلك المدينة في الاتحاد السوفيتي وأكد لأول مرة بما لا يقبل اللبس أو التأويل:

١- إن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، وأن بلوغ أرفع مستوى صحي ممكن هدف من أهم الأهداف الاجتماعية على الصعيد العالمي، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب بذل جهود من جانب العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى القطاع الصحي.

٢- إن للشعوب حقاً وعليها واجباً في المساهمة، أفراداً وجماعات، في تخطيط وتنفيذ الرعاية الصحية الخاصة بها.

٣- ينبغي أن يكون عام ٢٠٠٠ عاماً لبلوغ جميع شعوب العالم مستوى من الصحة، يمكنها من أن تحيا حياة منتجة، اجتماعياً واقتصادياً، وأن يكون هدفاً اجتماعياً رئيسياً للحكومات والمنظمات الدولية. والرعاية الصحية الأولية هي المدخل إلى تحقيق هذا الهدف باعتباره جزءاً من التنمية بروح العدالة الاجتماعية.

٤- إن الرعاية الصحية الأولية هي الرعاية الصحية الأساسية والتي يجب أن تعتمد على وسائل وتقنيات صالحة عملياً، وسليمة علمياً، ومقبولة اجتماعياً، وميسرة لكافة الأفراد والأسر في المجتمع من خلال مشاركتهم التامة، وبتكاليف يمكن للمجتمع وللبلد توفيرها، وهي المستوى الأول لاتصال الأفراد والأسرة والمجتمع بالنظام الصحي الوطني وهي تقرب الرعاية الصحية بقدر الإمكان إلى حيث يعيش الناس ويعملون وتشمل على الأقل:

- التثقيف بشأن المشاكل الصحية السائدة وطرق الوقاية منها والسيطرة عليها.
- توفير الغذاء وتعزيز التغذية الصحية.
- الإمداد الكافي بالمياه النقية، والإصحاح الأساسي.
- رعاية الأم والطفل بما في ذلك تنظيم الأسرة.
- التحصين ضد الأمراض المعدية الرئيسية.
- الوقاية من الأمراض المتوطنة محلياً ومكافحتها.
- العلاج الملائم للأمراض والإصابات الشائعة.
- توفير العقاقير الأساسية.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة استراتيجية الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ في اجتماعها بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨١.

وفي نيويورك عام ١٩٩١ صدرت «اتفاقية حقوق الطفل» التي نصت المادة (٢٤) منها على ما يلي: تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في توفير مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه، ويجب أخذ التدابير اللازمة مثل خفض وفيات الرضع والأطفال وتوفير المساعدة الطبية ومكافحة الأمراض، وتطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشادية للوالدين.

درهم وقاية خير من قنطار علاج

الالتزام بحق الإنسان في الصحة

يتفاوت هذا الالتزام الذي أقرته الشرائع الدولية المختلفة من بلد إلى آخر رغم أن معظمها إن لم يكن كلها قد صادقت عليها في وقت من الأوقات، ويمكن إجراء مقارنة عامة بين دولة صغيرة فقيرة كالأردن ودولة كبيرة غنية كالولايات المتحدة، ففي الأولى يترجم هذا الالتزام على شكل نظام صحي يعطي كل مواطن حقه في التمتع بالرعاية الصحية التي توفرها الدولة بكل أنواعها ومستوياتها، ويغطي التطعيم مثلاً أكثر من ٩٦٪ من جميع أطفالها، أما في الثانية (الولايات المتحدة) التي تتمتع بأعلى مستوى من الخدمات الصحية في العالم فإن أكثر من ٣٧ مليون مواطن لا يشملهم أي نوع من أنواع الرعاية الصحية (كتاب ثورة الرعاية الصحية الأمريكية - جوزيف كاليفانو جونيور وزير الصحة الأسبق) وتبقى هذه الدولة الكبرى عاجزة عن تطعيم كافة أطفالها لكنها تسبق دول العالم في معدلات الإنفاق على الصحة (الأمير فراس بن رعد - ورقة مسائل صحية/ آب ٢٠٠١).

صحيح أن الدستور الأردني الصادر بتاريخ ١/١/١٩٥٢ قد حدد حقوق الأردنيين، مثل حق التعليم الأساسي وحق العمل وحق القيام بالشعائر الدينية وحق الرأي وحق الاجتماع .. الخ، لكنه لم يتطرق قط لحق الرعاية الصحية، ومع ذلك صدر قانون الصحة العامة سنة ١٩٧١ ليوفر للأردنيين هذا الحق في مواد عديدة منها المادة (٣) التي تنص على أن الوزارة، أي وزارة الصحة، مسؤولة عن جميع الشؤون الصحية في المملكة بما في ذلك:

أ. تقديم الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية.

ب. مكافحة الأمراض السارية.

ج. نشر التوعية الصحية والثقافية الطبية بالوسائل المتوفرة لديها.

د. توفير التأمين الصحي للمواطنين في حدود إمكانياتها.

هذا بالإضافة إلى التأمين الصحي الذي تقدمه الخدمات الطبية الملكية والذي شملت به جميع أفراد القوات المسلحة وعائلاتهم ومتقاعديهم وكذلك أفراد جهاز

الأمن العام والمخابرات والملكية الأردنية .. الخ، والغريب أن الميثاق الوطني الأردني الذي صدر في كانون الأول ١٩٩٠ لم يأت بأي ذكر على موضوع الصحة.

ماذا يحدث في العالم الآن؟

كان الاعتقاد السائد بأن السعي إلى خصخصة القطاع العام وخدماته المختلفة بما فيها الصحية قد بدأ فقط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، لكن المعلومات التي كشف عنها مؤخراً تفيد بأن التحضير لها قد تم منذ زمن طويل في عام ١٩٦١ في جامعة شيكاجو من خلال دراسة قام بها مجموعة من تلامذة الجامعة برئاسة د. فريدمان، حول نظام حكم الدكتاتور بنيوشه في تشيلي منذ عام ١٩٧٣، (محاضرة الدكتور انطونيو فونديز/ مركز الدراسات المسكونية في عمان ١٣ حزيران ٢٠٠١)، وليس مصادفة أن تكون محاولات إعادة النظر بحق الناس في الصحة قد خرجت مرة أخرى من شيكاجو «فهناك مجموعات اقتصادية (خصوصاً من جامعة شيكاجو) لا تعترف تماما بأن الرعاية الصحية هي سلعة عامة، وتعتقد هذه المجموعات أن ما يسمى بالرعاية الصحية يمكن شراؤها وبيعها كبقية السلع وتداولها في أسواق الخدمات، حيث لا فرق في الأصل بين حلاقة الشعر واستئصال الزائدة كلاهما خدمات تقدم للمواطن مقابل أجر»، (ورقة الأمير فراس بن رعد – مسائل صحية – آب ٢٠٠١).

ومنذ تسعينات القرن المنصرم، كانت قد توالت حملات التشكيك في قدرة الحكومات على تحمل أعباء الخدمات الصحية ومواصلة الترويج علنا لخصخصتها حتى وصلت من الجرأة حد اقتحام معقل الصحة للجميع أي منظمة الصحة العالمية!

.

وفي أثناء احتفالها في حزيران من عام ١٩٩٨ بمرور ٥٠ عاماً على إنشائها، أي منظمة الصحة العالمية، طرح الموضوع على بساط البحث بحضور رؤساء دول وحكومات ووزراء الصحة من جميع دول العالم ورؤساء المنظمة السابقين (وكنت واحداً منهم) حتى لاحظت أن هناك مؤيدون قليلون ومعارضون كثيرون من بينهم فيدل كاسترو رئيس كوبا الذي قال في خطابه ساخرا: إذا وصلتم بالخصخصة إلى الصحة والتعليم فلن يبقى للحكومات من واجباتها ومسؤولياتها إلا واحدة هي صلاحية إعلان الحرب!

حق الصحة في الأردن

بالرغم من خلو الدستور الأردني (١٩٥٢) من أي مادة تنص على حق الأردنيين في الرعاية الصحية، إلا أن مجموع الإجراءات العملية كانت تؤكد أن وزارة الصحة قد قدمت خدماتها للمواطنين مجاناً في حدود إمكانياتها وكان حق موظف الحكومة في الحصول على هذه الخدمات منصوصاً عليه في أنظمة الخدمة المدنية، أما أفراد القوات المسلحة فكانوا يتمتعون بخدمات طبية مجانية حتى جرى وضع نظام معالجة العائلات في أواخر الخمسينات الذي وسع الخدمات لتشمل العائلات والمتقاعدين من الجيش والأمن العام والمخابرات مقابل اقتطاع مبلغ زهيد (٥٠٠ فلس للجندي ودينار للضابط) من الراتب الشهري، وفي عام ١٩٦٥ تم في وزارة الصحة وضع نظام التأمين الصحي لموظفي الدولة وعائلاتهم، والمتقاعدين مقابل اقتطاع نسبة ٢٪ من رواتبهم على أن لا يزيد كحد أعلى عن ٨ دنانير شهرياً، أما المواطنون الآخرون فظلوا يتمتعون بالعلاج المجاني في عيادات ومستشفيات وزارة الصحة إلى أن فرضت الوزارة عليهم أجوراً وأسعاراً رمزية تحت قاعدة «المشاركة في النفقات» أما غير القادرين، أي من يثبت فقرهم، حسب دراسة اجتماعية تجريها وزارة التنمية وتدققها وزارة الصحة، والمعاقون خلقياً ومرضى السرطان فقد منحوا بطاقات مجانية للتأمين الصحي. وفي عام ١٩٨٦ جرى تنظيم هذا الحق في الرعاية الصحية وتقنينه لمنع الازدواجية وهدر الطاقات والنفقات. حيث صدرت تعليمات وزارة الصحة بتوزيع بطاقات المعالجة على جميع مواطني المملكة الراغبين في الاستفادة من خدماتها شريطة التزام كل منهم بالمركز الصحي الذي يسجل فيه، وذلك بعد أن بلغ عدد هذه المراكز أكثر من ألف موزعة في جميع المدن والقرى، أي أن مواطني المملكة الأردنية الهاشمية توفرت لهم بشكل شبه كامل جميع الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة حتى ولو لم يرد ذلك في الدستور ولا في الميثاق الوطني فيما بعد، بل وكأن الأردن استجاب تماماً وطبق كل ما ورد في إعلان «ألما آتا» ويكاد يكون قد حقق الشعار الاستراتيجي لمنظمة الصحة العالمية (الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠).

ولا ننسى بالطبع أن خدمات الرعاية الصحية الأخرى إضافة إلى العلاج قد وفرتها الحكومة ولا تزال مجاناً مثل: التطعيم ضد أمراض الطفولة ورعاية الأم الحامل ونقل الدم ومكافحة مرض التدرن وعلاج السرطان..الخ.

إلا أنه وفي أواخر الثمانينات كانت قد بدأت حملة من الانتقادات لمبدأ الخدمات الطبية المجانية أو المدعومة، بحجة أن تكاليفها ترهق كاهل الدولة. وتجاهل المنتقدون أن ميزانية الحكومة هي حصيلة الضرائب التي يدفعها المواطنون الذين من حقهم أن ينفق جزء منها على الخدمات المقدمة لهم كالتعليم والصحة والأمن ...الخ، ولا يعتبر هذا الإنفاق (منّة) من الدولة بل واجب من واجباتها الأساسية.

وربما كانت المؤسسة الطبية العلاجية التي فرضت على النظام الصحي عام ١٩٨٧، مقدمة لدفع الدولة كي تتخلى تدريجياً عن القيام بواجباتها في الرعاية الصحية، لكنها لقيت معارضة واسعة فألغيت من قبل الحكومة ومجلس الأمة في عام ١٩٩٠. وفي السنوات العشر الأخيرة لم تتوقف المحاولات الأخرى في اتجاه خصخصة الخدمات الصحية في مستشفيات وزارة الصحة، بعضها ظاهر وبعضها مستتر! تحت عناوين مختلفة منها مثلاً: إعادة هيكلة وزارة الصحة، أو تقسيم المملكة إلى ثلاثة قطاعات جغرافية مستقلة

آخر الدواء...

هي الوسط والشمال والجنوب، أو دراسة خصخصة الإدارة في مستشفيات وزارة الصحة.. الخ كل ذلك تحت إشراف وتوجيه البنك الدولي وبمساعدة الوكالة الأميركية للإنماء الدولي.

حتى معالجة السرطان التي تنص أنظمة وزارة الصحة على أنها مجانية ويستفيد منها في العادة الأكثرية الساحقة من مرضى السرطان، وهم الفقراء الذين لا يملكون إمكانية المعالجة في القطاع الخاص، في حين أن المرضى الأغنياء قادرون على تحمل نفقات هذه المعالجة المكلفة في القطاع الخاص أو في الخارج، تجري الآن محاولات حثيثة لإلغائه أو للالتفاف عليه. أما من يقول بأن مركز الأمل للسرطان بحاجة ماسة لإنقاذه من عثرته المالية وإدامته كمشروع مكلف نقول بأنه منذ البداية لم يكن هناك ضرورة لإنشائه أصلا إلا بعد أن تم التعهد بأنه سيكون قادراً على تشغيل نفسه بنفسه وبموارده الذاتية!

الخاتمة

نستطيع القول بأن البشرية طوال تاريخها لم تحصل على الحق في الصحة كما حصلت عليه في القرن العشرين، ويبدو أن الرأسمالية القديمة التي وافقت – على مضض – أن ينال «الفقراء» هذا الحق وأن تساهم هي في نفقاته، عادت الآن وبعد أن خلا لها الجو، بانهيار الاتحاد السوفيتي، ولبست ثوباً جديداً تحت تسمية الليبرالية الجديدة New- liberalism أو العولمة، كي تنقض على هذا الحق بالإضافة إلى حق التعليم المجاني بحجة أنهما سبب العجز في ميزانيات الدول الفقيرة، وهي تعرف تمام المعرفة أن ذلك العجز ناجم بالدرجة الأولى عن الإنفاق الضخم على التسلح، المبالغ به دون داع والذي تشجعه الدول الكبرى الصانعة والبائعة للأسلحة! وبالدرجة الثانية عن الفساد المستشري الذي ترعاه من وراء ستار نفس تلك الدول الكبرى وتستفيد منه شركاتها متعددة الجنسيات!

إن التأمين الصحي الذي أصبحت الحكومات توفره لشعوبها بأنماط ودرجات مختلفة لا ينبغي أن يثير حفيظة النيوليبراليزم لأنه ليس تأميماً للطب كما كان الحال في الدول الاشتراكية وهو أيضاً لا يلغي وجود شكل آخر من أشكال القطاع الطبي الخاص. فلماذا الإصرار على إلغاء القطاع العام لحساب القطاع الخاص بدل تركهما يتنافسان لتقديم الأحسن والأفضل؟ علماً بأن الأخير مفتوح لمن يرغب من القادرين مالياً ولن يتمكن أن يحل محل القطاع العام في تلبية احتياجات الفقراء وغير القادرين، وهم الأكثرية الساحقة من شعوب العالم الثالث. وهو في الأردن مثلاً ليس ذلك النموذج الجيد الذي يحتذى في الأداء والإنجاز إلا باستعراض أحدث الأجهزة الطبية وأغلاها ثمناً بالإضافة إلى خدمات «فندقية» باهظة التكاليف، وهو من الناحية الأخلاقية ساحة صراع «على الماضي» تغيب عنها وزارة الصحة ونقابة الأطباء ولا تحكمها الأخلاق والمبادئ، ومن الناحية العلمية نجد أن هذا القطاع لا يقدم شيئاً للأدب الطبي العالمي كالمجلات والدوريات والدراسات والبحوث.

وبعد .. فإن إلغاء القطاع العام أو تهميشه، وهو الهدف الذي يسعى له البنك الدولي، سيترك الميدان للقطاع الخاص وحدة يقرر ما يشاء، ليس بقواعد المنافسة والعرض والطلب فحسب بل بالقاعدة الخطيرة التي تقول بأن الخدمات الطبية هي السلعة الوحيدة التي يقررها ويختارها ويحدد أجرها وسعرها البائع وليس المشتري أي المريض، والذي سيكون مدفوعاً تحت هذه الضغوط، إلى استئناف وصفات طب القرون القديمة حيث «تتصدق» عليه الجمعيات الدينية والخيرية أو يموت على قارعة الطريق!

مركز الاردن الجديد يعزي آل الجازي برحيل مشهور حديثة

وجه الاستاذ هاني الحوراني مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات برقية تعزية الى آل الجازي الكرام عبر فيها باسمه واسم العاملين في المركز عن حزنهم لرحيل الشخصية الوطنية المعروفة، بطل معركة الكرامة وفقيد الوطن والامة، والذي قضى حياته دفاعاً عن القدس والمقدسات ودفاعاً عن الاردن والامة العربية.

ودعا الحوراني للفقيد الكبير بالرحمة، معرباً عن تعازيه الحارة لآل الفقيد وعائلته، سائلاً المولى عز وجل ان يلهمهم وجميع محبيه الصبر والسلوان.

وكان الفريق السابق مشهور حديثة الجازي قد انتقل الى رحمته تعالى يوم السادس من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ .

ولد الفقيد في بلدة الرشادية بمحافظة معان عام ١٩٢٨ والتحق بقوة البادية في ١٩٤٣/٦/٢٨ .

وفي عام ١٩٤٧ اشترك بدورة تأهيل المرشحين وتخرج منها ضابطاً وكان يحمل الرقم العسكري ٥٠٥ ، وبعد تخرجه التحق بكتيبة المشاة الثانية واصبح قائداً للواء المدرع ٤٠ وقائداً للجبهة الشرقية في عام ١٩٦٢ . وفي عام ١٩٦٧ وبعد حرب حزيران عين قائداً للفرقة الاولى التي كان لها الدور الرئيسي في معركة الكرامة الخالدة، حيث شارك واخوانه جنود وضباط القوات المسلحة الاردنية في تحقيق النصر على القوات الغازية في ١٩٦٨/٣/٢١ .

وعين مستشاراً عسكرياً لجلالة المغفور له الملك الحسين طيب الله ثراه، ومن ثم تولى رئاسة اركان الجيش العربي في مطلع عام ١٩٧٠ ثم عين مستشاراً خاصاً لجلالة القائد الاعلى لغاية ١٩٧٠/١٢/١ .

وكان للفقيد اهتمام كبير بقضايا الاردن والامة العربية، كما كان له حضوره

الفعال في الدفاع عن التحولات الديمقراطية في المملكة وفي نصرة القضايا القومية. وكانت حياته صفحة مشرقة من صفحات البطولة الحقة والتضحية التي لا تعرف حدوداً وسجلاً عسكرياً حافلاً بصور الاخلاص لوطنه وامته.

ايمن ياسين

عقد برنامج حقوق الإنسان في مركز الاردن الجديد للدراسات بالتعاون مع الصندوق البريطاني لدعم حقوق الإنسان، والاتحاد الدولي للموئل (Habitat) دورة تدريبية بعنوان « دعم وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: المراقبة وإعداد التقارير»، وذلك في فندق مرمرة – عمان، في الفترة من ١٣ – ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠١ .

استهل السيد هاني الحوراني، مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات، حفل الافتتاح بكلمة ترحيبية اوجز فيها نشاطات برنامج حقوق الانسان في المركز، واستعرض الاهداف من عقد هذه الدورة والنشاطات التدريبية القادمة للبرنامج والمتمثلة في تأهيل واعداد نشطاء محترفين في مجال متابعة ومراقبة حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، واكد على اهمية تعلم المهارات الاساسية لرصد وتتبع حالة هذه الحقوق وركز في هذا الصدد على اعداد التقارير والبيانات وتوجيه الاسئلة والمذكرات وغيرها من التقنيات.

ورحب السيد الحوراني في ختام كلمته بالتعاون مستقبلاً مع المشاركين والمشاركات في اعداد تقارير دورية متخصصة بحالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما عبر السيد اندور ويلز، من الصندوق البريطاني لدعم حقوق الانسان، عن اعتزازه بعقد مثل هذه الدورة بالتعاون مع برنامج حقوق الانسان في مركز الاردن الجديد للدراسات.

وقام بالتدريب السيد جوزيف شكلا، المنسق الاقليمي للتحالف الدولي للموئل – القاهرة، وقدم على مدار الايام الثلاثة للدورة العديد من المواد التدريبية والتمارين والمنهجيات لمراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مشاركون من مختلف القطاعات

شارك في اعمال الدورة ٣٥ مشاركاً ومشاركة ينتمون الى منظمات غير حكومية ومؤسسات حكومية، حيث شارك عن منظمات المجتمع المدني كل من مركز الاعلاميات العربيات ، اتحاد المرأة الاردنية، غرفة تجارة عمان، تجمع لجان المرأة، الملتقى الانساني لحقوق المرأة، جمعية الاسر التنموية، جمعية الرواد الشباب، مركز القدس للدراسات السياسية، وجمعية حقوق المواطن. اما المؤسسات الحكومية المشاركة فهي رئاسة الوزراء ومؤسسة الاسكان والتطوير الحضري. كما انتدبت بعض الصحف الاردنية من يمثلها في هذه الدورة مثل صحف الرأي والدستور وشيحان. وقد شاركت منظمتان عربيتان في الدورة وهما جمعية انتشار الخيرية من السودان، والمركز الفلسطيني للدراسات الاعلامية من فلسطين، هذا وقد شارك عدد من باحثي مركز الاردن الجديد للدراسات وعدد من نشطاء حقوق الانسان في اعمال الدورة.

برنامج الدورة:

توزع برنامج الدورة على التعريف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وارتباطها بالحقوق المدنية والسياسية، مصادر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دور المجتمع المدني الوطني والدولي، منهجية رصد ومراقبة حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صور انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمارين على رصد الانتهاكات وتوثيقها، التخطيط الاستراتيجي لمراقبي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمارين على دراسات حالة وعلى إعداد التقارير الخاصة بأنواع محددة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المراقبة من خلال شبكة عمل.

فقد تم التدريب على العناصر الاساسية لنظام حقوق الانسان الدولي، وذلك من خلال التعرف على آليات وضع القواعد القانونية الدولية وتطورها وتقنينها في اتفاقيات دولية، والتعرف على الجهات التي تقوم بوضع هذه الاتفاقيات، وهي: الجمعية العامة للامم المتحدة، لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان، مكتب العمل الدولي، مؤتمرات الامم المتحدة، والمنظمات الاقليمية. كما تم العرف على الجهات الدولية التي تمارس الرقابة على حالة حقوق الانسان في منطقة ما او دولة ما، وهي: المنظمات والمؤسسات الاقليمية، المنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمة الامم المتحدة. وتقوم هذه الاخيرة بممارسة الرقابة من خلال الآليات التعاقدية والمتمثلة بالاتفاقيات الدولية، ومن خلال الاجهزة السياسية والتي تمثل الدولة الاعضاء، ومن خلال عمليات حفظ السلام وحقوق الانسان والتي تعتبر من

الآليات الجديدة للرقابة على حالة حقوق الانسان من خلال الامم المتحدة.

من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الى العهدين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والمدنية

وفي معرض تناوله لتطور حقوق الانسان من العام الى الخاص، اشار السيد شكلا الى ان ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان قد جاءا على صيغة مبادئ عامة كانت تحتاج الى مزيد من التفصيل والتوسع، ولذلك تم وضع العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالحقوق المدنية والسياسية، واكد في هذا الصدد على الارتباط الوثيق بين هذين العهدين، واشار الى انه تبع وضع هذين العهدين عدة اتفاقيات خاصة نظمت بشكل اكثر تعمقاً المبادئ التي وردت فيهما مثل اتفاقية حقوق الطفل ومناهضة التعذيب والتمييز ضد المرأة والتمييز العنصري. وتطرق السيد شكلا الى آليات عمل الامم المتحدة في الرقابة على حالة حقوق الانسان لدى الدول الاعضاء في المنظمة، واستعرض ابرز آليتين في القيام بهذه الرقابة وهي الاجهزة السياسية والتقارير. واكد على ان هذه التقارير تساعد الدول على القيام بمراجعة شاملة لحالة حقوق الانسان لديها بل وتشجعها على القيام بالمراقبة بنفسها، كما توفر هذه التقرير للدول اسساً لتقييم تقدمها وتسهل عليها مواجهة المشاكل.

تقنيات واشكال مراقبة حقوق الانسان

واشار السيد شكلا الى ان عملية الرقابة تعتمد على عدة تقنيات تجعل منها عملية دقيقة ومحايدة، ومن اهمها الاعتماد على التعليقات العامة الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة، وهي بمثابة تفسير وتحليل للمواد القانونية الواردة في الاتفاقيات الدولية، وهو ما يوفر مؤشرات ومعايير جماعية تسهل عملية الرقابة على حالة الحقوق المتنوعة. وتم الاطلاع من قبل المشاركين على العديد من هذه التعليقات والتعرف عليها ومناقشتها.

واكد السيد شكلا الى ان هذه التعليقات العامة، ورغم اهميتها، الا انها لا تمثل مصدراً حصرياً للمؤشرات والمعايير الواجب مراعاتها عند المراقبة، بل هناك العديد من المصادر لا سيما الاقليمية منها، وقدم مثالين على ذلك وهما اعلان المنامة بشأن المدن والمستوطنات البشرية في الالفية الجديدة، والاعلان العربي حول التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والذي صدر في الرباط. واشار الى ان هذين الاعلانين يمثلان مصدراً هاماً لمراقبة الحق في السكن في العالم العربي، كما استعرض المؤشرات والمعايير التي يعتمدها التحالف الدولي للموئل في الرقابة على الحق في السكن. وبعد استعراض مختلف المعايير والمؤشرات الخاصة بالرقابة ومن مختلف المصادر تم التداول بين المشاركين على تمرين تطبيقي لتوظيف هذه المعايير في الرقابة.

اعداد التقارير

كما تم التدريب على نماذج التقارير الشاملة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تم تناول عدة منهجيات لاعداد هذه التقارير منها طريقة (SWAT) والتي تركز في عناصرها على تبيان جوانب القوة وجوانب الضعف والفرص المتاحة والمخاطر، كما تم شرح منهجية اخرى يعتمدها التحالف الدولي للموئل والمتمثلة في قياس الخسارة المادية الناجمة عن انتهاك حقوق الانسان، وتم في هذا الصدد عرض نموذج لتقرير خسائر الاخلاء القسري كمثال تطبيقي لهذه المنهجية.

كما تم تدريب المشاركين على طريقة وضع استراتيجيات عمل لحقوق الانسان، وركز السيد شكلا في هذا التدريب على كيفية وضع الاستراتيجية في صورة وجود انتهاك للحقوق الاقتصادية، وشدد على ان اي استجابة لازالة هذا الانتهاك لا بد وان تكون مبنية على تقييم لجوانب القوة والضعف وتحديد الفرص المتاحة والمخاطر، وعلى اختيار استراتيجية عمل مناسبة. واشار الى ان اي استراتيجية عمل لا بد وان تحتوي على اربعة عناصر رئيسية وهي: الغرض، الهدف، النتيجة المرغوبة، والنشاطات، وتم النقاش مع المشاركين والمشاركات حول مضمون هذه العناصر.

وعند تقييم الدورة، أبدى المتدربون إعجابهم بمستوى التنظيم والإدارة لأعمال الدورة التدريبية، وأكدوا على الاستفادة الكبيرة التي حصلوا عليها من الاطلاع على المواد التدريبية التي قدمت ونوقشت في الدورة ومن المنهجية التي اتبعت في التدريب، وعبروا عن اهتمامهم في تلقي دورة تدريبية حول الحقوق المدنية والسياسية واعتبروها مكملة لما تلقوه في دورتهم التدريبية.

تقييم المشاركين للدورة:

وزعت في نهاية الدورة التدريبية على المشاركين استمارة تهدف الى التعرف على تقييم المشاركين للدورة التي تلقوها، فعند سؤالهم عن المواضيع التي كانوا يتوقعون التدرب عليها في الدورة، توزعت اجابتهم على النحو التالي: التطرق الى تفصيلات الحقوق المدنية والسياسية، مناقشة حول مشاكل السكن، تأثير العولمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتفصيل في حقوق المرأة والطفل.

اما عند سؤالهم عن المواضيع التي يرغبون في تلقي دورة تدريبية فيها، جاءت اجاباتهم على النحو التالي: الحقوق المدنية والسياسية، آليات التعريف بحقوق الانسان وتطبيقها، الصحة والاسكان، آليات الاصلاح التشريعي من خلال جماعات الضغط، وآليات انشاء وعمل شبكات العمل.

نواة لفريق عمل مراقبي حقوق الانسان

من اهم الاهداف التي سعى اليها برنامج حقوق الانسان في هذه الدورة هو تأهيل واعداد نشطاء محترفين في مجال متابعة ومراقبة حالة حقوق الانسان وتأهيلهم من خلال تعليمهم المهارات الاساسية لرصد وتتبع حالة هذه الحقوق. وسيقوم البرنامج بالتنسيق مع بعض المتدربين بتشكيل فريق عمل تكون مهمته الاساسية المساعدة في اعداد تقرير شامل عن حالة حقوق الانسان في الاردن للعام ٢٠٠١، وسيبدأ البرنامج التنسيق معهم مع بداية العام القادم.

وفي ختام الدورة التدريبية، تم تنظيم حفل سلم فيه المشاركون والمشاركات شهادات شكر وتقدير على مشاركتهم في الدورة، وقام كل من السيد هاني الحوراني، السيد جوزيف شكلا، والسيد ايمن ياسين، منسق برنامج حقوق الانسان، بتسليمهم الشهادات.

جوزيف شكلا وهاني الحوراني في افتتاح الدورة التدريبية

اعداد: ايمن ياسين

ورشة عمل:
المسؤولية الطبية والتأمين ضد الاخطاء الطبية

عقد برنامج حقوق الانسان في مركز الاردن الجديد ورشة عمل بعنوان «المسؤولية الطبية والتأمين ضد الاخطاء الطبية» بتاريخ ١٨/٩، ترأس اعمالها د. اسحق مرقة وزير الصحة الاسبق، وقدم فيها ورقة تمهيدية د. محمد بشير شريم، اما ورقة العمل الرئيسية فقدمها د. مؤمن الحديدي، رئيس المركز الوطني للطب الشرعي.

اشار د. اسحق مرقة الى ان الحديث عن وجود الاخطاء الطبية ناتج عن تزايد عدد السكان وعن التطور الطبيعي الذي يشهده الاردن، وان من لا يخطئ فهو لا يعمل، ودعا الى التفرقة ما بين الخطأ الطبي وما بين الاهمال، مؤكداً على ان هذه الظاهرة موجودة في مختلف دول العالم.

اما ورقة د. شريم التمهيدية فقد تضمنت دراسة اعدها حول الاخطاء الطبية في الاردن، استعرض فيها مفهوم الخطأ الطبي وانواعه، مستشهداً باحصاءات تدلل على وجود المشكلة والتقصير في متابعتها لدى المحاكم.

اما د. الحديدي، فقد اكد في بداية ورقته على ان الحديث عن الخطأ الطبي ليس اساءة وليس المقصود به الطبيب فقط، وان الهدف من تناول هذا الموضوع هو التقليل من هذه الظاهرة والارتقاء بمستوى العدالة للطبيب.

واشار الى ان الحديث عن الخطأ الطبي يشير الى عملية متكاملة وليس الطبيب وحده، فهناك الدواء والادوات والممرضة والفني والادارة. كما صنف د. الحديدي الاخطاء الطبية الى اربعة اصناف هي اساس المسؤولية، كما اكد على ان القانون الاردني لم يأخذ بنظرية الخطأ وانما اخذ بنظرية الضرر، مما قد يؤدي الى عدم القدرة على المطالبة بالتعويض بالرغم من وقوع خطأ وذلك لصعوبة اثبات وقوع ضرر.

اما فيما يتعلق بعبء الاثبات، فاشار د. الحديدي انه من الصعب على المريض او الطبيب الاثبات اذا لم يكن هناك تقارير طبية، لأن الاعتماد عادة يتم على ضوء نظرية الخطأ المفترض. وأكد على ضرورة وجود قانون صحي ينظم العملية الطبية التي قد ينتج عنها خطأ طبياً.

ودار بعد ذلك نقاش عام تناول فيه المشاركون الافكار التي طرحها كلا المحاضرين، وتم التركيز على الجانب القانوني والمسؤولية عن الاخطاء الطبية، وأشاروا الى ان نقابة الاطباء هي المسؤولة عن متابعة ومراقبة الاخطاء الطبية.

واشار بعض المشاركين الى ان المسؤولية في هذا المجال تخضع لاحكام نظرية المسؤولية التقصيرية والتي تعني ان المهني لا يلزم بتحقيق نتيجة لكنه ملزم ببذل كل جهد دون تقصير.

من الورشة

ورشة عمل حول قانون الاجتماعات

نظم برنامج حقوق الإنسان في مركز الأردن الجديد للدراسات ورشة عمل بعنوان «قانون الاجتماعات المؤقت: سيناريوهات تطبيقه والدفع بعدم دستوريته»، في قاعة اجتماعات مركز الأردن الجديد للدراسات بتاريخ ١١/٩/٢٠٠١.

وقدم ورقة العمل الرئيسية المحامي سميح خريس وتناول فيها قانون الاجتماعات المؤقت رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠١، وبعد تقديمه لمحة تاريخية عن الحق في الاجتماع كأحد الحقوق الرئيسية في الحريات العامة، أشار الأستاذ سميح خريس إلى أن دستور المملكة لعام ١٩٥٢ أقر في المادة (١٦/١) حق الأردنيين في الاجتماع ضمن حدود القانون، وأكد أن عبارة «حدود القانون» تعني أن يأتي القانون منظماً لحق الاجتماع لا منتقصاً من هذا الحق.

وفي معرض تبيانه للسلبيات التي جاء بها القانون المؤقت، أشار الأستاذ خريس إلى أن المادة (٣) من القانون تجافي الحق الدستوري حيث تشترط موافقة الحاكم الإداري لعقد الاجتماعات، كما أن المادة (٧) تمنح الحاكم الإداري صلاحيات غير محددة في فض الاجتماع أو تفريقه، وأن القانون يتضمن عقوبات شديدة، وتوصل الأستاذ خريس إلى أن هذا القانون المؤقت يعيدنا إلى مرحلة الأحكام العرفية دون الإعلان عن ذلك.

كما شكك الأستاذ خريس في دستورية هذا القانون واعتبره شكلاً من أشكال التعسف باستعمال السلطة من قبل الحكومة، وأكد أنه من الناحية القانونية يمكن الطعن لدى محكمة العدل العليا بهذا القانون المؤقت والطلب بإيقاف العمل به.

وشارك في أعمال الورشة نخبة من الأساتذة المحامين والقانونيين، وقد أشاروا في نقاشهم إلى أن هذا القانون المؤقت أتى كاستجابة غير مبررة للظرف الذي تشهده المنطقة، بل إنه في هذه الاستجابة يخالف مبادئ الثورة العربية الكبرى والبعد العربي في الدستور الأردني. كما أشاروا إلى أن إطلاق صفة «القانون المؤقت» على هذا القانون لا يوجد لها أي تبرير دستوري، كما أن صفة «القانون المؤقت» تخالف تماماً الفقه القانوني.

المجتمع المدني في الاردن: دراسات حالة

الجزء الثاني

المجتمع المدني في الاردن بات حقيقة لا يمكن تجاهلها، ولا التهوين من دورها، فهو يضم آلاف المنظمات الاهلية ذات الاهتمامات والتخصصات المتنوعة. وكما ان له تاريخاً حافلاً بالانجازات، فانه يواجه تحديات كبيرة، موضوعية وذاتية، ويلعب المجتمع المدني في الاردن دوره كشريك في التنمية المستدامة، وفي رعاية مصالح اعضائه. ولتقييم دور منظمات المجتمع المدني الاردني، قام باحثو مركز الاردن الجديد ومتعاونون معه باعداد دراسات حالة لتجارب متنوعة خاضتها منظمات المجتمع المدني، حيث رصدت مظاهر النجاح وجوانب القصور او الفشل، وفي حالات اخرى ظهر انها حققت مزيجاً من الاثنين.

وتنشر قضايا المجتمع المدني في هذا العدد الجزء الثاني من سلسلة دراسات الحالة لتجارب مرت بها منظمات اهلية، ويقصد من نشرها هنا التعلم من قصص النجاح والفشل واستخلاص خبرات عملية مفيدة لعموم المنظمات الاهلية.

ملف المجتمع المدني ١

جمعية البيئة الاردنية ودورها في التوعية البيئية

باتر محمد علي وردم

ملخص الحالة

كان المجتمع المدني الأردني من أوائل المجتمعات في الشرق الأوسط التي أفرزت جمعيات ومؤسسات أهلية بهدف حماية البيئة، متواءمة بذلك مع النزعة العلمية والأخلاقية الدولية التي ظهرت في أوائل الثمانينات بهدف حماية البيئة والموارد الطبيعية من التلوث والاستغلال الجائر. ونجحت مؤسسات المجتمع المدني الأردني، وفي طليعتها جمعية البيئة الأردنية التي تأسست عام ١٩٨٨ في استقطاب العديد من الكوادر العلمية والتقنية المؤهلة، إضافة الى المواطنين العاديين (وخاصة الشباب وطلاب المدارس والجامعات) لتساهم بشكل ريادي في نمو الوعي البيئي الذي ميز المجتمع الأردني في العقد الماضي وانعكس إيجابياً بعدة نشاطات ومشاريع بيئية ناجحة نفذتها هذه الجمعيات وغطت شريحة واسعة من المجتمع الأردني الحضري والريفي معاً.

لقد شكلت جمعية البيئة الأردنية حالة ناجحة لجمعية تطوعية نمت بسرعة في المجتمع الأردني، ونفذت برامج أثبتت فعالية ونجاحاً كبيراً وزودت المنتسبين إليها والمتطوعين في أعمالها بخبرات ميدانية كبيرة خلقت فيهم سلوكاً وأخلاقيات بيئية حقيقية جعلت من الأردن واحداً من أكثر دول العالم الثالث تقدماً في مجال الوعي البيئي وممارسة مفاهيم التنمية المستدامة المتعارف عليها دولياً. وأثار نجاح هذه الجمعية حماسة العديد من النشطاء لإنشاء عدة جمعيات بيئية أخرى خلال النصف الثاني من التسعينات، حيث نالت هي الأخرى نصيبها من النجاح، وخصوصاً مع توافر التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها.

نشأة الجمعية وأهدافها

انتشرت منذ مطلع الثمانينات عالمياً موجة الوعي البيئي والاهتمام بالمشاكل التي تتسبب بها نشاطات التنمية غير المتوازنة (صناعة، تجارة، سياحة، نقل...الخ) على البيئة الطبيعية وحياة الانسان وصحته بشكل عام، وكذلك استنزاف الموارد الطبيعية بشكل متسارع دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة استمرار هذه الموارد للأجيال القادمة.

مرت عملية تطور الوعي البيئي ومأسسة النشاط البيئي في الأردن بمرحلتين أساسيتين، حيث واكبت البنية التشريعية والمؤسسية لحماية البيئة في الأردن تطور مؤسسات المملكة وتشريعاتها بشكل عام.

المرحلة الأولى: هي مرحلة المركزية الحكومية والتشتت في القوانين والمؤسسات، وهي مرحلة تاريخية طويلة بدأت منذ إنشاء المملكة وحتى بداية انتشار الوعي البيئي المؤسسي دولياً ومحلياً مع نهاية الثمانينات. وفي هذه المرحلة كانت المؤسسات الحكومية العديدة التي تعمل في مجال الخدمات هي المسؤولة عن مراقبة وحماية البيئة. وكانت القوانين الناظمة لعملها تحوي بنوداً خاصة بحماية البيئة لا زال معظمها سارياً حتى الآن. إلا أن هذه البنود كانت مشتتة وكانت

باتر محمد علي وردم

المزاجية في التطبيق تعيق التأثير الحقيقي لهذه القوانين، ولم يكن هناك وعي بيئي بالمفهوم الجماهيري والمدني العام، بل كانت هناك اهتمامات شبه أكاديمية بحماية الحياة البرية وعناصر البيئة من التلوث.

وخلال هذه المرحلة أيضا تأسست أول منظمة غير حكومية لحماية البيئة عام ١٩٦٦، وهي الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، التي أخذت على عاتقها السعي للمحافظة على الحياة البرية وإنشاء المحميات الطبيعية وتنظيم عمليات الصيد، وقد أخذت الجمعية من الدعم الملكي المباشر قوة دافعة جعلتها الجمعية الأكثر تأثيراً في مجال حماية البيئة.

المرحلة الثانية: بدأت في نهاية الثمانينات، وهي مرحلة المجتمع المدني والوعي البيئي العام حيث بدأت ملامح نمو

جمعية البيئة الاردنية ودورها في التوعية البيئية

في الوعي البيئي المدني والانتقال من مرحلة المركزية الحكومية إلى مرحلة إنشاء المنظمات غير الحكومية المتخصصة بحماية البيئة. وكانت أولى هذه المنظمات، الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة والتي تأسست عام ١٩٨٧، وهي تحمل حالياً اسم جمعية البيئة الأردنية. ولقد ساهمت هذه الجمعية بقوة في إشراك المجتمع المدني الأردني في حملات التوعية البيئية، ونجحت في استقطاب تمويل كبير للمشاريع البيئية مما جعل منها قوة ضغط حقيقية. ورافق ذلك توجه دولي نحو دعم المنظمات غير الحكومية، خصوصا إثر مؤتمر قمة الأرض في البرازيل عام ١٩٩٢، فنشأت عدة منظمات بيئية غير حكومية. ورغم حدوث تطور محدود في التشريعات إلا أن أداء القطاع العام بقي متعثراً نتيجة تشتت المؤسسات وتداخل الصلاحيات، فبدأ التفكير الجدي بإقرار قانون بيئي موحد، وإنشاء مؤسسة حكومية متخصصة بالبيئة، وكانت الأفكار الأولية تتمحور حول إنشاء وزارة خاصة بالبيئة.

وترافق الوعي البيئي العام مع نمو المجتمعات المدنية ومؤسساتها في العديد من دول العالم الثالث، وأثبتت تجربة الجمعيات التطوعية نجاحاً ملحوظاً في استقطاب وتحريك المعنيين بالقضايا المتخصصة مثل البيئة وفي إعطائهم الحافز ومساحة الحرية الكافية لإنجاز مشاريعهم وأفكارهم وتطلعاتهم بالتعاون مع سائر قطاعات المجتمع المهتمة.

وهكذا صارت جمعيات حماية البيئة ذات جاذبية كافية للمواطنين والمتخصصين على حد سواء للإنضمام إليها والمساهمة في تنفيذ برامجها، وهذا ما أوضحته تجربة جمعية البيئة الأردنية التي بدأت عملها عام ١٩٨٧ بمجموعة من المتطوعين بقيادة رئيس الوزراء الأسبق السيد أحمد عبيدات، وقفز عدد أعضاء هيئتها العامة من ٢٢٧ عضوا عام ١٩٨٨ الى ٥١٤٤ عضواً عام ١٩٩٩، موزعين على ٢٤ فرعا في كل أنحاء المملكة، وهذه نسبة نمو استثنائية في الجمعيات التطوعية الأردنية.

تمثلت الأهداف الأساسية لجمعية البيئة الأردنية فيما يلي:

١- السعي لحفظ وحماية وتحسين البيئة والمحافظة على عناصرها الأساسية من ماء وهواء وتربة سليمة ومتوازنة.

٢- استقطاب المهتمين والمتخصصين في مجالات البيئة وحمايتها، وتهيئة الظروف المناسبة لتمكينهم من المشاركة والقيام بدورهم للوصول إلى بيئة نظيفة، وتشجيع جميع المبادرات التي ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف.

٣- تحديد مشكلات التلوث البيئي، والمشاركة في ايجاد الحلول الناجعة لها، ومكافحة التلوث بجميع أشكاله ومصادره، سواء أكانت فيزيائية أم كيميائية أم حيوية.

٤- تنمية الحس الوطني للتفاعل مع البيئة واستخدام عناصرها بصورة ايجابية وتعميق الوعي البيئي لدى الجمهور من خلال نشر المعرفة والتقنية الموضوعية والموثوقة.

وكان من الواضح أن مؤسسي الجمعية حينما وضعوا هذه الأهداف نصب أعينهم، كانوا يُدخلون مجالاً واسعاً وجديداً على المجتمع المدني العربي بشكل عام، فلم تكن قضية حماية البيئة تمثل بالنسبة للعالم العربي أولوية بالمقارنة مع القضايا السياسية الشائكة كالصراع العربي – الإسرائيلي أو مسألة الديمقراطية وكان الاهتمام بالبيئة يبدو كما لو أنه نوع من الترف الفكري.

إلا أن عامل الزمن والمناخ السياسي ساعدا الجمعية على النجاح. فعند تأسيسها في أواخر الثمانينات، مر الأردن بالفترة الانتقالية الهامة التي أفرزت مظاهر التحول الديمقراطي وانفتاح المناخ السياسي الداخلي الذي عزز حرية إنشاء منظمات المجتمع المدني، وكانت جمعية البيئة بما تمثله مبادئها من مثل عليا وكونية محط جذب للعديد من الشباب الخائفين من ممارسة العمل السياسي التقليدي، والأكاديميين المحاصرين إبداعيا داخل جامعاتهم وكذلك موظفي الدولة المحبطين بالبيروقراطية. وتمكنت هذه التشكيلة، النواة، من الأعضاء في نقل جمعية البيئة نقلة نوعية لتصبح خلال ثلاث سنوات من إنشائها واحدة من أنجح مؤسسات المجتمع المدني في الأردن.

البنية الهيكلية للجمعية

التزمت الجمعية منذ تأسيسها وإصدار نظامها الداخلي بنوع واضح من الديمقراطية الداخلية وإعطاء جميع الفرص للهيئة العامة والتي تكفل مشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرارات.

وتألفت هيئات الجمعية من بنية فعالة ومنظمة استمدت منها معظم جمعيات البيئية الأردنية اللاحقة تعليماتها. فقد تكونت جمعية البيئة من مجلس للأمناء من ثمانية أعضاء من المؤسسين، ومن الهيئة العامة والهيئة الإدارية وجهاز تنفيذي متفرغ، واعتمدت على عمل اللجان المتخصصة حيث كونت ثماني لجان رئيسية هي: لجنة الثقافة والإعلام، واللجنة العلمية، ولجنة العلاقات العامة، ولجنة الفن والبيئة، ولجنة إعادة التدوير، واللجنة القانونية، واللجنة الزراعية، واللجنة الرياضية.

وافتتحت الجمعية عدة فروع في مختلف محافظات الأردن حتى وصلت إلى ٢٤ فرعاً في نهاية عام ١٩٩٩، واستقطبت الكثير من السكان المحليين. وبلغ عدد الأعضاء مع نهاية عام ١٩٩٩ حوالي ٥٥٠٠ عضوا و ٧٠ مؤسسة وطنية، كما بلغت نسبة الإناث في العضوية ٣١٪، وهي من أعلى النسب في مؤسسات المجتمع المدني الأردنية.

لقد سمحت هذه البنية لأكبر عدد ممكن من نشطاء الجمعية المشاركة في النشاطات والمنتديات والبرامج التي نفذتها الجمعية منذ تأسيسها، حيث تجاوزت أساليب البيروقراطية الفوقية وحصر التمثيل. ويمكن فهم آليات عمل الجمعية من خلال استعراض أهم المشاريع والبرامج التي نفذتها.

البرامج التي نفذتها جمعية البيئة الأردنية:

مقر جمعية البيئة الاردنية

أولاً: البرنامج الوطني للتوعية والإعلام البيئي

يعد هذا البرنامج قاعدة الانطلاق الحقيقية لنشاط جمعية البيئة الأردنية ولمجمل حركة التوعية البيئية. وعندما بدأ هذا البرنامج في عام ١٩٩١ كانت عضوية الجمعية لا تزيد عن ٦٠٠ عضو، وحين انتهى البرنامج عام ١٩٩٨، بلغت عضوية الجمعية ما يربو عن ٤ آلاف شخص.

كان البرنامج ثمرة اتفاقية بين الجمعية الناشئة ومؤسسة فريدريش ناومان الألمانية عام ١٩٩١، وكان يهدف إلى الوصول بالمعلومة البيئية والوعي البيئي إلى المواطنين في مختلف أماكن تواجدهم.

وقد توج البرنامج عند انتهائه في عام ١٩٩٨، بتوفير قاعدة للتوعية البيئية الأساسية وأظهر الحاجة إلى برامج أكثر تقنية وعمقا في نهايات التسعينات.

ثانياً: برنامج التوعية المائي

على شاكلة البرنامج الوطني للتوعية والإعلام البيئي، قام مشروع التوعية المائي عام ١٩٩٤ ونفذ بالتعاون مع الوكالة الأميركية للإنماء USAID، وذلك بالتركيز على موضوع المياه، الذي يعتبر من أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الأردن.

تركزت أهداف المشروع على تقوية القدرات المؤسسية لجمعية البيئة الأردنية وفروعها في مجال التخطيط لأنشطة التوعية الجماهيرية في مجال المياه، حيث تم عقد عدد من الدورات التدريبية لفريق المشروع الذي قام بدوره بإعداد مواد إعلامية وتطويرها، تضمنت ملصقات وبرامج تلفزيونية ومسابقات وكراسات تعليمية.

واصل البرنامج أيضا تفاعله مع المجتمع المحلي وبشكل خاص قطاع المرأة والمرشدين التربويين والمعلمين وأئمة المساجد والمزارعين والمراكز الاجتماعية الحكومية والتطوعية. وكانت أبرز انجازات البرنامج، نشر مجموعة من أدوات ترشيد استهلاك المياه، ومشاريع الحصاد المائي لربات البيوت والمزارعين بهدف الوصول إلى ترشيد حقيقي في كمية استخدام المياه.

ثالثاً: مشروع المكافحة المتكاملة

لمواجهة المبالغة في استخدام المبيدات الزراعية التي تهدد صحة المواطن الأردني، تنفذ الجمعية هذا المشروع بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) ومجموعة من المزارعين (٢٦ مزارعا) والمركز الوطني للبحوث الزراعية. ويهدف مشروع المكافحة المتكاملة إلى الاستغناء عن المبيدات الزراعية واستخدام أساليب الزراعة العضوية ومكافحة الآفات الزراعية بيولوجيا.

بدأ البرنامج عام ١٩٩٥ بإنتاج أغذية (خضار وفواكه) وطرحها في الأسواق دون استخدام المبيدات، فيما قام المزارعون الشركاء بتأسيس شركة تتكفل بالتسويق والبيع، فسوقت كميات كبيرة نسبيا وهي في تزايد مستمر، وذلك بالرغم من ارتفاع أسعار المنتج، إلا أن شيوع الفكرة وتعاون عدة جهات لتنفيذها جعلها مشروعا وطنيا معروفا، وفي الوقت نفسه عامل ضغط للاستغناء كليا عن المبيدات.

رابعاً: مشروع إعادة التدوير

شاركت جمعية البيئة عام ١٩٩٧ جمعيتين أخريين في إئتلاف خاص أطلق عليه "إئتلاف إعادة التدوير"، وذلك بهدف تدوير استخدام الورق والبلاستيك عن طريق جمعه وارساله إلى شركات ومصانع متخصصة بإعادة الاستخدام. وقد نفذ هذا المشروع بالتعاون مع بعض الشركات والمؤسسات الاكاديمية ووزارة الشباب، ولايزال حتى الآن محصوراً بمدينة عمان. يعاني البرنامج من قلة التمويل اللازم لنشر البرنامج وطنياً ولتغطية كل المناطق، كما يعاني من الحاجة إلى تغيير سلوكيات المواطن للبدء في فرز النفايات الورقية وإيصالها إلى مراكز الجمع.

خامساً: مشروع برنامج الملك الحسين للإدارة البيئية

يعد هذا المشروع المدعوم من الوكالة الكندية للإنماء من أنجح مشاريع التدريب البيئية في الأردن، حيث يعمل عن طريق اختيار خبراء بيئيين محليين وتدريبهم على أساليب الإدارة البيئية، ليقوم هؤلاء، بدورهم، بتدريب كوادر المؤسسات الوطنية بأساليب الإدارة البيئية الحديثة. وقد توسع المشروع ليشمل تدريب كوادر إقليمية من دول عربية، وتمكن من إفساح المجال لمشاركة كل المؤسسات المحلية التي لها علاقة بعمل البيئة والتنمية المستدامة.

سادساً: مشروع إدارة النفايات الطبية

هذا هو آخر المشاريع الكبرى للجمعية ويتم بالتعاون مع (GTZ) ويغطي في المرحلة الأولى منطقة عمان الكبرى، كما يهدف إلى السيطرة على التلوث بالنفايات الطبية وذلك بالتعاون مع القطاع الصحي من خلال حصر هذه النفايات ومعالجتها وتدريب العاملين في المراكز الصحية والمستشفيات والمختبرات على طرق التعامل معها.

ويلاحظ من هذه المشاريع مدى شموليتها واتصالها المباشر مع الجمهور والمجتمع المحلي، وبذلك فقد نالت ثقة الممول لنشاطات الجمعية، حيث أن هذه المشاريع التي تمولها تقريبا كل المؤسسات التمويلية الأجنبية في الأردن، قد حققت نجاحا مرضيا لكل الأطراف المشاركة فيها.

جمعية البيئة والعلاقة مع الحكومية

من المعروف عالمياً أن جمعيات البيئة الأهلية تكون عادة في وضع صدامي مع الحكومات نظراً لإختلاف نظرة الطرفين للموضوع البيئي. فالحكومات تقوم عادة بإخفاء المعلومة أو التقليل من شأن الأخطار البيئية والتلوث المباشر أو التغاضي عنه، أما جمعية البيئة الأردنية فلم تكن في موقع صدامي مع الحكومة، بل أثبتت تعاوناً حقيقياً في مختلف المجالات، وفضلت في كثير من الأحيان الالتقاء على القواسم المشتركة لضمان نجاح العمل المشترك، باستثناء ثلاث حالات، هي:

الحالة الأولى: وتعود إلى عام ١٩٩٤، حيث نوقشت في مجلس الأعيان بنود معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية وكان رئيس جمعية البيئة أحمد عبيدات هو العضو الوحيد في المجلس الذي أبدى رفضه لبنودها تقنياً خاصة في قضية المياه، والتي خص بها خطابه الرافض، حيث اعترض على طريقة تقسيم مياه نهر الأردن والأداء الحكومي المفاوض واتهمه بالتقصير في حق الأردن بالمياه وتركها رهينة للطرف الإسرائيلي، وتبنت الجمعية موقف رئيسها إعلامياً في كل نشاطاتها وجلساتها، وكانت هذه هي الفترة الأصعب في علاقتها مع الحكومة، خاصة وأن الجمعية التزمت دائماً بموقف رافض للتطبيع والعلاقة العلمية مع إسرائيل. وقد أثبت تطور "العلاقة المائية" بين الأردن وإسرائيل صحة كلام عبيدات.

الحالة الثانية: في عام ١٩٩٥، قامت طالبة ماجستير عضو في الجمعية بعمل دراسة حول بقايا المبيدات الكيماوية في حليب الأمهات، وخرجت بنتائج خطيرة جداً أثارت زوبعة إعلامية وعلمية، حيث وجدت الباحثة أن هناك تركيزاً كبيرا لبقايا المبيدات في حليب الأمهات الأردنيات وبشكل خاص مبيد DDT المحظور عالمياً في ٦٥٪ من عينات الدراسة. وثارت مؤسسات الدولة المسؤولة عن الزراعة والبيئة، واتهمت الجمعية والباحثة بالكذب وتلفيق النتائج، وأدعت بعدم وجود مشاكل، وقامت بتشكيل لجنة من الموظفين في الوزارات المعنية أجرت بحثاً مضاداً جاءت نتائجه مختلفة تماماً، إلا أن أحداً لم يصدق نتائج

جمعية البيئة الاردنية ودورها في التوعية البيئية

بحث الحكومة التي بدأت بعدئذ برنامجا شاملاً لفحص متبقيات المبيدات في حليب الأمهات، وبدا وكأن الجمعية خرجت منتصرة مرة أخرى.

الحالة الثالثة: في عام ١٩٩٨ كان وضع جمعية البيئة مختلفاً، حيث لم تكن جدية في اعتراضها على قرار اتخذته الحكومة بإعفاء مدير عام المؤسسة العامة لحماية البيئة من منصبه بعد أن كشف عن وجود نفايات خطرة ملقاة بطريقة عشوائية في أحد المكبات، وطالب وقتها بإجراء تحقيق داخل مؤسسته لمعرفة السبب، ولكنه اعفي من منصبه، وأوقفت الحكومة التحقيق، وقامت بالإدعاء بعدم صحة ما قاله المدير، واتخذت الجمعية موقفا ليناً حيث لم تعترض بجدية، واكتفت ببعض المقالات في مجلتها الدورية. وكانت الجمعية قبلها قد لزمت الصمت في واحدة من أكثر الفضائح البيئية تأثيراً في الأردن وهي تلوث مياه الشرب في عمان، واتهم الكثير من المواطنين الجمعية بالفشل في اتخاذ موقف جدي ومبدئي من هذه القضية.

وقد ترافق موقف الجمعية المزدوج عام ١٩٩٨ بتغيير في هيكليتها الإدارية اعتبره الكثير من العاملين فيها تراجعاً في الأداء والإلتزام الحقيقي بقضايا البيئة.

المهارات التي اكتسبتها الجمعية

لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها، استعانت الجمعية بمجموعة من الكفاءات العلمية والاختصاصية في مجال البيئة بالإضافة الى المتطوعين من الطلاب والشباب والمواطنين المهتمين، واعتمدت على برامج التوعية المبتكرة والمنسقة للوصول الى أكبر عدد ممكن من القطاعات الاجتماعية واشعار كل هذه القطاعات بأهمية أدوارهم في حماية البيئة واشراكهم في اتخاذ القرار الصحيح في ما يتعلق بسلوكياتهم البيئية في حياتهم المهنية والعملية والخاصة. ولتحقيق ذلك عقدت الجمعية المئات من المؤتمرات وورشات العمل والبرامج التدريبية الميدانية، وأقامت عدة مسابقات إبداعية لعدة قطاعات في مجال البيئة، ونشرت عشرات الكتب ومئات النشرات والملصقات التي ساهمت في إنتاج وعي بيئي فعال عند المواطن الاردني جعله في معظم الحالات قادرا على متابعة الوضع البيئي وتقييمه والتفكير بعقل ناقد حول الممارسات المضرة بالبيئة وايصال المعلومات والارشادات والخبرات التي تلقاها أثناء مشاركته في نشاطات الجمعية الى معارفه، والاهم من ذلك انتاج الحد الأدنى المطلوب من السلوك البيئي الصحيح.

ولا شك أن نجاح الجمعية في التوعية ومعها مؤسسات المجتمع المدني البيئية اللاحقة جعلها جميعاً تسبق المؤسسات الحكومية بأشواط في بلورة مفاهيم الوعي البيئي لدى المواطن، مما أجبر المؤسسات الحكومية على اعادة النظر في سياساتها واتباع أنماط اكثر شفافية في التعامل مع المعلومة البيئية والتوعية وايصالها للمواطن، فأصبحت مؤسسات حكومية كثيرة تتبع الأساليب المبتكرة في التوعية التي انتجتها الجمعيات الأهلية ومحاولة منافستها في هذا المجال لتقديم المعلومة للمواطن، وفي هذا مثال جيد على نجاح المؤسسات المدنية في دفع المؤسسات العامة على اتباع أساليب أكثر تطورا وحداثة في عملها، لا عن طريق الإجبار والمواجهة بل عن طريق فرض قواعد جديدة للتعامل الانفتاحي مع المعلومة التي تهم المواطن وادراكه لحقه الطبيعي في الحصول عليها من مصادرها الرسمية.

الاستخلاصات

– نجحت الجمعية في مواكبة التغيرات الاجتماعية والمؤسسية العالمية، وساهمت في مد الوعي البيئي الى المجتمع الأردني، وساعدتها الطرق الجذابة المبتكرة في العمل الى الوصول إلى مختلف قطاعات المجتمع الأردني في الريف والبوادي معا.

– نجاح تجربة الجمعية الأهلية التطوعية هذه أقنع المؤسسات الحكومية بضرورة تغيير سياساتها في مجال البيئة فأصبحت أكثر حداثة وانفتاحاً الى الحد الأقصى الممكن بالنسبة لبنيانها البيروقراطي.

– تمكنت جهود الجمعية من انتاج وعي بيئي حقيقي لدى المواطن والمؤسسات، مما ساهم في جعل الاردن واحدا من أكثر الدول في العالم الثالث مصداقية في الأداء البيئي، وانعكس ذلك على مقدار المساعدات الدولية والبرامج الممولة لحماية البيئة والتي ساهمت في دعم الاقتصاد الأردني وحماية البيئة معا.

– كانت الجمعية مقراً مؤقتاً للكثير من البرامج البيئية الأهلية والجمعيات الناشئة الأخرى، فقد احتضنت برنامج المرفق البيئي العالمي للمنح الصغيرة الذي دعم كثيرا من المشاريع البيئية الإنتاجية في الأردن. كما كانت الجمعية مقراً مؤقتاً للجمعية الأردنية لحقوق الانسان وجمعية الاعلاميين البيئيين لحوض المتوسط، فساهمت بالتالي في انشاء جمعيات شقيقة وفرت لها الدعم الأولي. وهذا مثال على الميزة الاستقطابية لهذه الجمعية وانفتاحها على مؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

– يظهر نجاح الجمعية أهمية دور القطاع التطوعي والجمعيات الأهلية في مراقبة أداء المؤسسات العامة، وحثها على تحسين برامجها وخططها ويكمن نجاح هذه الجمعيات بالإحساس العالي بالمسؤولية الفردية والجماعية لدى أفرادها، فالجهد كثيف والرغبة في العمل عالية والإنتاج متوافر ومؤثر على القطاعات المستهدفة.

تنظيف وتلوث

المرأة والمشاركة السياسية في الاردن

(تطور الموقف من تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للمرأة)

اعداد: محمد الجريبيع*

تمهيد حول تطور المشاركة السياسية للمرأة

تعود بدايات اهتمام المرأة الاردنية للمشاركة في العمل العام إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت لأول مرة تنظيمات نسوية رفعت مطالبها بالمشاركة والمساواة وتكافؤ الفرص.

لكن توجه النساء الاردنيات نحو العمل السياسي ظهر بوضوح اكثر في عقد الخمسينات، مع تنامي النضال الوطني المناهض للاستعمار والمطالبة بإلغاء المعاهدة الاردنية البريطانية لعام ١٩٤٨ وتعريب الجيش الاردني وبروز معارضة منظمة طالبت بدورها بالحريات العامة بما في ذلك حرية التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي. وفي هذه الظروف تأسس في عام ١٩٥٤ اتحاد نسائي أردني بقيادة السيدة املي بشارات، أول محامية اردنية، تحت اسم «اتحاد المرأة العربية» ورفع شعار «حقوق وواجبات متساوية، أمة عربية واحدة»، مما يظهر سمته السياسية بوضوح.

وكان في مقدمة مطالب الاتحاد منح المرأة الاردنية حقوق الانتخاب، تعديل قانون الاحوال الشخصية وقانون العمل، توفير فرص اكبر للتعليم والعمل أمام المرأة، لكن هذا الاتحاد توقف بعد فرض الاحكام العرفية في نيسان / ابريل ١٩٥٧وحل الاحزاب السياسية، حيث لوحق الى جانب قادة الاحزاب وكوادرها نشطاء العمل الاجتماعي والنقابي وفرضت قيود على المنظمات النقابية والمهنية، أو فقدت قدرتها على الاستمرار في تلك الظروف.

ادى المناخ السياسي الذي ساد بعد ملاحقة الاحزاب ومنع نشاطاتها، إضافة إلى الضغوط والتقاليد الاجتماعية السائدة إلى الحد من مشاركة المرأة في النشاط السياسي والحزبي، حيث اقتصرت هذه المشاركة على أعداد محدودة في التنظيمات الحزبية، وبات العمل الاجتماعي والخيري هو الوعاء الرئيسي لعضوية المرأة في التنظيمات الطوعية.

تمام الغول، وزير التنمية الاجتماعية

ليلى شرف، وزير اعلام سابقة

بعد حرب ١٩٦٧ انتعش العمل النسوي مرة اخرى حيث قامت عدة تنظيمات للمرأة كانت تقودها نشيطات في الاحزاب السياسية المعارضة، كما برز دور المرأة السياسي من خلال الاحزاب السياسية والمنظمات الفدائية و«التجمع الوطني الاردني» الذي كان يضم ممثلين عن المنظمات النقابية والمهنية والاجتماعية والتيارات السياسية.

> ”اظهر مسح عام للاحزاب السياسية عام ١٩٩٣ محدودية حضور المرأة في تشكيلات الاحزاب وهيئاتها القيادية وبرامجها“

ومرة اخرى، انتهى وجود معظم المنظمات النسائية بعد مواجهات ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ بين الجيش الاردني والمنظمات الفدائية الفلسطينية، لكن بعد سنوات قليلة وتحديداً في عام ١٩٧٤، تم اقرار حق المرأة في الانتخاب والترشيح، في الوقت نفسه سمحت الحكومة الاردنية بقيام الاتحاد النسائي الذي بادرت إلى تأسيسه سيدات ينتمي معظمهن إلى احزاب يسارية وقد تميز نشاط هذا الاتحاد بالطابع السياسي الواضح مما وسم مسيرته بالتوتر والصدام مع الحكومة، فحل عام ١٩٨١ تم اعيد بعد الانفراج الديمقراطي في عام ١٩٩٠، وغير اسمه إلى اتحاد المرأة الاردنية.

بالمقابل، فقد شجعت السلطات عام ١٩٨١ على تأسيس الاتحاد النسائي الاردني العام من الجمعيات النسائية الخيرية القائمة بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

وما زال هذا الاتحاد قائماً وضم ٧٠ جمعية خيرية نسائية في عام ١٩٩٩ . ويحظر القانون على هذا الاتحاد ان يقوم بنشاط سياسي بشكل صريح.

وفي عام ١٩٩٢ تأسست برئاسة الاميرة بسمة بنت طلال اللجنة الوطنية لشؤون المرأة كمنبر للسياسات المتعلقة بالمرأة، وذلك بقرار من مجلس الوزراء، وروعي في تشكيل اللجنة الشمولية في تمثيل القطاعات النسائية الرسمية والاهلية المعنية بالمرأة، وقد وضعت هذه اللجنة في مؤتمر وطني للمرأة في عام ١٩٩٣ «الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الاردن».

وفي عام ١٩٩٥ تم تأسيس تجمع لجان المرأة الوطني الاردني برئاسة الاميرة بسمة واقيمت له فروع في كل محافظات المملكة، وقد جاء تأسيس التجمع بهدف حشد طاقات المرأة الاردنية وتنظيمها وتوجيهها الى ما يحقق اهدافها في تحسين واقع المرأة والنهوض به وتفعيل دورها عن طريق تطبيق «الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الاردن». كما انشئ في عام ١٩٩٦ مركز الاميرة بسمة لشؤون المرأة لتوفير المعلومات والتسهيلات للهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة وتوفير فرص التدريب للمرأة في المجالات التنموية.

المرأة والاحزاب:

اما على صعيد تطور مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية، فقد اظهر مسح عام عن الاحزاب السياسية في الاردن اعده مركز الاردن الجديد للدراسات في اواسط عام ١٩٩٣، محدودية حضور المرأة في تشكيلات الاحزاب وهيئاتها القيادية وبرامجها. وقد بين ذلك المسح أن عشرة احزاب لم تذكر في برامجها أو توجهاتها الاساسية اية فقرة خاصة بالمرأة، فيما ذكرت ثمانية احزاب فقرة عامة واحدة،

* الاستاذ محمد الجريبيع، وباحث متخصص في شؤون الاعلام والتنمية.

المرأة والمشاركة السياسية في الاردن

وهي إما حول ضرورة مساواة المرأة في الحقوق، أو للدفاع عن حقوقها الاجتماعية، أو لرفع الظلم عنها، أو لتذليل العقبات أمامها حتى تؤدي دورها في بناء الاسرة والمجتمع والعمل والاجور والترقية. وورد في برنامج حزبين فقط فقرة خاصة حول قضية المرأة، تتضمن رؤيتهما لضرورة تغيير واقعها، وتربط ذلك بمجمل التغيير الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

أما من حيث وجود المرأة في تشكيلات وبنية الاحزاب خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، فقد تبين ما يلي (انظر الجدول رقم ١):

– ٣ احزاب من اصل ١٧ حزباً لا يوجد نساء بين اعضاء هيئاتها التأسيسية.

– ٥ احزاب تشارك المرأة في هيئاتها التأسيسية بنسبة دون الـ ٥٪.

– ٣ احزاب تراوحت نسبة تواجد المرأة في هيئاتها التأسيسية ما بين ٥ – ٩٪.

– ٣ احزاب تراوحت نسبة تواجد المرأة في هيئاتها التأسيسية ما بين ١٠ – ١٤٪.

– حزبان تراوحت نسبة تواجد المرأة في هيئاتها التأسيسية ما بين ١٥ – ١٩٪.

– حزب واحد لم يعرف عدد النساء المشاركات في هيئته التأسيسة.

هذا وقد بلغت نسبة عضوية المرأة في الهيئات التأسيسية لجميع الاحزاب ٥٪ فقط.

أما في الهيئات القيادية، فنجد أن:

– ١٣ حزباً لا توجد اية امرأة في هيئاتها القيادية.

– ٣ احزاب توجد امرأة واحدة في هيئاتها القيادية، وحزب واحد فقط توجد اثنتان في هيئته القيادية.

وفي عام ١٩٩٧، تم رصد عدد الإناث في الهيئات القيادية الاولى للأحزاب القائمة وكان عددها قد بلغ ١٩ حزباً، فلم يكن قد حصل أي تطور على الحالة السابقة.

وكما يبدو، فقد وقعت الاحزاب والقوى السياسية أسيرة الافكار والبنى الجاهزة والمفاهيم التقليدية، وليس أدل على ذلك من موقف الاحزاب تجاه نظام حفظ حصة من المقاعد في البرلمان للمرأة (الكوتا)، حيث بينت نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز الاردن الجديد للدراسات عام ١٩٩٦ حول مواقف الاحزاب من قانون الانتخاب واقتراحاتها لتعديله، أن ٧٧٪ من الاحزاب لا تؤيد تخصيص كوتا للنساء، مما يدل على ضعف مصداقية هذه الاحزاب تجاه عمليات التغيير الاجتماعي ولا سيما تجاه مشاركة المرأة وحقوقها، كما تدل على ضعف قراءتها للواقع وآليات التغيير اللازمة.

> ”المواطنون الاردنيون، رجالاً ونساء، ما زالوا ينظرون الى دور المرأة ضمن توقعات الادوار الجندرية والتقليدية“

تظهر الدراسات والمسوح تدني مساهمة المرأة في عضوية الاحزاب السياسية، وبشكل خاص في عضوية هيئاتها القيادية، حيث تتراوح نسب المشاركة ما بين ٥٪ و ٨,٥٪، وتقدر بعض المصادر أن مشاركتها تصل إلى ما نسبته ١٠٪.

والواقع ان غالبية الاحزاب تنظر إلى مشاركة المرأة السياسية نظرة استعماليه، أي انها تتوجه اليها كقوة ناخبة وتقتصر في حماسها لمشاركتها على غايات تجميع الاصوات لمرشحي الحزب، في الانتخابات النيابية والنقابية، وعلى شغل ادوار محدودة في المستويات الدنيا والوسطى للتنظيم. وربما يفسر ذلك الموقف المجتمعي من المشاركة السياسية والحزبية للمرأة، والذي يعكس تصورات لدورها تنطلق من وظيفتها التقليدية كزوجة وأم وربة بيت.

راوية الشوا، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، في ندوة المشاركة السياسية

وتظهر دراسة عن المرأة الاردنية والمشاركة السياسية أعدها مركز الدراسات الاستراتيجي في الجامعة الاردنية عام ١٩٩٤، أن المواطنين الاردنيين، رجالاً ونساء، ما زالوا ينظرون إلى دور المرأة ضمن توقعات الادوار الجندرية والتقليدية، اذ تعتقد الغالبية ان قدرات المرأة – بشكل عام – هي اقل من قدرات الرجل، وبخاصة في ميدان العمل السياسي واتخاذ القرارات المهمة، وان الرجل اكثر عقلانية من المرأة. وبالرغم من وجود نسبة لا بأس بها تعتقد ان المرأة قادرة على العمل السياسي، إلا أن نسبة لا بأس بها ايضاً تجد ان هذه الادوار الجديدة للمرأة تتعارض مع دورها الجندري التقليدي في رعاية الاطفال والزوج، وتدبير شؤون البيت.

ومن النتائج الاخرى المهمة التي اثبتتها الدراسة، هي ان نسبة كبيرة من المبحوثين لا تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولكن الغالبية تختار ادواراً مساندة أو داعمة وليست ادواراً اساسية ومهمة. فعلى سبيل المثال، فان الغالبية ترى ان المرأة تشارك في الانتخابات من خلال التصويت، ومن خلال التبرع بالمال، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، ونسبة اقل لا تمانع بترشيح المرأة لنفسها للبرلمان، أو الانتماء إلى أحزاب سياسية، أو المشاركة في الاشكال غير التقليدية من السياسة.

ورغم ان الديمقراطية تعني طوعية المشاركة السياسية دون التعرض لأية ضغوطات أو إكراه، لكننا وجدنا ان اكثر من ثلث النساء اللواتي شاركن في انتخابات عام ١٩٨٩ لم يكن قرارهن في المشاركة واختيار المرشح اختياراً حراً أو بمعزل عن تأثير الرجال في قرارهن.

لقد اظهرت دراسة المركز المذكور ان عدداً لا بأس به من الرجال والنساء يرون ان المرأة الاردنية تعاني من مجموعة من المشكلات، وان هناك عدداً من القضايا المتعلقة بها دون الرجل ومن هذه القضايا التي تم ذكرها ضعف مستوى التعليم لدى المرأة مقارنة مع الرجل، وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة والمشاركة في الحياة العامة خارج البيت بشكل عام، وعدم المساواة بين المرأة والرجل الذي يعكس درجة كبيرة من التمييز ضد المرأة، واخيراً ما سماه المبحوثون باضهاد المرأة وتقييد حريتها الشخصية من الرجل والمجتمع بشكل عام، وهذه القضايا تعكس ما يراه المبحوثون كواقع تعيشه المرأة الاردنية.

وفي مجال استعراض المعوقات التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية في المجتمع الاردني، فقد تركزت هذه المعوقات على معوقات ثقافية وأخرى

ترتبط بالمؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالعمل السياسي. ومن أهم المعوقات الثقافية التي تم ذكرها، معارضة الرجل والمجتمع لمشاركة المرأة، وعدم تشجيع المرأة للمرأة، وعدم توافر الدافعية لدى المرأة نفسها. ومن أهم المعوقات المرتبطة بالمؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالمرأة عدم تشجيع المرأة، وقلة الاهتمام بقضاياها من قبل الحكومة والبرلمان، وعدم ايلاء الاحزاب الجهد الكافي لإدماج قضايا المرأة في برامجها وادماج المرأة نفسها في العمل السياسي الحزبي .

واخيراً اشارت نتائج الدراسة المذكورة إلى أن موقع المرأة العام في المجتمع له علاقة مباشرة بتحصيلها العلمي وموقعها في العمل واتجاهات الناس نحو دور المرأة السياسي ومشاركتها، فقد وجدت علاقة ايجابية بين الدخل وعمل المرأة والمستوى التعليمي وبين المشاركة في العمل السياسي وفعالية هذه المشاركة. فعلى سبيل المثال تشير التحليلات إلى أنه كلما ارتفع الدخل والتعليم والسلم الوظيفي، كلما زادت الاستقلالية في اتخاذ القرار المتعلق بالمشاركة واختيار المرشح، وكلما زادت المشاركة الفعلية بمعزل عن التأثر بالنماذج الذكورية. وتؤكد النتائج اهمية المصادر الاقتصادية لمشاركة المرأة السياسية، فالعمل والدخل والتعليم هي من اهم المصادر المتاحة للمرأة، وزيادة نصيبها من هذه المصادر سوف يكون له دور ايجابي في زيادة خبرتها وثقتها بنفسها، وقدرتها على المشاركة الفاعلة في العمل السياسي.

المرأة في سلطات الدولة

يمكن اعتبار عام ١٩٧٠ نقطة انطلاق لمشاركة المرأة الاردنية في المناصب العامة، عندما تم تعيين السيدة لوريس احلاس نائباً للمندوب الدائم في البعثة الاردنية في الامم المتحدة، وتلا ذلك في عام ١٩٧٤ حصول المرأة على حق المشاركة في الترشيح والانتخاب لمجلس النواب والمجالس البلدية.

وفي عام ١٩٧٨ تم تعيين ثلاث سيدات في المجلس الوطني الاستشاري، الذي شُكل في الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٢ كتعويض عن تجميد الحياة النيابية الدستورية، وبذلك اعطيت المرأة الفرصة للمشاركة في نشاط ذي طبيعة تشريعية، وشكل ذلك بداية لمزيد من المشاركات النسائية. وفي عام ١٩٨٠ تم تعيين اربع سيدات في المجلس الوطني الاستشاري وكذلك أربع سيدات في عام ١٩٨٢ .

أما على صعيد مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية فتعود اولى مشاركاتها إلى عام ١٩٧٩ عندما تم تعيين السيدة انعام المفتي في منصب وزير التنمية الاجتماعية. وفي عام ١٩٨٤ تم تعيين السيدة ليلى شرف في منصب وزير اعلام، ثم تعيين السيدة ريما خلف في منصب وزير الصناعة والتجارة في عام ١٩٩٣، وتعيين السيدتين ريما خلف وزيراً للتخطيط والسيدة سلوى المصري وزيراً للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٤ . وفي الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ حافظت د. ريما خلف على حقيبتها في السلطة التنفيذية كوزير للتخطيط إلى ان استقالت في بداية شهر مارس ٢٠٠٠ .

> **"حتى عام ٢٠٠٠ كان قد شغل المنصب الوزاري من السيدات اربعة سيدات هن على التوالي: انعام المفتي، ليلى شرف، ريما خلف، وسلوى المصري"**

أما من حيث مشاركة المرأة في السلطة التشريعية، فقد ترشحت ١٢ سيدة للانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ ولكن لم يحالف الحظ أي واحدة منهن، وفي الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٣ شاركت ثلاث مرشحات فقط، نجحت واحدة وهي السيدة توجان فيصل،التي ترشحت على مقعد مخصص للشيشان والشركس. وفي الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧، شاركت ١٧ مرشحة، إلا أن المفاجأة كانت فقدان السيدة فيصل لمقعدها وعدم نجاح أي واحدة من المرشحات رغم الحضور المتميز الذي سجلته تجربة توجان فيصل، والاهتمام المحلي والعالمي لدعم مشاركة المرأة السياسية واهتمام مؤسسات المجتمع المدني عامة والنسائية خاصة بدعم الترشيحات النسائية.

أما على صعيد مشاركة المرأة في مجلس الاعيان، الجناح الآخر لمجلس الامة الاردني والذي يعين الملك اعضاءه الذين يبلغ عددهم ما لا يزيد عن نصف عدد اعضاء مجلس النواب، فمنذ عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩، عينت سيدة واحدة في عضويته، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيين سيدتين، ثم ثلاث سيدات في عام ١٩٩٧، وهذا مؤشر على رغبة القيادة السياسية في دعم مشاركة المرأة السياسية.

اما على صعيد مشاركة المرأة في المجالس البلدية، فلم يكن هناك أية مشاركة حتى عام ١٩٩٥ حيث تم تعيين ٩٩ سيدة اعضاء في اللجان البلدية التي كلفت بالاعداد لاجراء الانتخابات في اليوم نفسه لأول مرة في كل بلديات المملكة، وجاء ذلك التعيين استجابة لمبادرة من الاميرة بسمة بنت طلال، وبذلك فتح المجال أمام المرأة للمشاركة في المجالس البلدية بشكل مباشر مما شجعها على المشاركة في الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٥ بعشرين مرشحة فازت منهن تسع سيدات وفازت الآنسة ايمان فطيمات بمنصب رئيس بلدية وتلا ذلك تعيين مجلس الوزراء لتسع عشر سيدة في المجالس البلدية.

وفي الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٩، ترشحت ٤٣ سيدة فاز منهن ٨ مرشحات فقط بعضوية مجالس بلدية وتلا ذلك تعيين ٢٥ سيدة من قبل مجلس الوزراء كأعضاء في المجالس البلدية.

أما على صعيد مشاركة المرأة في السلطة القضائية، فقد عينت أول سيدة بوظيفة قاض في عام ١٩٩٦ ثم تلاها تعيين سيدتين أخريين.

تعريف بالحالة

شكلت الانتخابات البرلمانية العامة لسنة ١٩٨٩ أول محطة في تاريخ البرلمان الاردني التي تشارك فيها المرأة الاردنية كمرشحة وناخبة، وبذلك خاضت المرأة تجربتها الاولى في المنافسة الانتخابية على مقاعد المجلس النيابي. ورغم ان عدد الاناث في الاقتراع يقترب من عدد الذكور، إلا أن عدد المرشحات اقتصر على ١٢ سيدة، ولم

د. بارعة النقشبندي، الثانية من اليسار ومداخلة حول المرأة الاردنية

المرأة والمشاركة السياسية في الاردن

يحالف الحظ اياً منهن، ومع ذلك لم تفقد المرأة الاردنية الامل بالفوز في الجولات القادمة خاصة وأن عدداً من المرشحات كن قد حققن نتائج طيبة.

وجاء تعديل قانون الانتخابات في عام ١٩٩٣، من نظام القائمة المفتوحة إلى نظام الصوت الواحد ليساهم في اضعاف فرصة المرأة في الوصول إلى قبة البرلمان، ويزيد من فرص الرجل الذي يحظى بدعم عشائري، فأدى ذلك إلى اضعاف اقبال المرأة عن المنافسة مقارنة مع انتخابات ١٩٨٩، فاقتصر عدد المرشحات على ثلاث سيدات فقط، وكانت المفاجأة لدى الاوساط الشعبية والرسمية في فوز احداهن وهي السيدة توجان فيصل، والتي فازت بالمقعد المخصص للشيشان والشركس في الدائرة الثالثة في عمان العاصمة، واستفادت بالتالي من نظام الكوتا المخصص للاقليات. وكان اداء السيدة فيصل في مجلس النواب جريئاً مما لفت الانظار اليها وانعش الآمال بقدرة المرأة على اثبات ذاتها في المعترك الانتخابي والنيابي.

اما في انتخابات ١٩٩٧ الاخيرة والتي جرت في ظل مقاطعة سياسية واسعة لها من قبل احزاب وشخصيات مستقلة، فقد لوحظ اتساع نطاق اقبال النساء على الترشيح والمشاركة، حيث ترشحت ١٧ سيدة، كما لوحظ زيادة اهتمام عدد من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات النسائية ومراكز البحث في دعم الترشيحات النسائية وحملاتهن الانتخابية، ونشط على نحو خاص في هذا الاتجاه تجمع لجان المرأة الوطني الاردني الذي ترأسه الأميرة بسمه بنت طلال، أخت الملك حسين، حيث رشح عدداً من عضواته للانتخابات، فيما بادرت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بدعم المرشحات وتغطية كلف الدعاية الانتخابية لهن في التلفزيون. وساد الاعتقاد إبان تلك الانتخابات أن فرص المرأة في الفوز كبير وانها اصبحت تحظى بقبول شعبي ورسمي كبيرين وان الفرصة اصبحت مواتية لوصول اكثر من سيدة للبرلمان، ولكن النتائج جاءت مخيبة للآمال، إذ لم تنجح أي من المرشحات لا بل فقدت البرلمانية الوحيدة السيدة فيصل مقعدها.

> ”النائب توجان فيصل، اول سيدة اردنية تدخل تحت قبة مجلس النواب الاردني مرشحة عن المقعد الشركسي والشيشاني في الدائرة الثالثة بعمان“

لقد طرحت هذه النتائج بقوة الصعوبات الكبيرة التي تقف حجر عثرة أمام تحسين فرص المشاركة السياسية للمرأة ولا سيما على صعيد المجلس النيابي بعدد معقول من المقاعد. وفي الحقيقة، فإن هناك قوى اجتماعية وسياسية كانت تدرك وجود هذه المصاعب التي يتحمل المجتمع بثقافته الأبوية المسؤولية الرئيسة عنه، فضلاً عن ادراكها أن الموقف الايجابي الذي يتخذه القصر ازاء المشاركة السياسية للمرأة والذي كان يعبر عن نفسه بتعيين عدد من السيدات في الوزارة وفي مجلس الاعيان غير كاف لتوليد تحول جوهري في الرأي العام لصالح التمثيل النسائي في مجلس النواب، وبخاصة أن قانون الانتخاب بنظام الصوت الواحد لا يوفر الارضية المناسبة لذلك. ولهذا، فإن القوى الطليعية في المجتمع استخلصت مبكراً أنه لا بديل عن تخصيص حصة من مقاعد مجلس النواب للمرأة لفترة انتقالية على الاقل، لانه يفتح المجال امامها لمشاركة واسعة في الترشيح للمجلس النيابي، ويكفل تكافؤ فرص النساء في خوض الانتخابات على قاعدة المنافسة الحرة، مما يتيح انتخاب الافضل والاكفأ من بينهن وتكريس وجود المرأة في البرلمان وهو ما تحاول دراسة الحالة هذه أن تتبعه للوقوف على مدى التقدم الذي أحرزه كنموذج لمبادرات نوعية يحمل رايتها بعض قوى أو مؤسسات المجتمع المدني في الاردن.

توجان فيصل، عضو مجلس النواب ١٢

نهى المعايطة، عضو مجلس النواب ١٣

تطورات الحالة:

كانت أولى المبادرات التي استهدفت تسليط الضوء على أهمية تخصيص حصة من مقاعد مجلس النواب للمرأة (الكوتا النسائية)، هي الندوة التي عقدها مركز الاردن الجديد للدراسات بالتعاون مع المركز الثقافي الملكي عشية الانتخابات النيابية لسنة ١٩٩٣، بعنوان «المرأة الاردنية والعمل السياسي» وذلك في شهر تموز ١٩٩٣.

بحثت الندوة بعمق واقع الحركة النسائية الاردنية والعقبات التي تعترض طريق تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي والعام لا سيما مشاركة المرأة في الانتخابات وفرصها في الوصول إلى البرلمان وسائر مراكز القرار. وكشفت الندوة عن أن حجم التأييد للكوتا النسائية متواضع، فيما ركزت الاتجاهات المعارضة للكوتا على أهمية أن تثبت المرأة جدارتها بالتنافس الحر مع الرجل، وألا تعامل معاملة الاقليات فهي تشكل نصف المجتمع. وعلى أن الكوتا النسائية سوف تضيف سلبية جديدة لقانون الانتخاب المليء اصلاً بالسلبيات.

وفي حزيران ١٩٩٥، عقد مركز الاردن الجديد ندوة أُخرى حول «تشريعات الانتخاب .. حجر الأساس في النظام الديمقراطي». وفي اطار الاعداد لهذه الندوة، أجرى أحد باحثي المركز استطلاعاً لمواقف الاحزاب الاردنية من قانون الانتخاب ومقترحاتها لتعديله، وبينت نتائج هذا الاستطلاع الذي أجاب عليه (٢٠) حزباً من بين (٢٣) حزباً قائماً آنذاك، أن خمسة أحزاب فقط أيدت تخصيص حصة من مقاعد مجلس النواب للنساء تتراوح بين ١٠٪ إلى ٢٥٪، بينما عارضها (١٣) حزباً، مما يشير إلى أن البحث عن حلول عملية لضمان المشاركة السياسية للمرأة لا يشكل أولوية بالنسبة للقسم الاكبر من الاحزاب الذي يتعامل مع قضية المرأة من اجل استقطابها لدعم مرشحيهم.

ومع ذلك فإن الندوة المشار اليها أولت عناية خاصة لبحث السبل الكفيلة بتأمين وصول المرأة إلى البرلمان، وأكدت في البيان الختامي الصادر عنها اجماع المشاركين على ضرورة دعم المرأة وتعزيز دورها في الحياة السياسية والمشاركة البرلمانية، والبحث عن الآليات المناسبة من أجل ذلك.

وفي شباط عام ١٩٩٦ شاعت اجواء تبشر باحتمال ادخال تعديلات ايجابية على

قانون الانتخاب مع قدوم حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي الذي يتخذ موقفاً ايجابياً من الكوتا النسائية، وسُرّب إلى الصحف مشروع قانون جديد للانتخاب دون تحديد مصدره، يخصص ١٧ مقعداً للنساء ويرفع عدد مقاعد مجلس النواب من ٨٠ إلى ١٠٠ مقعد، مما انعش الحوارات الوطنية حول التمثيل النسائي حتى وإن لم تتبن الحكومة ذلك المشروع. وفي هذه الاجواء بادر مركز الاردن الجديد إلى عقد ندوة حول «المرأة الاردنية وقانون الانتخاب» في ذكرى اليوم العالمي للمرأة، آذار ١٩٩٦، بمشاركة حشد واسع من قادة وممثلات المنظمات النسائية والفعاليات النسائية.

وقُدمت في هذه الندوة مداخلات وأوراق عمل تستعرض تجربة التمثيل النسائي في عدد واسع من برلمانات العالم وتبين أهمية «التمييز الايجابي» لصالح المرأة الذي نصت عليه اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

وعكست أجواء المناقشات تنامي التأييد للكوتا النسائية، ولا سيما أن الندوة استمعت إلى عدد من الشهادات لنساء ورجال باتوا يقفون إلى جانب الكوتا النسائية كحل مؤقت لا بديل عنه لضمان التمثيل النيابي المناسب للنساء، فيما كانوا يعارضونها قبل ذلك. واختتمت الندوة اعمالها بمائدة مستديرة استهدفت التوصل إلى خطة عمل لدعم فرص المرأة في الوصول إلى البرلمان. وأسفرت المائدة المستديرة عن تشكيل لجنة كلفت بوضع خطة العمل والآليات المناسبة لتنفيذها.

على ضوء توصيات المائدة المستديرة لندوة المرأة الاردنية وقانون الانتخاب، تم تشكيل ما عرف «بالتحالف النسائي»(١) في اواسط عام ١٩٩٦ من ممثلات الهيئات والجمعيات النسائية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة وشخصيات نسائية مستقلة بهدف تنسيق الجهود وتشكيل جماعة ضغط لبحث سبل وآليات زيادة وتطوير مشاركة صحيحة وعادلة للمرأة الاردنية في الانتخابات القادمة.

وقد بدأ التحالف نشاطه بدعوة سائر الهيئات والشخصيات النسائية للتشاور واقرار برنامج العمل الذي تبنى المطالبة بتخصيص ٢٠٪ من مقاعد البرلمان للنساء، والتوجه لمخاطبة أصحاب القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية ثم التحضير لمقابلة الملك. وتم اللقاء مع رئيسي مجلسي النواب والاعيان اللذين أبديا استعدادهما للتعاون، ولكنهما طالبا بمزيد من الايضاحات لمفهوم الكوتا ومقترحات محددة لتطبيقه. كما سلمت مذكرة التحالف إلى رئيس الوزراء.

"تجربة التمثيل النسائي في عدد واسع من برلمانات العالم تؤكد اهمية التمييز الايجابي لصالح المرأة بما يتفق واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة"

وعقد التحالف في تلك الآونة سلسلة من الاجتماعات شارك في حضورها في المراحل الاولى العديد من الاتحادات والهيئات النسائية والشخصيات المستقلة. كما قام التحالف بمخاطبة الجهات المسؤولة من أجل طلب التمويل لنشاطاته. وتم تشكيل لجنة من رئيسات الاتحادات النسائية لمقابلة رئيس الوزراء لهذا الغرض، لكن اللجنة لم تقم بما هو مطلوب منها.

وتلا ذلك أن دبت «الخلافات» فى أوساط الحركة النسائية بشأن موقع «التحالف النسائي» ومكانته لا سيما وأن «التحالف» لا يمثل اطاراً قانونياً مرخصاً، وهو ما عرضه إلى تدخل بعض الجهات الحكومية التي لم تكن تنظر نظرة ايجابية لتحركه، مما شل قدرة التحالف النسائي على مواصلة نشاطاته، وانتهى وجوده (٢).

وكانت الساحة النسائية تشهد خلال ذلك الوقت مساراً آخر ساهم في تعميق الوعي بأهمية تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وذلك باللجوء إلى تعيين عدد واسع من السيدات في اللجان البلدية عشية الانتخابات البلدية لسنة ١٩٩٥، والتي جرت لاول مرة في جميع البلديات في اليوم نفسه. فبمبادرة من الاميرة بسمة، وافقت السلطات المحلية على تعيين ٩٩ سيدة ضمن مجموع اللجان البلدية التي شكلت بغرض التهيئة لانتخابات المجالس البلدية ورؤسائها. وجاءت هذه الخطوة في سياق زيادة الاهتمام المحلي بقضايا المرأة إبان مؤتمر بكين ومبادرة الاميرة بسمة إلى انشاء تجمع للنساء باسم «تجمع لجان المرأة الوطني الاردني» الذي امتد حضوره ليشمل جميع محافظات المملكة.

وفي هذه الاجواء ترشحت عشرون سيدة للانتخابات البلدية التي جرت في تموز، وفازت منهن واحدة برئاسة إحدى البلديات، فيما فازت تسع أخريات بعضوية عدد من المجالس البلدية.

وحيث أن قانون البلديات يبيح لمجلس الوزراء تعيين اثنين اضافيين لأعضاء المجالس البلدية المنتخبين، فقد استجاب مجلس الوزراء لطلب الاميرة بسمة بتعيين (٢٣) سيدة في عدد من المجالس البلدية.

وشجعت هذه التجربة العملية المزيد من النساء على ترشيح انفسهن في الانتخابات البلدية التي جرت في تموز ١٩٩٩ ، حيث بلغ عدد المرشحات (٤٣) سيدة، إلا أنه لم تنجح منهن سوى ثماني سيدات بعضوية المجالس.

ونتيجة كل ما سبق يمكن القول أن فكرة تخصيص نسبة معينة من مقاعد مجلس النواب للتنافس الحر عليها بين المرشحات من النساء، اكتسبت انصاراً جدداً واتسع نطاق الهيئات والجمعيات النسائية التي تبنت الفكرة وأصبحت جزءاً من برنامج عملها. كما يلاحظ أن موضوع الكوتا النسائية بات موضوعاً رئيساً يطرح في سائر الندوات واللقاءات التي تبحث في قضايا المرأة أو قانون الانتخاب.

ويمكن الاستشهاد بنتائج اثنين من استطلاعات الرأي التي تناولت موضوع الكوتا النسائية: الاول نظمه مركز الدراسات الاردنية في جامعة اليرموك في شهر تشرين الاول عام ١٩٩٧ على عينه وطنية من ٢٨١١ فرداً،

النساء العربيات، هموم واحدة

بهدف معرفة توجهات الافراد نحو الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ ومدى موافقتهم على وجود كوتا نسائية، فأظهر أن ٤٥,٤٪ من المبحوثين ايدوا تخصيص كوتا للنساء، بينما عارضها ٤٤,١٪ منهم. والثاني اجرته جريدة العرب اليوم في شهر تموز ١٩٩٩، فأظهر أن ٦٢,٧٪ من المبحوثين أيدوا تخصيص كوتا للمرأة لفترة مرحلية.

ومع أن هذه الارقام تبدو مرتفعة بعض الشيء إلا أنها تعكس على الاقل تأييداً متنامياً للكوتا النسائية كمدخل لتذليل العقبات أمام التمثيل النيابي للمرأة، ولو لفترة زمنية محددة حتى يصبح وجود المرأة في البرلمان أمراً واقعاً يتقبله المجتمع الاردني.

الاستخلاصات

١- تلقت المرشحات لانتخابات الاردن النيابية لسنة ١٩٩٧ دعماً مهماً من قبل اللجان والمراكز النسائية التي تقع ضمن اشراف الاميرة بسمة، وكذلك من قبل عدد من المنظمات النسائية ومراكز البحث. ووفرت العديد من المؤسسات المانحة دعماً مادياً لدعم البرامج التدريبية والحملات الانتخابية للمرشحات، مما وفر فرصاً معقولة لنجاح عدد من المرشحات. إلا أن مناخ المقاطعة السياسية للانتخابات قلص عدد المرشحات الكفؤات، وأثر بالتالي على فرص النجاح الفعلية. علماً بأن اثنتين من المرشحات حققن نتائج طيبة: الاولى، توجان فيصل البرلمانية السابقة التي كان ترتيبها الرابع عشر في المملكة على صعيد نسبة الاصوات التي حصلت عليها إلى مجموع اصوات المقترعين في دائرتها. والثانية: املي نفاع عضو قيادة الحزب الشيوعي الاردني التي جاء ترتيبها ضمن اعلى اصوات أول ٨٠ مرشحاً بالمقياس نفسه.

٢- حققت قوى المجتمع المدني الطليعية التي حملت لواء الدعوة لتخصيص نسبة من مقاعد مجلس النواب للنساء انجازاً كبيراً في غضون ست سنوات بأن جعلت فكرة الكوتا النسائية مقبولة لدى قطاع واسع من المجتمع. وبرغم بعض اشكال التنافس التقليدية بين الاتحادات والجمعيات النسائية بشأن دور كل منها في اوساط الحركة النسائية في الاردن، إلا أنه يمكن القول بأن الكوتا النسائية باتت تشكل واحداً من الشعارات التي تساهم في توحيد عمل الحركة النسائية بعد أن اكتشفت في ثلاث دورات انتخابية متتالية صعوبة وصول المرأة إلى البرلمان في ظل الشروط القانونية والظروف المجتمعة القائمة. وربما تشكل مراهنة بعض النخب النسائية على الارادة السياسية للقصر في دعم الكوتا النسائية احد العناصر التي تضعف توجه الحركة النسائية ومعها منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة إلى العمل المنتظم كجماعة ضغط منسجمة.

> ❝ في انتخابات ١٩٩٧، كان ترتيب توجان فيصل (١٤) واملي نفاع دون الـ (٢٠) في المملكة على صعيد الاصوات التي حصلت كل واحدة منهما عليها قياساً بمجموع الاصوات في دائرتها ومع ذلك لم يحالفهما النجاح ❞

ذلك أن القوى المحافظة في الدولة، والتي تمسك بمفاتيح الحل والربط، تشكل عائقاً كبيراً أمام الكوتا النسائية، وقد يثني ذلك، القصر عن الاقدام على الخطوة المأمولة لتجنب استفزاز القوى المحافظة، مما يشير إلى أن مشوار تعزيز التمثيل السياسي للمرأة ما زال شاقاً، ويستدعي تواصلاً في الجهد وتعبئة الرأي العام من منطلق ان مشاركة المرأة هي في الجوهر مسألة تدخل في صلب التنمية الوطنية الشاملة، وتهم الرجل تماماً كما تهم المرأة.

٣- توجد عقبات قانونية تعطل انخراط الجمعيات النسائية المسجلة في وزارة التنمية الاجتماعية، وعددها حوالي ٧٠ جمعية، في نشاط ملموس لصالح تطوير المشاركة السياسية للمرأة، اذ يعد هذا النوع من النشاط بمثابة عمل سياسي محظور، ولا سيما إبان الحملات الانتخابية، حيث يحظر على هذه الجمعيات تنظيم الندوات الانتخابية أو الدعاية الانتخابية لصالح المرشحات. وهذا يعني أن الحركة النسائية معنية بالعمل الجاد لتعديل قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٦٦ الذي تعمل بموجبه بالقدر الذي هي معنية بالعمل لاقرار الكوتا النسائية.

٤- تواجه الاحزاب في الاردن صعوبات بالغة في تأمين الفوز لمرشحيها في الانتخابات النيابية بسبب تخلف قانون الانتخاب والمكانة الهامشية التي تحتلها في الحياة السياسية، ولذا فانها لا تستطيع ان توفر فرصاً مناسباً للمرأة للوصول إلى البرلمان.

واذا كانت الحركة الاسلامية لا تواجه العقبات نفسها على صعيد تأمين فوز مرشحيها بعدد مهم من مقاعد المجلس النيابي، فإن وصول المرأة إلى قبة البرلمان لا يشكل أولوية بالنسبة لها، علماً بأنها فازت بثلاثة وعشرين مقعداً في انتخابات عام ١٩٨٩ وبستة عشر مقعداً في انتخابات عام ١٩٩٣ من اصل ثمانين مقعداً، الامر الذي يؤكد على أن فوز المرأة بعدد مناسب من مقاعد البرلمان في المدى المنظور يتوقف على اقرار تعديل على قانون الانتخاب يخصص لها نسبة معينة من المقاعد تتنافس عليها النساء فقط.

المراجع:

١-**المرأة الاردنية والعمل السياسي**، احمد عرفات (محرر)، دار سندباد للنشر، عمان، ١٩٩٣.

٢- **المرأة الاردنية وقانون الانتخاب**، حسين ابو رمان (محرر)، دار سندباد للنشر، عمان، ١٩٩٦.

٣- نتائج دراسة مشاركة المرأة في الانتخابات النسائية ١٩٩٧ «ناخبة ومرشحة»، مركز الاميرة بسمة لشؤون المرأة.

٤-**المرأة الاردنية بين الماضي والحاضر**، مركز الاميرة بسمة لشؤون المرأة، عمان، ١٩٩٩.

٥-**دليل المرأة الاردنية في الحياة العامة والسياسية**، مركز الكتبى للبحوث والتدريب، عمان، ١٩٩٦.

٦- وليد حماد، ورقة عمل: المرأة الاردنية وانتخابات ١٩٩٧، ورشة **الدراسات الانتخابية العربية**، ١٩٩٨، مركز الاردن الجديد للدراسات، عمان.

٧- نادر سعيد، **النساء الفلسطينيات والانتخابات**، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، ١٩٩٩.

٨- مقابلة مع السيدة خديجة حباشنة عضو لجنة التحالف النسائي، عمان، بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٩.

صبحية المعاني د. علياء ابو تايه عضوتا مجلس الاعيان الحالي

فكر

الحزب السياسي عند انطونيو غرامشي

(١ – ٢)

ناصر احمد كامل*

مقدمة:

انطونيو غرامشي، احد اكبر المفكرين الذين عرفتهم ايطاليا ومن المع شيوعيي اوروبا كلها ابان ذروة ازمتها الفكرية – السياسية في مطالع القرن المنصرم. شخصية فذة لها حضورها المتميز في اغلب المواقع ومن القلائل الذين جسدوا فكرهم عملاً يومياً دؤوباً اتحدت لديه المعرفة النظرية بالخبرة العملية وانصهرتا معاً خالقة بذلك مفكراً وقائداً سياسياً كبيراً كانت اهم ثماره تأسيسه للحزب الشيوعي الايطالي في عام ١٩٢١ .

اذا كانت الاحزاب الماركسية والانظمة الشيوعية الكبرى قد شهدت – منذ عقدين– انهياراً وافلاساً مدوياً على الصعد النظرية والعملية فيمكننا القول بان ذلك يعود وبالدرجة الاولى الى افتقارها لاشخاص متميزين من طراز انطونيو غرامشي، قادرين – في الوقت المناسب – على طرح وصياغة الاسئلة الاساسية الكبرى واستبصار الواقع العملي من خلال منظومة فكرية قابلة للتطوير المستمر والفعال وقادرة على مد اواصر اللحمة الحقيقية مع هذا الواقع وبالتالي العمل على نقل النشاط الانساني المتميز الى مصاف السيادة التامة وتحقيق وحدة العالم والانسان وتخليصه من جميع صور ضياعه وتشييئه والتي تتجلى في سيطرة المنتجات على المنتجين او في الالغاء الوهمي لهذه الشيئية بتأويل للعالم يعطى كبديل لتغيير جذري له.

لقد استهدف غرامشي عبر سني حياته (١٨٩١ – ١٩٣٧) تقويض ونقد النزعة الميكانيكية في الحركة الاشتراكية الديمقراطية والتي آلت الى شكل من اشكال الاقتصادوية الحتمية والايديولوجية [١] ولذا فقد اتسم نشاطه النظري بالسمة السجالية بالدرجة الاولى جاعلاً من نقد اعمال الماركسيين من امثال بوخارين وبليخانوف وانجلز وتروتسكي[٢] وبعض المفكرين المثاليين والفوضويين من امثال بنداكت كروتشي وجورج سوريل ودي مان[٣]، نقطة انطلاق اساسية لتبديد اوهام هذه النزعات التبسيطية والفوضوية نازعاً عنها كل صلاحية ممكنة في العمل السياسي المباشر. وكانت النتيجة هو ان وجد نفسه بحاجة ماسة لاعادة مصالحة طرفي النشاط السياسي – اي النظرية والممارسة– والدخول في سجال طويل مع الرموز الحزبية والسياسية والثقافية انطلاقاً من اعتماده على هذه الوحدة كمحور ومركز ارتباط استراتيجي لتحليلاته ناقلاً بذلك الفلسفة الماركسية الى مصاف فلسفة «البراكسيس» Praxis بالاضافة الى اعادة مناقشته لمفاهيم الدولة والهيمنة والبنى الفوقية بتوسط المجتمع المدني كمعطى بالغ الاهمية في المعادلة العامة للنشاط الاجتماعي الانساني.

ويمكننا القول ان انجازات غرامشي قد ظهرت على ثلاثة صعد اساسية هي:

١– الصعيد السياسي: من خلال تحقيق الوحدة بين العفوية والقيادة الواعية (فيما يخص حركة المجالس العمالية والنقابية) واعادة صياغة العلاقة بين الحزب والجماهير وبين القيادة والقاعدة عبر توسط مفهوم المثقف العضوي حيث ان الحزب = التثقيف = المثقف الجماعي، اي الحزب بوصفه مثقفاً جماعياً.

٢–الصعيد النظري: ان التعارض بين النظرية المعاصرة ومشاعر الجماهير العفوية قد تحدث في احدى مراحل النشاط السياسي، الا انه يجب ان يفهم ذلك على انه تعارض كمي وليس تعارضاً نوعياً مما يعني امكانية تحقيق ارتباط الماركسية بالحكمة الشعبية حيث يمكن للاولى استيعاب الثانية وتجاوزها في الوقت ذاته.

مختارات من فكر غرامشي

٣– الصعيد الثقافي: يمكن تقييم المثقفين اعتماداً على مقدرتهم على – او عجزهم عن – ان يرتبطوا بالجماهير الصاعدة، فاذا تمكنوا من ذلك كانوا مثقفين عضويين والا فانهم مثقفون مزيفون.

الحزب السياسي: تشكله، اعضاؤه، دوره

تتعدد المداخل المستخدمة في دراسة الاحزاب السياسية كأن تكون تاريخية، بنائية، سلوكية، وظيفية نظامية، ايديولوجية، طبقية، اقتصادية. الا ان غرامشي – وبألمعية منقطعة النظير – يستخدم هذه المداخل جميعها وبمهارة عالية جداً دون ان يقع في فخ الاحادية او الحتمية او الديماغوجية الثورية، وهذا الاستخدام يرهنه غرامشي دائماً لصالح المستوى التحليلي الذي ينوي تبديد اوهامه واخطاءه سواء كان ذلك بالنسبة للطروحات الماركسية الكلاسيكية (الاقتصادوية – الايديولوجية) او بالنسبة للطروحات الليبرالية المثالية والفوضوية. وهذا جلي مثلاً عندما يتكلم عن الغاية او الهدف من تأسيس الاحزاب وتشكيلها حيث يذهب مذهباً وظيفياً بنائياً ذا قوة نقدية تهدم القديم وتشيد الجديد. في حين انه عندما يتكلم عن آليات تشكل هذه الاحزاب فانه يطرق وبقوة الناحية العلائقية لمجموعة القوى الواجب توافرها في خضم صيرورة تشكل الحزب وصفات عناصره ودورها. والجدير بالملاحظة، هو ان غرامشي لا يحاول البقاء في مستوى معين من تحليلاته هذه، بل هو يرتفع ويهبط تبعاً للمنظور الذي يحاول من خلاله رؤية الاشياء واستبصارها والوقوف على ما هو جوهري فيها، فهو مثلاً عندما يفرد جزءاً خاصاً عن انواع الاحزاب وادوارها يقفز مباشرة للحديث عن الكيفية الخاصة الواجب اتباعها في كتابة تاريخ الحزب مما يجعل القارئ في حيرة من امره حول مسوغات هذا الحديث المفاجئ، الا انه وبطريقة غير مباشرة يحاول التأشير على قضية فائقة الاهمية، وهي مرتبطة جوهرياً بحديثه عن انواع الاحزاب من جهة الوهم التاريخي الذي حملته الاحزاب الديكتاتورية حول دور النخب في تشييد الاحزاب واثر ذلك في اشاعة أجواء سلبية في العلاقة مع محيطها الاجتماعي ومجموع الطبقات التي يتألف منها المجتمع.

*ناصر احمد كامل، باحث في مركز الاردن الجديد، ومنسق برنامج الدراسات الاجتماعية والسياسية.

بالطبع كان ذلك قد وفر لغرامشي قدرة جيدة على تجديد الجانب النظري وبعث الهمة في الجانب العملي دون اي ثنائية تقسم الوجود والانسان. وقد ظهر ذلك من خلال اضفاء الاهمية الاستثنائية للمثقف وعلاقته في بناء الاحزاب، او من خلال تصحيح مسار الفهم الجدي للبنية والبنية الفوقية والتي سمحت له باعادة صياغة مفهوم الهيمنة والسلطة وبالتالي ايجاد موقع متميز للمجتمع المدني في منظومة تقاسم السلطة فيما بين الدولة والمجتمع ككل.

سيكون لزاماً علينا في سبيل بسط وتوضيح طروحات غرامشي حول الحزب السياسي تدارك ثلاثة مستويات في غاية الاهمية، كان غرامشي انذاك قد ربطها جدلياً في خضم بحثه وتنظيراته حول الحزب السياسي وهذه المستويات الثلاثة هي:

١- الحزب السياسي وعناصر تشكله:

> « .. صحيح ان «الاحزاب» ما زالت حتى الان هي الطريقة الاكثر ملاءمة لصناعة القادة والقدرة على القيادة» انطونيو

منذ البداية يدرك غرامشي جيداً بأن الحديث عن الحزب السياسي بعناصره وادوات تشكيله لن تأتي من باب المهارة والخبرة الحزبية العملية، بل تتطلب ادراكاً وتجريداً عالياً للخطاب السياسي ككل، من حيث ان الاخير – من وجهة نظر غرامشي – هو مدخل اساسي ومبدئي لدراسة الاحزاب. ومذاك يشرع غرامشي في البحث عن مبادئ علم السياسة وعن مقومات نشوئه، او بعبارة اكثر وضوحاً: ماذا يفترض في علم السياسة لكي يتأسس كعلم وبالتالي تكون له المقدرة على دراسة هذا الميدان الخطر من الحياة الاجتماعية؟ «انه مبدأ الوجود الفعلي للحكام والمحكومين والرؤساء والمرؤوسين وكل علم السياسة وفنها يعتمدان على هذه الحقيقة الاولية التي لا يمكن التخلي عنها (٤)».

من جهة اخرى سيكون عبثاً الحديث عن ظروف نشأة هذا الانقسام وهذا التراتب او عن طبيعة العمل الواجب تنفيذه للتقليل من تأثير هذه الحقيقة والغائها، لان هذا الحديث وهذا العمل وان كان مشكوك فيه الى درجة كبيرة، سيكون من نصيب موضوع آخر لا يمكن ان يكون موضوعاً لدراسة الحزب السياسي.

هنا نجد اشارة في غاية الاهمية لاولئك –الرومانسيين– والذين ينجرحون لاقل تراتب ولاقل تقسيم يؤدي الى هيمنة ما، انطلاقاً من مقولة التساوي المطلق لاعضاء المجتمع الانساني في ضرورة ازالة كل اشكال الاستغلال التي تأتي من الانسان لاخيه الانسان.

بالطبع يحتوي هذا المنطق على قوة انفلات واضحة من معطيات الواقع العملي او بالاحرى، يمثل نوعاً من الانهزامية اتجاه معضلات هذا الانقسام وهو ما يتعارض مع منطلقات غرامشي التي تتوخى دائماً الحرص على حرارة العلاقة ما بين النظرية والممارسة او الفكر والواقع حيث يؤكد « .. يجب ان يكون واضحاً ان التقسيم الى حكام ومحكومين، وان كان يرجع في التحليل الاخير الى تقسيم للمجموعات الاجتماعية، هو شيء موجود، باعتبار ما هو قائم، حتى ضمن نفس المجموعة المتجانسة اجتماعياً»(٥).

امام هذه الحقيقة وهذا المبدأ يحاول غرامشي النظر الى حل مشكلات هذا الانقسام وما يترتب عليه في صميم الفعالية الاجتماعية، ومن اجل ذلك يشرع بطرح الاسئلة الكبرى: كيف تعمل القيادة بطريقة اكثر فاعلية؟ وكيف يمكن تحضير افضل القادة؟ «حيث هذا على وجه الدقة، هو الفصل الاول من علم وفن السياسة»(٦).

لا نجافي الصواب فيما لو اثنينا على حجم الذكاء الذي يتمتع به غرامشي، فهو عبر هذا المدخل يمهد الطريق لبحث اشكالية العلاقة ما بين الحكام والمحكومين وما بين الرؤساء والمرؤوسين، لان «هذه بالذات هي الارضية التي تقع فيها الاخطاء الاكثر خطورة، اي التي يظهر فيها العجز الاكثر اجراماً والاصعب تقويماً»(٧)، وهي الارضية التي تسمح بازدهار القيادات البيروقراطية والديكتاتورية بكل انواعها واشكالها، ولان الاخيرتين تعتبران الانقسام الى حكام ومحكومين امراً مبدئياً فان الطاعة تصبح لديها امراً من باب تحصيل الحاصل وسيكون من العبث بالنسبة لها اثبات مسوغاتها وضرورتها وعقلانيتها.

> – يجب ان نرى كيف تجري القيادة بالطريقة الاكثر فعالية؟ وكيف يمكن تحضير افضل القادة؟ حيث ان هذا بالضبط، هو الفصل الاول من علم وفن السياسة.
>
> – ان العلاقة ما بين الحزب السياسي وجماهيره او ما بين قادته وقاعدته لن تكون بالاتجاه الصحيح بدون توسط المثقف العضوي.

ان الطاعة من قبل المحكومين لا يمكن ان تطلب دون تحديد الطريق الواجب اتباعها، ودون الدخول بتوضيح ملابسات وضرورات كل امر، وهذا بالتحديد ما يجعل التضحيات القادمة والمحتملة مقبولة – ويمكن الدفاع عنها – من قبل المحكومين.

ان ما يحاول غرامشي توضيحه من خلال مطلب الاقناع والاقتناع حتى داخل المجموعة المتجانسة، هو اولاً: تجنب البيروقراطية والديكتاتورية، وثانياً: خلق الحزب العضوي عبر تفاعل صميمي وجوهري بين قياداته وقاعدته تمهيداً لخلق الدولة الاقل ضرراً وعسفاً.

ولكي يجيب غرامشي على سؤاله الاساسي: حول العناصر الاساسية الواجب توافرها لكي يوجد الحزب فانه يحاول مجابهة ثلاث معضلات اساسية يعتبر حلها او تفسيرها مدخلاً اساسياً لادراك مقومات وجود الحزب السياسي، وهذه المعضلات الثلاث هي، اولا: ما هو الحزب السياسي؟ حيث يقرر انه «ذلك الذي ينوي تأسيس نوع جديد من الدولة» (٨)، انطلاقاً من انتفاء ضرورة البطولات الفردية التي دعا اليها سابقاً مكيافيلي في كتابه (الامير) في سبيل توحيد ايطاليا واقامة الدولة الوحدوية الكبرى. ثانياً: دور وآليات عمل الاحزاب التقليدية والتي تتراوح ما بين حزب مطلق السلطة يقوم بالوظيفة التقليدية التي تقوم بها مؤسسة التاج في ظل الانظمة الكلية والشمولية، او الاحزاب الدستورية التي تعمل في ظل الصيغة الدستورية القائلة (ان الملك او رئيس الجمهورية يملك ولا يحكم)، «حيث ان هذه الصيغة ما هي الا تحايل قانوني للاسس العامة لمبدأ الوصاية على وحدة الدولة، اي لموافقة المحكومين على اعمال الدولة بغض النظر عن التركيب الشخصي والحزبي للحكومة»(٩). ثالثاً: موقع نشاط الحزب السياسي من حركة الدولة الكلية بوصفه ممثلاً لجماعة اجتماعية، لها اصدقاؤها والمتعاطفون معها ومعارضوها واعداؤها، مما يتطلب اعادة النظر بطريقة تدوين تاريخ

الحزب السياسي وذلك «لان كتابة تاريخ حزب ما تعني كتابة التاريخ العام للبلد من وجهة نظر مونوغرافية ليس الا، لابراز مظهر مميز فيه، ويكون للحزب معنى وثقل اكبر او اصغر بمقياس ما ادى نشاطه، اكثر او اقل، الى التأثير في ذلك البلد وتحديد مساره» (١٠)

هكذا بالحس العملي المرادف لقدرات تجريدية عالية، استطاع غرامشي تعريف الحزب السياسي انطلاقاً من غايته ومقارنته بالادوار التي تتخذها الاحزاب التقليدية سواء في شكلها الكلي او الدستوري، واخيراً علاقة هذا الحزب بالصيرورة الاجتماعية ككل من حيث كونه بؤرة التغيير ووقوده، وهو في ذلك يمهد للحديث عن العناصر الواجب توافرها لكي يوجد الحزب السياسي. والممتع في الامر ان غرامشي سينتقل الى موقع آخر ويرتكز على منظور آخر يجعلان من غرامشي مفكراً اقرب الى عالم الكيمياء منه الى عالم السياسة، وهذا يبرز من خلال تأكيده على ضرورة توافر ثلاث مجموعات من العناصر لكي يكون بامكان الحزب السياسي ان يوجد.

وهذه العناصر هي:

١- عنصر منتشر: ويقصد به غرامشي مجموعة من الرجال العاديين والمتوسطي الثقافة يمتلكون احساساً عالياً بالانضباط والاخلاص، والمقصود بنعت (المنتشر) هو توزعهم الاولي في ثنايا المحلول الاجتماعي، وهم حاصل الفعالية الاجتماعية في سياق ظرفها التاريخي المحدد، وبعبارة اكثر وضوحاً فإن التفاعل او الصيرورة الاجتماعية قد ولدت هذه العناصر في الوقت الذي جعلت منها عناصر مشتتة بسبب تركز الفعالية باتجاه العناصر التقليدية، وبالتالي فهم في هذه اللحظة، محدودون بدائرة ضيقة وعديمي الفعالية السياسية وبلا نتائج.

٢- العنصر الصاهر الاساسي: اي القادة بالمعنى السياسي البحت، والذين يمتلكون امكانية مركزة وتكثيف العنصر المنتشر على المستوى القومي والوطني، وبالتالي ستكون مجموع القوى التي لو تركت كما هي (منتشرة ومشتتة) صفراً. في حين ان العنصر الصاهر سيجعلها فاعلة وقادرة، وغرامشي يوضح بدقة كيفية الصهر والمركزة هذه باعتبارها عنصراً ابداعياً، اي بوصفها خالقةً لاشكال من التنظيم جديدة وباتجاه خطوط قوى جديدة.

٣- عنصر وسيط، اي آصرة ربط بالمعنى الكيميائي تجمع القوتين السابقتين، والتي بدونها لن يكون معنى للعنصر المنتشر ولا للعنصر الصاهر، ودور هذا العنصر الوسيط هو ربط الاول بالثاني، من حيث استعداد الاول للانضباط والاخلاص – اي الارتباط – واستعداد الثاني لابداع الاشكال التنظيمية. وبمعنى اكثر وضوحاً فإن العنصر الوسيط هو المثقف الذي يقوم بتأمين اتصال العنصرين السابقين لا جسدياً فحسب، بل ايضاً يؤمن الاتصال الوجداني والفكري ايضاً.

اما فاعلية الحزب فتعود بالدرجة الاولى الى نسب هذه العناصر الثلاثة حيث ان «هناك لكل حزب نسباً محددة بين هذه العناصر الثلاثة، ويمكن الوصول الى اقصى حدود الفاعلية عندما تتحقق هذه النسب المحددة» (١١).

بعد ذلك ينتقل غرامشي الى مناقشة وظيفة الحزب السياسي انطلاقاً من نقده لظاهرتين تلازمان الاحزاب السياسية المعاصرة وهما: ظاهر غرور الحزب، وظاهرة حماية الحزب للنظام السياسي القائم.

فظاهرة غرور الحزب كما يؤكد غرامشي اسوأ بكثير من ظاهرة غرور الامم، وذلك لان الحزب لا يمكن ان يوجد بقوته الذاتية في حين ان الامم لا يمكنها الا ان تكون موجودة وبالتالي يجب احتقار غرور الحزب واستبدال الغرور بالوقائع الملموسة ومن يستبدل الوقائع بالغرور، او يجعل من السياسة غروراً لا مجال الا للشك بعدم جديته» (١٢).

اما ظاهرة قيام الحزب بوظيفة حماية النظام السياسي والقانوني القائم، فانه يجب دراسة هذه الظاهرة انطلاقاً من طبيعة هذه الوظيفة. فهل المحافظة تكون على نظام خارجي (قشري) غير جوهري وعميق للقوى الحية للتاريخ، ام انه يمارسها في اتجاه يميل الى الوصول بالشعب الى مستوى جديد من الحضارة.

الهوامش:

١- تعبير (اقتصادوية) يشير هنا الى ذلك التيار من الاحزاب الاشتراكية التي تؤكد على الربط السهل والمباشر بين القوى والحركات الاقتصادية ونتائجها السياسية، وكذلك فان تعبير (ايديولوجية) يشير الى المغالاة في تقييم الافكار السياسية بالمقارنة مع القوى والحركات الاقتصادية.

٢- تروتسكي (١٨٧٩ – ١٩٤٠) سياسي روسي كثيراً ما وجد نفسه على خلاف مع الحزب البلشفي الذي انتهى بالانتساب اليه وبان أصبح من ابرز قادته، ولكنه وبسبب موقفه المتشكك بامكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد فقد طرد من الحزب وارسل الى المنفى ولكنه هرب الى المكسيك حيث اغتيل هناك.

اما جورج بليخانوف (١٨٥٦ – ١٩١٨) فهو من اوائل الماركسيين الروس، التحق بالمناشفة عام ١٩٠٣ وظل يناصب البلاشفة العداء حتى موته، وكان لينين قد دخل في حوار نقدي عنيف لافكاره.

٣- بنداكت كروتشي Benedetto Croca (١٨٦٦ – ١٩٥٢) مفكر وفيلسوف ايطالي، مؤلفاته تغطي المواضيع الفلسفية والتاريخية والاقتصادية والنقد الادبي، كان مركزاً لانبعاث المثالية والنيوهيغلية وللصراع ضد الوضعية وضد عتق الثقافة الايطالية، اثار اهتمام غرامشي الذي عارضه في الكثير من النقاط.

اما جورج سوريل (١٨٤٧ – ١٩٢٢) فهو صحفي ومحرض سياسي فرنسي، كان المنظر الرئيسي للنقابة الفوضوية التي كانت ترى في النقابة الاداة الوحيدة للنضال الطبقي، وترى في الاضراب العام السلاح الاساسي لاسقاط السلطة البرجوازية، وكان سوريل منظراً للعنف. اما دي مان De Man (١٨٥٥ – ١٩٥٣) فهو مفكر اشتراكي بلجيكي حاول بناء قاعدة اشتراكية جديدة تتعدى الماركسية وتقدم تفسيراً سيكولوجياً للحركة العمالية.

٤- **فكر غرامشي، مختارات**، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٧٦، ج٢، ص١٣.

٥- المصدر نفسه، ص١٤.

٦- المصدر نفسه، ص١٤.

٧- المصدر نفسه، ص١٤.

٨- انطونيو غرامشي، **الامير الحديث، قضايا علم السياسة في الماركسية**، ترجمة زاهي شرفات وقيس الشامي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٠، ص٤٣.

٩- المصدر نفسه، ص٤٤.

١٠- فكر غرامشي، المصدر السابق، ص١٩.

١١- المصدر نفسه، ص٢٣.

١٢- المصدر نفسه، ص٢٦.

اعداد: جمال الخطيب

محافظة معان.. آفاق التنمية والتحديث

● يشتمل هذا الكتاب على اعمال مؤتمر محافظة معان، آفاق التنمية والتحديث والذي نظم بالتعاون ما بين جامعة الحسين بن طلال ومركز الاردن الجديد للدراسات، ويضم بين دفتيه عشرة ابحاث حول تاريخ معان الحديث والموارد الطبيعية فيها، وكذلك الخصائص السكانية ومشكلتي الفقر والبطالة، كما يضم دراسات مسحية متخصصة وتقارير حول قطاع الفوسفات والبنية التحتية والخدمات والنقل.

يقع الكتاب في ٣٣٨ صفحة من القطع المتوسط.

تنمية اقليم الجنوب

● اشتمل هذا التقرير على عرض شامل لاعمال مؤتمر تنمية اقليم الجنوب الذي نظم بالتعاون ما بين مركز الاردن الجديد للدراسات ومركز دراسات الجنوب «جامعة مؤتة» وبدعم شركات البوتاس والفوسفات والاسمنت. ويتضمن التقرير عرضاً عن ٢٢ ورقة عمل اعدها عدد من الاكاديميين والمتخصصين، وهي تبحث في الموارد الطبيعية والثروات المعدنية والامكانات الاقتصادية والسياحية والمشكلات والمعوقات التي تواجه الاقليم. يقع الكتاب في ٦٢ صفحة من القطع الكبير يتضمن ملحقاً باللغة الانجليزية.

خصخصة قطاع الاعلام في الاردن

● يتضمن هذا الكتيب اعمال حلقة نقاشية نظمها المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية، الذراع الاقتصادي لمركز الاردن الجديد، وقدم خلالها د. طالب الرفاعي وزير الاعلام (آنذاك) ورقة العمل الرئيسية والتي تناولت موضوع خصخصة الاعلام وعملية الانتقال بالاعلام الى الاستثمار الصناعي وما يرافق ذلك من تحديات.

يقع الكتاب في ٨٦ صفحة من القطع الصغير، وتتضمن ملخصاً باللغة الانجليزية.

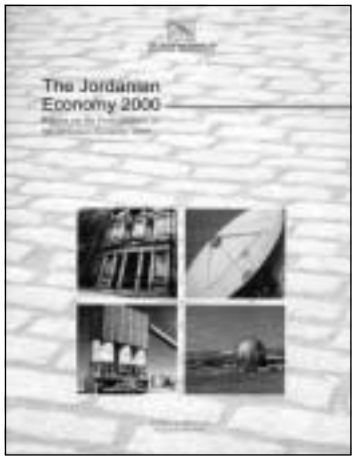

حالة الاقتصاد الاردني ٢٠٠٠

● تقرير يرصد اداء الاقتصاد الاردني لعام ٢٠٠٠ ومؤشراته الكلية والقطاعية، واثر السياسات النقدية والمالية، والمشكلات ذات الصلة بالابعاد الاجتماعية للسياسات الاقتصادية، بالاضافة الى «كرونولوجي» بأهم الوقائع الاقتصادية لعام ٢٠٠٠، والتشريعات الاقتصادية، وملحق احصائي.

صدر الكتاب باللغتين العربية والانجليزية، وتقع النسخة العربية في ١٤٨ صفحة، والانجليزية في ٧٨ صفحة من القطع الكبير.

دورة تدريبية حول بناء القدرات:

نحو مؤتمر جوهانسبيرغ ٢٠٠٢ للتنمية المستدامة

اعداد: امل الدبابسة

عقد في الفترة ١٨– ٢٦ أكتوبر / تشرين الاول ٢٠٠١، برنامج تدريبي في القاهرة ضمن مشروع بناء القدرات، نحو القمة العالمية للتنمية المستدامة والتي من المقرر عقدها في شهر ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، في مدينة جوهانسبيرغ – جنوب افريقيا. وشارك في البرنامج التدريبي عدد من النشطاء الشباب في الحقل البيئي ممثلين عن جمعيات اهلية عاملة في مجال البيئة والتنمية، ينتمون الى ثماني دول عربية من بينها الاردن.

تضمن البرنامج التدريبي حلقات عمل ومناقشة أوراق بيئية مختلفة وبحث مشاكل بيئية في البلدان العربية والطرق الامثل لحلها.

وقد ركز البرنامج التدريبي على ابراز مفهوم التنمية المستدامة، وعناصرها والمعوقات التي تحول دون الوصول إلى تنمية مستدامة في الوطن العربي. وقد تعرف المشاركون على الاتفاقيات العالمية التي تدعو الى الوصول للتنمية المستدامة وإلى دور منظمات الامم المتحدة في دعم البيئة والتنمية المستدامة. وناقش المشاركون سبل التوصل لحلول المشاكل البيئية الرئيسية التي تواجه الدول العربية حيث تم طرح مشكلة المياه العذبة وندرتها، الفقر والبطالة واثرهما على التنمية المستدامة، التصحر وتدهور الاراضي الزراعية، كما تم التطرق الى مشكلة نقص الوعي البيئي وضرورة الاهتمام بالاعلام البيئي لما له من دور في المحافظة على الموارد البيئية.

وقد شارك ممثلو الجمعيات غير الحكومية العربية العاملة في مجال البيئة في «الاجتماع الوزاري العربي التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة»، والذي عقد في مقر جامعة الدول العربية، في القاهرة، يوم ٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠١، كما شارك في الاجتماع عدد من المسؤولين وكبار الموظفين في منظمات التنمية والتمويل الدولية المسؤولين عن منطقة الشرق الاوسط.

وقد قام عدد من الوزراء العرب بطرح بعض الافكار والتطرق الى الاسباب التي تحول دون الوصول الى تنمية مستدامة في العالم العربي، وتوصل الحضور الى ان من اهم الاسباب لذلك هو « عدم التزام الدول الصناعية بمقررات قمة الارض حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو».

وقد خرجت هذه الاجتماعات بمجموعة من التوصيات والنتائج التي تتعلق بموقف الدول العربية من مؤتمر التنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبيرغ – جنوب افريقيا.

وقد قام ممثلو الجمعيات العربية غير الحكومية المشاركون في برنامج بناء القدرات باقتراح عدد من التوصيات التي تم طرحها في الاجتماع الوزاري العربي المشترك. وشارك من الاردن في الوفد الحكومي د. عبد الرزاق طبيشات وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، والسيد جواد الحديد وزير التخطيط (آنذاك)، والسيد فارس الجنيدي مدير عام المؤسسة العامة لحماية البيئة. وشارك د. إياد أبو مغلي مساعد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الاردن عن المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية والبيئة في الاردن، وشارك عن المنظمات غير الحكومية السيدة ليلى حمارنة من جمعية النساء العربيات.

اما الوفد الشبابي المشارك في البرنامج التدريبي والذي حضر الاجتماع الوزاري، فقد ضم أمل الدبابسة – مرصد البيئة الاردني/ مركز الاردن الجديد للدراسات، فادي شرايحة – الجمعية الملكية الاردنية للغوص البيئي، نضال المجالي– الكشاف البحري، هبه حنون – جمعية اصدقاء البيئة الاردنية، وعاصم ربابعة – الارض والانسان لدعم التنمية.

صورة تذكارية مع الوفد الحكومي

مرصد البيئه الاردني:

حفل استقبال بمناسبة صدور تقرير البيئة الاول

أقام مرصد البيئة الأردني في مركز الأردن الجديد للدراسات مساء يوم الأحد الموافق ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، حفل استقبال في فندق ديزإن في عمان، وذلك بمناسبة اطلاق التقرير السنوي البيئي الأول له حول "« حالة البيئة في الأردن ٢٠٠٠ – ٢٠٠١»، وحضر الحفل عدد من السفراء وممثلو عدد من الوزارات والاكاديميين ورؤساء المنظمات العاملة في مجال البيئة وعدد من المهتمين والنشطاء في الحقل البيئي في الاردن. وتحدث في الحفل السيد هاني الحوراني مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات، حيث رحب بالضيوف وشرح مراحل اعداد التقرير. كما القت السيدة كيرستن ماس مديرة المكتب الاقليمي لمؤسسة هنريخ بل الالمانية كلمة عبرت فيها عن سعادتها بالانجاز الكبير الذي تحقق، وهو صدور التقرير السنوي الاول الذي يصف حالة البيئة في الاردن، فيما قامت الآنسة أمل الدبابسة منسقة مرصد البيئة الاردني بتقديم شرح مختصر حول محتويات التقرير ومصادر المعلومات والخرائط والاحصاءات التي يتضمنها، واشارت إلى امكانية التعاون بين المرصد وكافة الجهات المهتمة من أجل العمل على اصدار التقرير الثاني.

ويذكر أن تقرير حالة البيئة في الاردن هو التقرير الأول من نوعه في الأردن، وهو أول تقرير سنوي تصدره مؤسسة غير حكومية معني بتقييم الوضع البيئي في الأردن ويعرض بشكل شامل المشكلات والتحديات والسياسات البيئية. ويقع التقرير المعد باللغة العربية مع ملخص باللغة الانجليزية في ٢٥٠ صفحة ، ويتألف من ثلاثة أبواب تصف حالة البيئة في الأردن وأهم الأحداث والوقائع البيئية التي جرت في العام ٢٠٠٠، كما يقدم التقرير تعريفا بأهم المؤسسات والمنظمات العاملة في قطاع البيئة في الأردن.

جانب من حفل الاستقبال

آخر الكلام

لماذا يكرهوننا؟!

هاني الحوراني

في نوفمبر الماضي، وعلى مائدة الغداء في مركز ودرو ولسون الدولي في واشنطن سألتني السيدة التي قدمتني الى لقاء مع طائفة من المعنيين بالشرق الأوسط: لماذا يكره العرب امريكا .. الى هذا الحد؟ وكانت تشير بذلك الى هجوم ١١ ايلول / سبتمبر الذي استهدف نيويورك وواشنطن.

لم يكن السؤال جديداً أو مفاجئاً، لكنه مع ذلك، سؤال الساعة في الولايات المتحدة. ولا ادري ان كانت صاحبة السؤال تجهل شخصياً جذور العداء لامريكا ام كانت تحاول ان تفتح الباب امام الآخرين للاستماع الى وجهة نظر عربية تساعد على فهم الحالة التي صدمت المواطن الامريكي.

قلت للسيدة أولاً: ان العداء لامريكا ليس احتكاراً عربياً، ولا هي حالة استثنائية تقتصر على العرب، فمطالعة الصحف الامريكية نفسها تظهر كيف ان مظاهر الشماتة بامريكا بعد ضربة ١١ سبتمبر قد عبرت العالم من امريكا اللاتينية الى آسيا، مروراً بأوروبا.

اما وان السؤال عن منطقتنا بالذات فإني اختزل الاسباب، وهي كثيرة في أهم هذه الاسباب وأكثرها تأثيراً، وأقصد به تبعية السياسة الامريكية ودعمها للسياسة الاسرائيلية في كل الظروف والاحوال، وبغض النظر عن مضمون هذه السياسة، او من يقف على رأس السلطة في اسرائيل.

وتابعت: ان العرب باتوا من النضج والواقعية التي جعلتهم لا يطلبون المستحيل، فمن حقكم ان تكونوا اصدقاء لاسرائيل وان تحافظوا على هذه الصداقة معها. لكن هذه الروابط الخاصة مع اسرائيل ما كان يجب ان تصل الى حد مشاركتها المسؤولية عن الظلم الذي تلحقه بالشعب الفلسطيني، والذي وصل في عهد شارون حداً لا يمكن قبوله.

لقد تصرفتم خلال أكثر من اربعة عقود سابقة كحماة لاسرائيل ولسياستها التوسعية. فقد اوصلتم الى العرب رسالة محددة، وهي ان الولايات المتحدة ستحافظ على تفوق اسرائيل المطلق مهما حاول العرب التسلح، ومهما خاضوا من حروب ضدها. كان هذا خلال فترة الحرب الباردة، حين اتخذ الصراع بين العرب واسرائيل طابعاً عسكرياً. لكن الاغرب من ذلك ان الولايات المتحدة واصلت دعم اسرائيل وسياساتها في مرحلة ما بعد مؤتمر مدريد للسلام في خريف ١٩٩١ وطوال سنوات المفاوضات العربية – الاسرائيلية، ولم تتصرف باعتبارها الراعي المحايد والنزيه في المفاوضات. فهي ترفض ممارسة اي ضغط على الحكومات الاسرائيلية من اجل تنفيذ الاتفاقيات الموقعة معها، بل وتحمي اسرائيل من قرارات مجلس الامن من خلال الفيتو الامريكي وترفض مطالب متواضعة للشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال طوال ٣٥ عاماً مثل الحماية الدولية، وحتى من ارسال مراقبين دوليين الى الاراضي الفلسطينية المحتلة. وهكذا فإن الولايات المتحدة تواصل ارسال ذات الرسالة الى العرب: في الحرب وفي السلم سنضمن تفوق اسرائيل، ونضمن لها النجاة باعمالها دونما حساب او عقاب بل ونضمن ان تظل لها اليد العليا والقدرة على املاء ارادتها خلال المفاوضات.

هذا التماهي الامريكي مع السياسة الاسرائيلية، وهذه الحماية غير المبررة لاسرائيل مهما فعلت، هو المسؤول الاول عن حالة العداء في العالمين العربي والاسلامي لامريكا. وهي كراهية موجهة الى السياسة الامريكية، وليس الى المواطنين الامريكيين. لكن هؤلاء الأخيرين، بفعل جهلهم – وبالاحرى تجهيلهم – بالسياسات الخارجية للولايات المتحدة، ولا سيما السياسة المنحازة والداعمة لاسرائيل في منطقتنا، يتصورون كما لو ان العداء العربي موجه نحوهم لا الى صناع السياسة في البيت الابيض.

اختتمت بقولي، اذا كان لديكم التزام «اخلاقي» تجاه وجود اسرائيل، يبرر تحويلها الى ترسانة سلاح وضمان تفوقها العسكري في مراحل الصراع الساخن، فأي مبرر اخلاقي لمساندة اسرائيل في استمرار احتلال الاراضي الفلسطينية وحمايتها سياسياً عندما تتعنت وتتصلب، بل وعندما يكون على رأسها حكومة متطرفة كحكومة شارون لا برنامج لها سوى تقويض الاتفاقيات المبرمة مع الفلسطينيين والسعي للاحتفاظ باكبر مساحة ممكنة من الاراضي الفلسطينية المحتلة؟!